جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
بإيتاي البارود

مخالفات الفراء النحوية للإمام الكسائي
في ضوء معاني القرآن
جمعاً ومناقشة

دكتور

محمد محمد أحمد عبد الباري

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق
جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أَحمدُكَ اللهمَّ على ما علمتَ، وأشكركَ على ما أنعمتَ، وأستوهبُكَ علمًا نافعًا، يُوَصِّلُ إليكَ، وعملًا خالصًا أرجو به الخَلاصَ بين يديكَ، وأسألكَ اللهمَّ أن تُصليَ على خِيرَتِكَ من خَلقِكَ، محمدٍ عبدِكَ ونبيِّكَ، وعلى آلهِ وأصحابِه العالِمينَ العامِلينَ.

وبعد:

فقد اتفق علماءُ العربيةِ على أنَّ علم النَّحوِ هو قانونُ العربيةِ الذي تَرجِعُ إليه في حل مسائِلِها، وهو العلمُ الذي لا يَستَقِلُّ أيُّ علمٍ من علومِ العربيةِ بنفسه عنه، أو يستغني عن معونته، لأنَّنا لا نستطيعُ أنْ نُدرِكَ المقصودَ من أيِّ نصٍّ عربيٍّ دون معرفةِ القواعد التي تخضعُ لها تلك اللغةُ، وهذا ما نَبَّه إليه الإمامُ عبد القاهر الجرجانيُّ، إذ قال: "إنَّ الألفَاظَ مغلقةٌ على معانِيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يَفتَحُهَا، وأنَّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المُستَخرِجَ لها، وأنَّه المِعيارُ الذي لا يَتَبَيَّنُ نُقصانُ كلامٍ ورجحانُهُ حتَّى يُعرَضَ عليه، والمِقيَاسُ الذي لا يُعرَفُ صَحِيحٌ مِن سَقِيمٍ حتَّى يُرَجعَ إليه، ولا يُنكِرُ ذلك إلَّا مَن يُنكِرُ حِسَّهُ، وإلَّا مَن غَالطَ في الحَقائِقِ نَفسه".(١)

ويُعدُّ الإمامُ أبو زكريا الفَرَّاءُ من أئمَّةِ هذا العلم، وله القدحُ المُعلى في تأسيسِ النَّحوِ الكوفي، وكتابه (معاني القرآن) من أَجلِّ ما صُنِّفَ في تفسير القرآن العظيم، وهو في جملته كتابُ نحوٍ ولغةٍ، أَسَّس فيه الفراء مذهبَ نُحاةِ

(١) دلائل الإعجاز، ١/ ٤٢.

الكوفةِ في ظلالِ النَّصِّ القرآني، فهو المرجعُ الباقي الذي نستطيع الاحتكام إليه في توثيق كثير من آراء الكوفيين، ومسائل الخلاف بينهم وبين البصريين.

وقد أثار انتباهي، ولفت نظري قولُ أبي الطَّيِّب اللغوي: "وَكَانَ الفَرَّاءُ يُخَالِفُ الكِسَائِيَّ فِي كَثِيرٍ مِن مَذاهِبِه" فَجَعَلتُ أَتَصفَّحُ كتابَ (معاني القرآن)، وأقرأه بِتُؤدَة واطمئنانٍ فَتأَكدَ لي صحةُ ما قالهُ أبو الطَّيِّب، فوجدتُ أنَّ للفَرَّاءِ أقوالاً يُخَالِفُ فيها أُستَاذَهُ الكِسَائِيَّ، إمَّا لأنَّهُمَا يختلفانِ فيها مِن حيثُ وُجهةُ النَّظرِ الخَاصةُ التي قد تختلفُ بين حِينٍ وحينٍ في الشَّخصِ الواحدِ، وكثيرًا ما يختلفُ عُلماءُ المَدرسةِ الواحدةِ في وجهاتِ النَّظَرِ الخَاصةِ اختلافًا يَرجِعُ إلي ما كان عليه كل منهم من براعةٍ، وسعةِ اطلاعٍ، كما اختلف سيبويهِ مع الخليلِ، وكما اختلفَ الخليلُ مع يونسَ بن حبيبٍ، وكما اختلفَ الأخفشُ مع الخليلِ وسيبويهِ، وهم جميعًا ينزعون نزعةً واحدةً، وينتسبون إلي مدرسة واحدة.

فليس غريبًا – إذن – أنْ تختلفَ وجهةُ النَّظرِ عند الكسائي والفراء، ولم يكن خلافُ الفراء لشيخه لمجرد الخلاف، وإنما هو خلاف دعا إليه الدليل، وبلوغ الفراء الدرجة التي لا يتقيد فيها بغير ما يهديه إليه الدليل، ويشده إليه الحق وقوانينه.

وقد أمكنني عونُ الله وتوفيقُه من جمع تلك المسائلِ التي خَالفَ فيها الفراءُ شيخَه الكسائيَّ ومُناقَشَتِها تحت عنوان: **(مخالفاتُ الفراءِ النَّحويةِ للإمامِ الكسائيِّ في ضوءِ معاني القرآن. جَمعًا ومُنَاقشةً).**

واقتضتْ طَبيعةُ هذه الدراسةِ أن تكون في **مَبحَثينِ تسبقهما مقدمة،** وتقفوهما **خاتمةٌ وفهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.**

ففي **المقدمة** تحدثت عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهجي فيه.

وأما المبحثان فقد جعلت **أولهما** تحت عنوان: **(التعريف بالشيخين الكسائي والفراء)** وأما **الثاني** فقد جعلته تحت عنوان: **(المسائل النحوية التي خالف فيها الفراء شيخه الكسائي)**، وفيه قمت بوضع عنوان مناسب للمسألة، ثم بتقديم موجز لها، ثم بنقل قول الفراء الذي يتبين منه مخالفته لأستاذه، ثم مناقشة ذلك بذكر أقوال النحويين والمفسرين، وبيان الرأي الراجح، مؤيدا بالدليل ما أمكن.

وأما الخاتمة فقد بينت فيها أهم النتائج والملاحظات التي أسفر عنها البحث.

وبعد: فهذه دراسة حاولت فيها مناقشة الخلاف النحوي بين علمين من أعلام النحو الكوفي، بغية الوقوف على فكرهما، فإن أكن وفقت فمن الله وحده، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني اجتهدت، وما قصرت، والله يعلم ذلك، وهو حسبي ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دكتور

محمد محمد أحمد عبد الباري

المبحث الأول
التعريف بالشيخين الكسائي والفراء

أولا: التعريف بالإمام الكسائي

١ـ اسمه وكنيته ولقبه:

هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان، مولى بني أسد، من أصل فارسي، وكينته أبو الحسن، لُقِّبَ بالكسائيِّ؛ لأنَّه أحرم في كِسَاءٍ، قال عبد الرحيم بن موسي: "سألت الكسائي عن نَسبته، قال: أحرمت في كساء"، وقيل: لقب بالكسائي؛ لأنه كان يحضر مجلس معاذ الهراء، والناس عليهم حُلَلٌ، وعليه كساء، وقيل: لأنه كان يلبس كساءً أسودَ ثمينًا في مجلس إمام قراء الكوفيين لعصره حمزة بن حبيب الزيات.(١)

٢ـ مولده ونشأته:

ولد الكسائي بالكوفة سنة تسع عشرة ومائة للهجرة، ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم، وقد تلقاه مشافهة عن قراء الكوفة المعروفين في عصره، مثل سليمان بن أرقم، وأبي بكر شعبة بن عَيَّاش، وسفيان بن عيينة، ولزم حلقة حمزة بن حبيب الزيات إمام قراء الكوفيين لعصره، حتى حذق قراءته، فصار أعلم الناس بها، وأضبطهم لها، وإليه انتهت رئاسة الإقراء بالكوفة بعد الإمام حمزة.(٢)

وكان الكسائي فطنا ذكيا، فرأى أنه لن يبرع في قراءة الذكر الحكيم إلا إذا عرف إعرابه، فتعلم النحو، وتذكر كتب التراجم أن الفراء، وهو أحد تلاميذه قال: "إنما تعلم الكسائي النحو على كبر؛ لأنه جاء إلي قوم، وقد أعيا،

(١) ينظر طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص١٢٧، والبلغة في أئمة اللغة للفيروز أبادي ص١٥٦-١٥٧، وبغية الوعاة للسيوطي ١٦٢/٢، والإعلام للزركلي ٣٦٠/٢.

(٢) ينظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي ١٢٠/١، وطبقات القراء لابن الجزري ٥٣٥/١.

فقال لهم: عَيَّيْتُ، فقالوا له: تُجَالِسُنَا، وأنت تَلحَنُ؟ قال: كيف لَحَنتُ؟ قالوا لـه: إن كنت أردت من التَّعَبِ، فقل، (أَعيَيتُ)، وإن كنت أردت انقطاع الحيلة والتحير في الأمر، فقل: (عَيَيْتُ) مخففا، فأنف من ذلك، وقام من فوره، فسأل عمن يعلم النحو، فَدُلَّ على معاذ الهراء، فلزمه حتى أنفذ ما عنده، ثم خرج إلي البصرة، فلقي الخليل، وجلس في حلقته، فقال له رجل من الأعراب: تركت أسد الكوفة وتميما، وعندها الفصاحة، وجئت إلي البصرة، فقال للخليل: من أين أخذت علمك؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج إلي بادية الحجاز، ولم يرجع حتى أنفذ خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ، ثم رجع إلي البصرة، فوجد الخليل قد مات، وجلس في موضعه يونس بن حبيب، فجرت بينهما مسائل أَقَرَّ له فيها يونس، وصدَّره في موضعه"(١)

ونقل الزبيدي عن أبي على إسماعيل بن القاسم البغدادي قوله: "سمعت محمد بن السري يقول: حضر الكسائي مجلس يونس، فقال: لِمَ صارت (حتَّى) تنصب الأفعال المستقبلية؟، فقال: هكذا خلقت، فضحك منه"(٢)

ونقل ابن الأنباري في كتابه نزهة الألباء في طبقات الأدباء عن الكسائي قوله: "صليت بهارون الرشيد فأعجبته قراءتي، فغلطت في آية ما غلط فيها صبي قط، أردت أن أقرأ (لَعَلَّهُم يَرجِعُونَ)(٣)، فقرأت: (لَعَلَّهُم يَرجِعِينَ)، قال: فوَالله ما اجترأ هارون أن يقول لي: أخطأت، ولكنه لما سلّمت قال لي: يا

(١) إنباه الرواة ٢/ ٢٦٢-٢٦٣، وبغية الوعاة ١٦٣/٢، وطبقات المفسرين ٤٠٠/١.
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص١٢٧.
(٣) سورة آل عمران، الآية (٧٢).

كسائي، أي: لغة هذه؟ فقلت يا أمير المؤمنين، قد يعثر الجواد، فقال: أما هذه فنعم"[١]

وذكر مسلمة بن عاصم أن المهدي كان عنده مؤدب يؤدب الرشيد، فدعاه المهدي يوما، وهو يستاك، فقال له: كيف تأمر من السواك؟ فقال: أَسْتِكْ يا أمير المؤمنين، فقال المهدي: إنا لله وإنا إليه راجعون، ثم قال: التمسوا لنا من هو أفهم من هذا الرجل، فقالوا: رجل يقال له على بن حمزة الكسائي من أهل الكوفة، قدم البادية قريبا، فكتب إليه أن يأتي من الكوفة، فساعة دخل عليه قال: كيف تأمر من السواك؟ فقال: سُكَّ فاك يا أمير المؤمنين، فقال: أحسنت، وأصبت، وأمر له بعشرة آلاف درهم.[٢]

وبهذا ذاع اسم الكسائي في الأمصار، وتغلغل في البيئات العلمية، فكان ذلك مما دعا الرشيد أن يندبه لتأديب ولديه الأمين والمأمون.

٣ـ أساتذته:

لقد كان للكسائي أساتذةٌ أجلَّاءَ من علماء عصره، أخذ عنهم النحو، واللغة، وعلوم القرآن وقراءاته، وفيما يلي أشهر هؤلاء العلماء:[٣]

١- الأعمش سليمان بن مهران الأسدي ولاء، أبو محمد الأعمش، المتوفي سنة (١٤٨هـ).

---

(١) معرفة القراء الكبار للذهبي ١٢٤/١، وطبقات المفسرين ٣٩٩/١.

(٢) نزهة الألباء ص٦١.

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء ١٣٢/٩، ومعرفة القراء الكبار ١٢٠/١، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١١/١٨، ١٢.

٢- عيسي بن عمر الثقفي، أبو سليمان، وهو بصري من المتقدمين، وكان ضريرا، وهو أستاذ الخليل وسيبويه، له أكثر من سبعين مصنفا، احترق أكثرها، توفي سنة (١٤٩هـ).

٣- أبو عمرو بن العلاء، زبان بن عمار، وهو من جلة القراء، وأحد القراء السبعة المشهورين وأوسع الناس علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها، وهو أستاذ يونس، والخليل، توفي سنة (١٥٤هـ).

٤- الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الأزدي البصري، من أئمة الأدب واللغة، والنحو، وهو واضع علم العروض، عارف بالموسيقي، راو للشعر، توفي بعد أن صدمته دابة أثناء شروده في التفكير سنة (١٧٠هـ).

٥- يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن، وهو عالم بالأدب، سمع الأعراب بعد رحيله إلي البوادي، كان أعلم الناس بتصاريف علم النحو، وهو أستاذ سيبويه، توفي سنة (١٨٢هـ).

٦- حمزة بن حبيب الزيات الكوفي، أحد الأئمة السبعة، وإمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم، توفي سنة (١٨٦هـ).

٧- معاذ بن مسلم، أبو مسلم الهراء، سجله الزبيدي في الطبقة الأولي من نحاة الكوفة، وقد نسب إليه ابتداع علم التصريف، توفي سنة (١٨٧هـ).

٨- شعبة بن عياش بن سالم، الأسدي النهشلي الكوفي، كان إماما عالما عاملا، من كبار أئمة السنة، عرض القرآن على عاصم أكثر من مرة، توفي سنة (١٩٣هـ).

٩- سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش، وهو أحد أصحاب سيبويه، ولكنه أسن منه، من أكابر النحويين البصريين، وهو من زاد بحر المتدارك على أبحر الخليل، توفي سنة (٢١٥هـ).

٤ـ تلاميذه:

أما تلاميذ الكسائي فكثيرون، أشهرهم مايأتي:(١)

١- القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، قاضي الكوفة، كان أشد الناس افتتانا في الآداب كلها، رواية للشعر والغريب والنحو، توفي سنة (١٧٥هـ).

٢- على بن مبارك الأحمر، أحد المشهورين بالتقدم في النحو الكوفي، وهو أستاذ الأمين بن الرشيد، وكان يحفظ الكثير من القصائد، وشواهد الغريب، توفي سنة (١٩٤هـ).

٣- الفراء يحيي بن زياد، ويكني أبا زكريا، ولقب بأمير المؤمنين في النحو، توفي سنة (٢٠٧هـ).

٤- هشام بن معاوية الضرير، يكني أبا عبد الله، وهو من أبرع أصحاب الكسائي في صناعة الإعراب، وكان من المؤدبين لبعض الأثرياء، وهو ممن وافق الكسائي في جوازصياغة أفعل التعجب من العاهات، نحو: ما أعماه، توفي سنة (٢٠٩هـ).

٥- اللحياني، على بن الحسن، كان من متقدمي أهل الكوفة، أخذ عن الكسائي، وأبي عمرو الشيباني من الكوفيين، وكان أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي والفراء، توفي سنة (٢٢٠هـ).

---

(١) ينظر بغية الوعاة ١٦٢/٢، وإنباه الرواة ٢٠٦/٢، ومعجم الأدباء ١٦٧/١٣، والفهرست لابن النديم ص٩٨، ونزهة الألباء ص٥٨، والمدارس النحوية ص١٨٦.

٦- قتيبة بن مهران، أبو عبد الرحمن النحوي الكوفي، وتذكر كتب التراجم أنه بلغ مكانة علمية جعلته في مصاف من يُستَشَارُونَ في النَّحو الكُوفِي، ولم أعثر على تاريخ وفاته، وقد سجله الزبيدي في الطبقة الثالثة للكوفيين.(١)

٧- أبو عمر الدوري، حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صبهان بن عدي الدوري الأزدي، كان إمامًا في النحو، وشيخ الإقراء في وقته، انتفع الناس بعلمه في سائر الآفاق، توفي سنة (٢٤٦هـ).

٥ـ مصنفاته:

كان الكسائي إماما في النحو واللغة، وعلوم القرآن، لذلك نجده يصنف في هذه العلوم جميعها، ويترك بعد وفاته جملة من المصنفات التي عاند بعضها الأيام فوصل إلينا سليما، وطوت الأيام بعضها الآخر فلم يصل إلينا منها إلا الأسماء، وفيما يلي ثبت بمصنفاته التي ذكرت في مظان ترجمته(٢)

١- الآثار في القراءات.

٢- أجزاء القرآن.

٣- اختلاف مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة.

٤- الحدود في النحو.

٥- الحروف.

٦- قصص الأنبياء.

---

(١) ينظر طبقات النحويين واللغويين ص١٤٩، وبغية الوعاة ٤٢/٢، وإنباه الرواة ٢٦٥/٢.

(٢) ينظر معرفة القراء الكبار للذهبي ١٢٧/١، والفهرست لابن النديم ص٩٦، والمدارس النحوية ص١٧٥، ونشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص٧١.

٧- ما تلحن فيه العامة، وقد حققه الدكتور رمضان عبد التواب، ونشر في القاهرة سنة (١٩٨٢م).

٨- متشابه القرآن.

٩- معاني القرآن، وقد حققه الدكتور عيسي شحاته عيسي، ونشرته دار قباء بالقاهرة سنة (١٩٩٨م).

١٠- مقطوع القرآن وموصوله.

١١- النوادر الكبير.

١٢- النوادر الأوسط.

١٣- النوادر الأصغر.

١٤- الهاءات المُكَنَّى بها في القرآن.

١٥- الهجاء.

٦ـ مكانته العلمية:

لقد كان للكسائيِّ مكانةٌ علميةٌ مرموقةٌ، بَوَّأتْهُ منزلا بين أهل العلم، يتجلى ذلك في ثناء العلماء عليه، ووصفه بصفات الإمامة والأستاذية والشهرة والتقدم والرئاسة، وجمع فنون اللغة والقراءات، وإتقان التأليف وحسنه.

قال محمد بن إدريس الشافعي: "مَن أَرادَ أنْ يَتَبَحَّرَ في النَّحوِ فَهُوَ عِيَالٌ على الكِسَائِيِّ"(١)

وقال ابن جني: "كَانَ الكِسَائِيُّ كَثِيرًا فِي السَّدَادِ وَالثِّقَةِ عِندَ أَصحَابِنَا"(٢)

وقال أيضا: "رَأَيتُ أَبَا علي يَذَهبُ إلي استِحسَانِ مَذهَبِ الكِسَائِيِّ في قوله:

---

(١) نزهة الألباء ص٧١.

(٢) الخصائص ٣١١/٢.

إِذَا رَضِيَتْ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُو اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[1]

لأنه عَدَّى (رَضِيَتْ) بـ (علي)، كما يُعَدَّى نقيضها، وهي (سَخِطَتْ)... وكان قياسه: رضيت عني؛ و إذا جاز أن يجري الشيء مُجرَى نقيضه فأجراؤه مُجْرَى نظيره أسوغ، فهذا مذهب الكسائي وما أحسنه.[2]

وقال فيه ابن الأعرابي: "كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ، وَكَانَ ضَابِطَاً قَارِئَاً، عَالِمَاً بِالعَرَبِيةِ صَدُوقَاً"[3]

وقال فيه إسحاق الموصلي: "مَا رَأَيْتُ أَعلَمَ بِالنَّحوِ قَطُّ مِنْهُ، وَلَا أَحسَنَ تَفسِيرَاً، وَلَا أَحذَقَ بِالمَسَائِلِ، المِسأَلَةُ تُشَقُّ مِنَ المَسأَلَةِ، والمَسأَلَةُ تَدخُلُ على المَسأَلَةِ"[4]

وقال يحيى بن معين: "مَا رَأَيتُ بِعَينِي هَاتَينِ أَصْدَقَ لَهجَةً مِنَ الكِسَائِيِّ"[5]

وقال أبو بكر بن الأنباري: "لَو لَمْ يَكُنْ لِأَهلِ بَغدَادَ وَالكُوفَةِ مِن عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ إِلَّا الكِسَائِيَّ وَالفَرَّاءَ لَكَانَ لَهُم بِهِمَا الافْتِخَارُ على جَمِيعِ النَّاسِ، إِذَا انتَهتْ العُلُومُ إِليهِمَا"[6]

وقال ابن مجاهد: "كَانَ الكِسَائِيُّ إِمَامَ النَّاسِ فِي القِرَاءَةِ فِي عَصرِهِ، وَكَانَ النَّاسُ يَأخُذُونَ عَنهُ أَلفَاظَهُ بِقِراءَتِه عَلَيهِم"[1].

---

(١) البيت من بحر الوافر، وهو لِقُحَيف العقيلي، والشاهد فيه وقوع (علَى) بمعنى (عَنْ). ينظر شرح ابن عقيل ٢٥/٢، ينظر الأزهية ص٢٧٧، والجني الداني ص٤٧٧، ورصف المباني ص٣٧٢، والأشباه والنظائر ١١٨/٢.

(٢) المحتسب ٢٦/١، ٢٧.

(٣) نزهة الألباء ص٦٩.

(٤) إنباه الرواة ٢٦٥/٢.

(٥) معرفة القراء الكبار ١٢٢/١.

(٦) نزهة الألباء ص١٠١.

وقال خلف بن هشام: " كُنتُ أَحُضرُ بَينَ يَدَي الكِسَائِيِّ، وَهُوَ يَقرَأُ على النَّـــاسِ، وَيَنقُطُونَ مَصَاحِفَهُم بِقِراءَتِه عَلَيهِم"(٢)

وبسبب هذه المكانة العلمية المرموقة التي حظـــي بهـــا الكـــسائي طلبـــه المهدي؛ ليتخذه مؤدبا لابنه هارون الرشيد، حتى إذا ما تولى الخلافة من بعـــد أبيه جعله مؤدبا لابنيه الأمين والمأمون.(٣)

٧ـ خُلُقه:

كان الكسائي ورِعاً تقِيًّا، معروفاً بالثقةِ والأمانةِ والـــصدقِ فيمـــا يـــروى، وعنه حَمَلَ معاصرُوه ومَنْ تَلاهُم إحدى القراءاتِ السَّبْع الوَثِيقة.

قيل لأبي عمرو الدُّوري: " كَيفَ صَحِبْتُم الكِسَائِيَّ على الدُّعَابَةِ التي فِيـــهِ؟ قَالَ: لِصِدْقِ لِسَانِه"(٤)

وقال الفراء: "وحَدَّثَنِي الكِسَائِيُّ، وكَانَ وَاللهِ مَا عَلِمتُهُ إِلَّا صَدُوقَـــاً"(٥)

وقال أحمد بن الحارث الخزار: "كَانَ الكِسَائِيُّ مِمَّنْ وُسِمَ بِالتَّعْلِيمِ، وَاكتَسَبَ مَالاً كَثِيرَاً، وكَانَ سَخِيًّا جَمِيلَ الأَخلَاقِ"(٦)

ومما تميز به الكسائي اعترَافُهُ بالخطأ والزلل، ويَدُلُّ على ذلك قصَّتُه مـــع الرَّشِيدِ التي نقلها عنه تلميذه الفراء، قال: " لَقِيـــتُ الكِـــسَائِيَّ يَومَـــاً، فَرَأَيتُـــهُ كَالبَاكِي، فَقُلتُ: مَا يُبكِيكَ؟ فقال: هذا المَلِكُ يحيى بن خالد، يَحضُرُنِي، فَيَسأَلُنِي عَن الشَّيءِ، فَإِنْ أَبطَأتُ في الجَوَابِ لَحِقَنِي مِنهُ عَتَبٌ، وَإِنْ بَـــادَرتُ لَـــمْ آمـــن

---

(١) السبعة لابن مجاهد ص٧٨.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ينظر نزهة الألباء ص٧١، ونشأة النحو ص٧١.

(٤) معرفة القراء الكبار ١/١٢٣.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣/١٠٧.

(٦) إنباه الرواة ٢/٢٧٣.

الزَّلَلَ، فَقُلتُ: يَا أَبَا الحَسَنِ: مَن يَعتَرِضْ عَلَيكَ، قُلْ مَا شِئتَ، فَأَنتَ الكِسَائِيُّ، فَأَخذَ لِسَانَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ: قَطَعَهُ اللهُ إِذاً إِنْ قُلتُ مَا لَا أَعلمُ"(١).

٨ـ وفاته:

صاحب الكسائي الرشيد في رحلته إلي بلاد فارس، فلما وصلا إلي رَنبَوَيْهِ (بلد قرب الري) اعتَلَّ الكسائيُّ عِلَّةً شديدةً، مات على أثرها، ومات في نفس إليوم والمكان محمد بن الحسن الشيباني الفقيه سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة، فقال الرشيد: " دَفَنَّا الفِقهَ والنَّحوَ بالرَّيِّ في يَومٍ وَاحِدٍ"(٢)

وقد رثاهما يحيي اليزيدي فقال:

تَصرَّمَتِ الدُّنْيَا فَلَيْسَ خُلُودٌ ... وَمَا قَدْ تَرَى مِنْ بَهْجَةٍ سَيَبِيدُ
لِكُلِّ امْرِئٍ مِنَّا مِنَ الْمَوْتِ مَنْهَلٌ ... وَلَيْسَ لَهُ إِلا عَلَيْهِ وُرُودُ
أَلَمْ تَرَ شَيْبًا شَامِلا يَبْدُرُ الْفَتَى ... وَأَنَّ الشَّبَابَ الْغَضَّ لَيْسَ يَعُودُ
سَيَأْتِيكَ مَا أَفْنَى الْقُرُونَ الَّتِي خَلَتْ ... فَكُنْ مُسْتَعِدًّا فَالْفَنَاءُ عَتِيدُ
أَسَيْتُ على قَاضِي الْقُضَاةِ مُحَمَّدٍ ... وَأَذْرَيْتُ دَمْعِي وَالْفُؤَادُ عَمِيدُ
وَقُلْتُ إِذَا مَا الْخَطْبُ أَشْكَلَ مَنْ لَنَا ... بِإِيضَاحِهِ يَوْمًا وَأَنْتَ فَقِيدُ
وَأَقْلَقَنِي مَوْتُ الْكِسَائِي بَعْدَهُ ... وَكَادَتْ بِي الأَرْضُ الْفَضَاءُ تَمِيدُ
وَأَذْهَلَنِي عَنْ كُلِّ عَيْشٍ وَلَذَّةٍ ... وَأَرَّقَ عَيْنِي وَالْعُيُونُ هُجُودُ
هُمَا عَالِمَانِ أَوْدَيَا وَتَخَرَّمَا ... فَمَا لَهُمَا فِي الْعَالَمِينَ نَدِيدُ
فَحُزْنِي إِنْ تَخْطُرْ على الْقَلبِ خَطرَةٌ ... بِذِكْرِهِمَا حَتَّى الْمَمَاتِ جَدِيدُ(٣)

(١) معرفة القراء الكبار ١/١٢٥، ١٢٦.
(٢) السابق ١/١٢٨.
(٣) ينظر معرفة القراء الكبار ١/١٢٧، ١٢٨.

٩ـ مذهبه النحوي:

أخذ الكسائي النحو عن معاذ بن مسلم الهراء، وأبي جعفر الرؤاسي من الكوفيين، وعن عيسي بن عمر الثقفي، والخليل بن أحمد الفراهيدي من البصريين، وتحكي كتب التراجم أن الكسائي تتلمذ أيضا على الأخفش، سعيد بن مسعدة، ويتجلى ذلك في قول السيرافي:

"دثني الأخفش، قال: جَاءَنَا الكِسَائِيُّ إلي البَصرة، فَسَأَلَنِي أَنْ أَقرَأَ عَلَيه، أَو أُقرِئُهُ كِتَابَ سِيبَوَيه، فَفَعَلتُ، فَوَجَّهَ إلي خَمسِينَ دِينَارَاً"(١).

كما تحكي لنا أيضا تَلْمَذَتَهُ على يونس بن حبيب، وأَخذَهُ عنه، وقد جادله الكسائي في مسائلَ كثيرةٍ، أقرَّ له يونس، وصَدَّرَهُ في موضعه، وكان ذلك إجازةً لهُ أن يرأس مجالسَ الدرسِ، وأَنْ يَضَعَ نفسه مَوضِعَ الأَسَانِيدِ، يقول المبرد: " وَيُروَى أن يونس بن حبيب قال لأبي الحسن الكسائي: كيف تنشد بيت الفرزدق فأنشده:

غَدَاةَ أَحَلّتْ لابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ(٢)

فقال الكسائي: لما قال: غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف، تم الكلام، فحمل الخمر على المعنى، أراد: وحلت له الخمر، فقال له: ما أحسن ما قلت.(٣)

ويفهم من هذا أن الكسائي قد درس آراء البصريين، وتشبع بها، وتعمق فيها حتى صدق من قال فيه: "لم يكن له هم إلا الخليل والبصرة"، ومناظرته لسيبويه في المسألة (الزنبورية) أشهر من أن تذكر.

---

(١) ينظر أخبار النحويين البصريين ص٤٠.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٥٤/١، والإنصاف ١٨٧/١، وأوضح المسالك ٩٦/٢، والمقاصد النحوية ٤٥٦/٢.

(٣) ينظر الكامل للمبرد ٥٩/٤، وما بعدها، ونشأة النحو ص٧٠.

وعلى الرغم من أن الكسائي درس النحو على شيوخ البصريين إلا أنه خرج عن سلطان المدرسة البصرية، ولم يكن ذلك الخروج لأجل المخالفة، بل كان نتيجة ثقافة واسعة اكتسبها من الأخذ عن الشيوخ، ومشافهة العرب الخلص، وبدأ ينشر ثقافته النحوية في الكوفة والكوفة متعطشة إلي نحو يضارع نحو البصرة، وبدأ النحو في الكوفة يُنَاهِضُ النحو في البصرة على يد الكسائي الذي دَوَّى ذكره حتى وصل مسمع أمير المؤمنين المهدي في بغداد، وضمه إلي حاشية ابنه الرشيد، فاحتضنه الرشيد بعد الخلافة، ليؤدب ولديه الأمين والمأمون، ومن هنا سَادَ المذهب الكوفي، وتكاثرتْ أتباعه، وعَزَّ علماؤه.(١)

وبهذا يُعَدُّ الكسائي مؤسس مدرسة الكوفة وإمامها؛ لأنه –فيما نعلم– أول كوفي خرج على أساليب البصريين، وخالفهم في كثير من آرائهم، وغيَّرَ كَثِيرًا من أصولهم، وفيه يقول أبو الطيب اللغوي: " كَانَ عَالِمَ أَهلِ الكُوفَةِ وَإِمَامَهُم ، إليهِ يَنتَهُون بِعلمِهِم، وَعَلَيهِ يُعَوِّلُونَ في رِوَايَتِهِم"(٢).

وقد رسم الكسائي منهج النحو الكوفي على الأسس الآتية:(٣)

أ– الاتساع في الرواية، بحيث تفتح الأبواب على مصاريعها لرواية الأشعار والأقوال، والقراءات الشاذة.

ب– الاتساع في القياس، بحيث يعتد في قواعد النحو بالشاذ، والقليل النادر، يقول السيوطي: "كَان الكِسَائِيُّ يَسمَعُ الشَّاذَّ الذَّي لا يَجُوزُ إِلَّا في الضَرُورَةِ، فَيَجعَلَهُ أَصلاً، وَيَقِيَسَ عَلَيهِ"(٤)

---

(١) ينظر نشأة النحو ص٧١.

(٢) ينظر المدارس النحوية ص١٧٥.

(٣) ينظر السابق ص١٩٥، ومدرسة الكوفة د/ مهدي المخزومي ص١١٣.

(٤) بغية الوعاة ص٣٦٦.

فالسماع عن العرب عند الكسائي يعد أساسا لبناء القاعدة النحوية، لكنه لم ينكر القياس، بل قد يلجأ إليه إذا تعذر عليه السماع، وهو القائل:

إِنَّمَـــا النَّحـــوُ قِيَـــاسٌ يُتَّبَـــعْ وَبِـــهِ فِـــي كُـــلِّ أَمـــرٍ يُنتَفَـــعْ

ج- الاتساع في مخالفة البصريين اتساعا قد يؤول إلـــي مـــد القواعـــد وبسطها بآراء لا تسندها الشواهد اللغوية، بل قد يؤول أحيانـــا إلـــي رفـــض المسموع الشائع.

د- عدم التأثر بالفلسفة الكلامية تأثرا مباشرا، كما هو شأن نحاة البصرة، الذين قيل إنهم مهدوا السبيل للحكمة الأجنبية أن تغزو مباحثهم النحوية.

ثانيا: التعريف بالفراء

١ـ اسمه وكنيته ولقبه:

هو الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي الكوفي، مولى بني أسد من أهل الكوفة، والمعروف بالفراء، والمكني بأبي زكريا، وهو من أصل فارسي، مثل الكسائي.(١)

ولم يُلَقَّب بالفرَّاءِ؛ لأنَّه كان يبيعُ الفِرَاءَ، وإنما لقب بذلك لأنه كان يفري الكلام، أي: يصلحه، ويغلب به خصومه، يقول السيوطي: " قِيل لَه الفَرَّاءُ؛ لأَنَّهُ كَانَ يَفرِي الكَلَامَ فَرِيَاً، وَكَانَ أَعلمَ الكُوفِيِّينَ بِالنَّحوِ بَعدِ الكِسَائِيِّ"(٢)

وعرف أيضا بلقب أمير المؤمنين في النحو.(٣)

٢ـ مولده ونشأته:

وُلِدَ الفَرَّاءُ بالكوفة سنة مائة، وأربعة وأربعين للهجرة، وبها كانت نشأته، ثم انتقل إلي بغداد، رغبة في الاتصال بالخليفة المأمون، الذي فتح له قصر خلافته، وعهد إليه بتأديب وَلَدَيهِ، فكان أكثر مقامه ببغداد، وكان ينتقل إلي الكوفة كل عام، فيمكث فيها أربعين يوما عند أهله، يوزَّع عليهم ما جمعه، وهذا دليل على كرمه وبرِّهِ.(٤)

٣ـ أساتذته:

أكب الفراء منذ طفولته على حلقات المحدثين والقراء والفقهاء، ورواة الأشعار، قال هناد بن السري: " كَانَ الفَرَّاءُ يَطُوفُ مَعَنَا على الشُّيُوخِ، فَمَا

(١) ينظر نزهة الألباء لابن الأنباري ص٨١، وطبقات النحويين واللغوين ص١٤٣.

(٢) بغية الوعاة للسيوطي ص١١٤.

(٣) ينظر نشأة النحو ص ٧١.

(٤) ينظر الأعلام للزركلي ١٤٥/٨.

رَأَينَاهُ أَثبَتَ سَوَدَاءَ فِي بَيضَاءَ قَط، وَلَكِنَّهُ إِذَا مَرَّ حَدِيثٌ فِيه شَيءٌ مِن تَفسِيرٍ، أَو مُتَعَلِّقٍ بِشَيءٍ مِنَ اللُّغَةِ، قَالَ الشَّيخُ: أَعِدْهُ علي، وَظَنَّنَا أَنَّهُ كَانَ يَحفَظُ مَا يَحتَاجُ إِلَيهِ"[1].

وهذا يدل على أن الفراء أخذ علمه عن شيوخ كثيرين، وأشهر ما ذكرته كتب التراجم من هؤلاء:[2]

١- يونس بن حبيب وهو إمام في النحو واللغة، وقد نقل عنه الفراء الكثير من لغات العرب، وأشعارهم ووقف بتلمذته على نحو البصرة، توفي سنة (١٨٢هـ) بعد أن جاوز المائة.

٢- أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي، وهو أستاذ أهل الكوفة في النحو، ولاسيما الكسائي والفراء، توفي سنة (١٩٠هـ).

٣- على بن حمزة الكسائي، وكان الفراء يجله ويقدره، ويهتم بأقواله وتوجيهاته النحوية، يقول عنه: "وَحَدَّثَنِي الكِسَائِيُّ، وَكَانَ – وَاللهِ- مَا عَلِمتُهُ إِلَّا صَدُوقَاً"[3].

ويقول الزجاجي في مجالس العلماء:" حدثني محمد بن عبد الله بن طهمان قال: سمعت – والله – الفراء يحيى يقول: مَدَحَنِي رَجلٌ مِنَ النَّحوِيِّينَ، فقال لي: مَا اختِلَافُكَ إِلي الكِسَائِيِّ، وَأَنتَ مِثلُهُ فِي العِلمِ، قَالَ: فَأَعجَبَتْنِي نَفسِي، قَالَ: فَنَاظَرتُهُ وَسَاءَلتُهُ، فَكَأَنِّي كُنتُ طَائِرَاً يَغرُفُ مِن بَحرٍ[4]"

(١) ينظر تاريخ بغداد ١٥٢/١٤.

(٢) ينظر بغية الوعاة ٣٣٣/٢، والمدارس النحوية ص١٩٢.

(٣) ينظر معاني القرآن ١٠٧/٣.

(٤) مجالس العلماء للزجاجي ص٢٠٦.

وكان الفراء يخالفه في بعض المسائل لا لمجرد المخالفة، وإنما هو اختلاف العلماء الذي يقوم على الحجة والدليل، ويدفع إليه التفكير المستقل، ويهيئ له النظر الثاقب، وسيكشف البحث بعضا من مسائل هذا الخلاف إن شاء الله تعالي.

٤- أبو البلاد الغطفاني الكوفي، وكان من أروى أهل الكوفة وأعلمهم بالشعر والغريب، والنحو، وهو أعمى، جيد اللسان، وقد ذكره الفراء مرة واحدة في كتابه (معاني القرآن)[١].

٥- أبو بكر بن عياش، وهو شعبة أحد الرواة عن عاصم، وكان إماما عالما عاملاً، من كبار أئمة السنة، توفي سنة (١٩٣هـ).

٦- سفيان بن عيينة الكوفي الأعور، المشهور، عرض على ابن كثير، توفي سنة (١٩٨هـ).

هؤلاء هم أساتذة الفراء المشهورين، الذين تحدثت عنهم أغلبُ كتب التراجم[٢]، وذكر بعضها أنه أخذ عن أبي زياد الكلابي، وقيس بن الربيع، ومندل بن علي، وأبي الأحوص، سلام بن سليم، وأبي ثروان العكلي، وغيرهم.

٤ـ تلاميذه:

ذاع صيت الفراء في أرجاء البلاد، ورفع ذكره بين طلبة العلم، وتخرج عليه كثير من الشيوخ الذين صار لهم شأن كبير، وأصبحوا من عداد العلماء، وشيوخ العربية، ومن أبرز هؤلاء[٣]:

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٣/٣.

(٢) ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٥٢/١٤، وطبقات القراء لابن الجزري ٣٧١/٢، ونشأة النحو ص٧٢.

(٣) ينظر نزهة الألباء ص١١٧، وبغية الوعاة ص٢٠، والفهرست ص١٠١، ومراتب النحويين ص١٤٨.

١- أبو عبد الله الطوال، محمد بن أحمد نشأ بالكوفة، وسمع من الكسائي، والفراء، وكان حاذقا بإلقاء المسائل في العربية، توفي سنة (٢٤٣هـ).

٢- أبو عبيد الله القاسم بن سلام، وكان حسن التإليف، قليل الرواية، توفي سنة(٢٢٤هـ).

٣- هارون، عبد الله بن مروان البغدادي، وهو ممن روى القراءة عن الفراء، توفي سنة (٢٤٣هـ).

٤- أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت، وهو عالم اللغة والنحو والشعر، وصاحب كتاب إصلاح المنطق، توفي سنة (٢٤٤هـ).

٥- محمد بن سلام بن قادم، وكان عالما بالنحو وعلله، اتصل بالعباسيين، فأدب المعتز قبل الخلافة، وله تصانيف في النحو، منها: النحو الكافي، والمختصر، توفي سنة (٢٥١هـ).

٦- سلمة بن عاصم ويكني أبا محمد، وهو صاحب الفراء، وراوي كتبه، وأستاذ ثعلب، وكان حسن النظر في النحو عالما، توفي سنة (٢٧٠هـ).

٧- أبو عبد الله محمد بن الجهم، كان ثقة شاعراً، عالما بالنحو، توفي سنة (٢٧٧هـ).

خامسا: مصنفاته:

عني الفراء منذ نشأته بالكوفة والبصرة بالوقوف على ثقافات عصره الدينية والعربية، والكلامية، والفلسفية، ويشهد له بذلك أحد معاصريه ثمامة بن أشرس النمري، إذ قال فيه: "رَأَيتُ أُبَّهَةَ أَديب، فَجَلَستُ إليه، فَفَاتَشْتُهُ عن اللُّغة فَوَجَدتُهُ بَحراً، وَفَاتَشتُهُ عَن النَّحوِ فَشَاهَدتُهُ نَسِيجَ وَحْدِه، وعَن الفقه فَوَجَدتُهُ رَجُلاً فَقِيهاً، عَارِفاً بِاختِلَافِ القَومِ، وَبِالنُّجُومِ مَاهِراً، وَبِالطِّبِّ خَبِيراً، وَبِأَيَّامِ العَرَبِ وَأَشعَارِهَا حَاذِقاً، فَقُلتُ لَهُ: مَن تَكُونُ؟ وَمَا أَظُنُّكَ إِلَّا الفَرَّاءَ، فَقَالَ: أَنَا هُوَ"(١)

(١) ينظر نزهة الألباء ص١٣٣، وشذرات الذهب لابن العماد ١٩/٢.

ويشهد له أيضا مصنفاتُه التي قال عنها أبو العباس: "كُتُبُ الفَرَّاءِ لَا يُوَازَى بِهِا كِتَابٌ"(١)، وهذه المصنفات منها ما هو مطبوع، ومنها ما لا يزال مخطوطًا لم ير النور ومنها ما لم يصلنا منه إلا اسمه، أو الإشارة إليه. ومن أبرز هذه المصنفات(٢)

١- معاني القرآن، وهذا الكتاب يعد دائرة معارف قرآنية، يتحدث فيه الفراء عن اللغة كثيرا، من نحو، وصرف، وبلاغة، وإعجاز، وسنخص هذا الكتاب بحديث مستقل لاحقا، إذ إنه موضوع دراسة هذا البحث من حيث المسائل التي خالف فيها الفراء شيخه الكسائي.

٢- المذكر والمؤنث، وقد حققه الدكتور رمضان عبد التواب.

٣- الأيام والليإلي والشهور، وقام بتحقيقه الأستاذ إبراهيم الإبياري.

٤- الحدود، وهذا الكتاب يعد من أشهر كتب الفراء بعد المعاني، وقد وصل عدد الحدود النحوية التي ذكرها الفراء في هذا الكتاب ستين حداً، كما ذكر ابن الجهم في مرثيته:

يا طَالِبَ النَّحوِ التَمِسْ عِلمَ مَا ... أَلَّفَهُ الفَرَّاءُ فِي نَحوِّهِ
أَفَادَ مَن يَأتِيهِ مَا لَم يَكُن ... يَعلَمُ مِن قَبلِ وَلَم يَحوِهِ
سِتِّينَ حَدًّا، قَاسَهَا عَالِمَا ... أَمَّلَهَا بِالحِفظِ مِن شَدوِهِ (٣)

٥- المقصور والممدود، وقد قام بتحقيقه عبد الإله نبهان، ومحمد خير البقاعي.

---

(١) ينظر طبقات النحويين واللغويين ص١٤٦.

(٢) ينظر في مصنفات الفراء: بغية الوعاة ص٤١١، والفهرست ص٩٩، ١٠٠، والأعلام ١٤٦/٨.

(٣) ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٥٨/١٤.

٦- المصادر في القرآن، وهو من كتب الفراء المفقودة، واسمه يدل على أنه من الدراسة القرآنية اللغوية.

٧- فعل وأفعل.

٨- الجمع والتثنية في القرآن.

٩- كتاب التصريف.

١٠- كتاب التحويل.

١١- كتاب الفاخر، وذكره بروكلمان باسم: الفاخر في الأمثال.(١)

١٢- حروف المعجم.

١٣- ما تلحن فيه العامة، وذكره السيوطي باسم: البهاء فيما تلحن فيه العامة.(٢)

١٤- كتاب النوادر.

١٥- كتاب الهاء.

١٦- الكافي في النحو.

١٧- كتاب الأبنية.

١٨- كتاب الوقف والابتداء.

١٩- مجاز القرآن.

٢٠- الكتاب الكبير في النحو.

سادسا: مكانته العلمية:

كان الفراء أشبه بالخليل بن أحمد، في الدقة، وسعة الإطلاع، والاستفادة من الثقافات الأجنبية التي عرفت في البيئات الدراسية، وكان الكوفيون يرون

(١) الأعلام ١٤٦/٨.

(٢) بغية الوعاة ٣٣٣/٢.

فيه مثالا جديداً، لم يروا له نظيرا بين أصحابه، ويشهد بذلك قول بعضهم: "لَولَا الفَرَّاءُ مَا كَانَتْ اللُّغةُ؛ لَأَنَّهُ حَصَّلَهَا وَضَبَطَهَا، وَلَولَاهُ لَسقَطَتْ العَرَبِيَّةُ؛ لأَنَّهَا كَانَت تُتَنَازَعُ، وَيَدَّعِيهَا كُلُّ مَن أَرَادَ، وَيَتَكَلَّمُ النَّاسُ عليها على مَقَادِيرِ عُقُولِهِم وَقَرَائِحِهِم فَتَذهَبُ"(١).

وقال أبو بكر بن الأنباري: "لَو لَم يَكُن لِأَهلِ بَغدَادَ وَالكُوفَةِ مِن عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ إِلَّا الكِسَائِيَّ وَالفَرَّاءَ لَكَانَ لَهُم بِهِما الافتِخَارُ على جَمِيعِ النَّاسِ، إِذ انتَهَتِ العُلُومُ إِليهِمَا، وَكَانَ يُقَالُ: الفَرَّاءُ أَمِيرُ المُؤمِنِينَ فِي النَّحوِ"(٢)

وقال سعدون: "قُلتُ لِلكِسَائِيِّ: الفَرَّاءُ أَعلَمُ أَم الأَحمَرُ؟ فَقَالَ: الأَحمَرُ أَكثَرُ حِفظَاً، وَالفَرَّاءُ أَحسَنُ عَقلَاً، وَأَبعَدُ فِكراً، وَأَعلَمُ بِمَا يَخرُجُ مِن رَأسِهِ"(٣)

وقال عنه ابن جني: "إِمَامُ العَرَبِيَّةِ، وَأَعلَمُ الكُوفِيِّينَ بَعدَ الكِسَائِيِّ"(٤)

وقال سلمة بن عاصم: "إِنِّي لَأَعجَبُ مِنَ الفَرَّاءِ، كَانَ يُعَظِّمُ الكِسَائِيَّ، وَهُوَ أَعلَمُ بِالنَّحوِ مِنهُ"(٥)

ونقل السيوطي عن أبي الطيب اللغوي قوله: "وأَمَّا عُلماءُ الكوفِيِّينَ بَعدَ الكِسَائِيِّ، فَأَعلَمُهُم بِالنَّحوِ الفَرَّاءُ، وَقَد أَخَذَ عِلمَه عَنِ الكِسَائِيِّ، وَهُوَ عُمدَتُهُ، ثُمَّ أَخَذَ عَن أَعرابٍ وَثِقَ بِهِم، مِثل أَبِي الجَرَّاحِ، وَأَبِي ثَروَانَ، وَغَيرِهِمَا، وَأَخَذَ نُبُذاً عَن يُونُس، وعَن أَبِي زِيَادٍ الكِلَابِيِّ، وَكَانَ الفَرّاءُ وَرِعَاً مُتَدَيِّناً، وَكَانَ يُخَالِفُ الكِسَائِيَّ فِي كَثِيرٍ مِن مَذَاهِبِهِ"(٦)

---

(١) معجم الأدباء ١١/٢٠، وتاريخ بغداد ٢٣٥/٦، وسير الأعلام النبلاء ١١٨/١٠.

(٢) تهذيب التذهيب ٢١٢/١١، ونزهة الألباء ص٨١.

(٣) نزهة الألباء ص٨٤.

(٤) بغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٥) وفيات الأعيان ١٨٠/٦.

(٦) المزهر للسيوطي ٢٥٦/٢.

وقال سعيد بن سالم لأصحابه من العلماء حينما دخل عليهم الفراء:" قَد جَاءَكُم سَيِّدُ أَهلِ اللُّغَةِ، وَسَيِّدُ أَهلَ العَرَبِيَّةِ".(١)

وحُكِيَ أن الفَرَّاءَ كَانَ يَوماً عند محمد بن الحسن، وَكانَ عَالِماً بالفقه، فَتَذَاكَرَا في الفقه والنَّحوِ، ففضل الفَرَّاءُ النَّحوَ على الفقه، وفَضَّلَ محمد بن الحسن الفقه على النَّحوِ، حتى قال الفَرَّاءُ: قَلَّ رَجُلٌ أَنعَمَ النَّظرَ في العربية، وأراد علماً غَيرَهُ إلَّا سَهُلَ عليه، فقال محمد بن الحسن: يا أبا زكريا قد أَنعَمتَ النَّظَرَ في العربيةِ، وأَسأَلُكَ عن باب في الفقه، فقال: هاتِ على بَركةِ الله، فقال الله: ما تقول في رجل صَلَّى فسها في صلاته وَسَجَدَ سَجدَتَي السَّهو، فَسَهَا فيهما؟ فقال الفراء: لا شيء عليه، فقال له محمد: لِمَ؟ قال: لأن التصغير ليس له تصغير، وإنما سجدةُ السهوِّ تمام الصلاة، وليس للتمامِ تمامٌ، فقال محمد بن الحسن: ما ظَنَنتُ أَنَّ آدَمِيَّاً يَلِدُ مِثلَكَ"(٢)

إلي غير ذلك من الأقوال التي كانت تنبعث من إعجاب أصحابها بالفراء، وبما كان عليه من بَصَرٍ بالعلومِ، ومهارةٍ بالعربيةِ وعلومها.

سابعا: وفاته:

ظل الفراء كالنحلة الدءوب الكسوب، تنتقل من بستان إلي بستان، ومن زهرة إلي زهرة، تَرشُفُ من رحيق هذه، وتلك، ثم تحيله شرابا له خصائصه التي تميزه عن كل ما سواه حتى لَبَّى نداءَ رَبِّهِ في طريقِهِ إلي مكة للحج سنة (٢٠٧هـ)، وعمره ثلاث وستون سنة.(٣)

---

(١) معجم الأدباء،١١/ ٢٢٧

(٢) نزهة الألباء ص٨٣.

(٣) تاريخ بغداد ٢٣٨/٦، ووفيات الأعيان ١٧٨/٦.

ثامنا: مذهبه النحوي:

الفَرَّاءُ كُوفِيٌّ المَذهَبِ، وهو أعلم الكوفيين بعد الكسائي، وقد سجله الزبيدي في رأس الطبقة الثالثة من طبقات الكوفيين؛ لأخذه عن الكسائي، واختصاصه به بعد الرؤاسي.(١)

وقارئ كتاب المعاني يقف أثناء قراءته على سمات المدرسة الكوفية بشكل واضح، فالفراء كان يُكثِرُ من روايةِ الأشعَارِ، وعبارات اللغة عن جميع العرب، بَدَوِّيهِم وحَضَرِيِّهِم، ومن المعروف أن الكِسَائِيَّ أستاذُ الفَرَّاءِ رسم منهج النحو الكوفي على أسسٍ ثلاثةٍ:

أولها: الاتساع في الرواية، بحيث تفتح الأبواب على مصاريعها لرواية الأشعار والأقوال، والقراءات الشاذة.

ثانيها: الاتساع في القياس، بحيث يعتد في قواعد النحو بالشاذ والقليل النادر.

ثالثها: الاتساع في مخالفة البصريين اتساعاً قد يؤول إلي مد القواعد، وبسطها بآراء، لا تسندها الشواهد اللغوية، بل قد يؤول أحيانا إلي رفض المسموع الشائع.

وقد مضي الفراء في أثر أستاذه، يتسع بهذه الجوانب، وكان عقله أَدَقَّ وَأخصبَ من عقل الكسائي؛ إذ كان مُثَقَّفاً ثَقَافَةً كَلَامِيَّةً فلسفيةً، فكانت قدرته على الاستنباط والتحليل، والتركيب واستخراج القواعد، والاتساع في الأقيسة، وترتيب مقدماتها لا تُقْرَنُ إليها قُدرةُ أستاذه، وقد تحول بها إلي تنظيم واسع لما تركه من أسسٍ بَانِيَاً عليه من اجتهاده ما أعطى النحو صورته النهائية.(٢)

---

(١) ينظر طبقات النحويين واللغوين ص١٤٣، ومراتب النحويين ص٨٦.

(٢) ينظر المدارس لنحوية ص١٩٥، ١٩٦.

فإذا كان الكسائي قد وضع أسس المدرسة الكوفية، وجمع لها مادة درسها، ورسم المنهج الذي يعتمد عليه إنشاؤها، فإن الفراء قد تَكَفَّلَ بإتمام البناء، وَتَعَهَّدَ المدرسة بالنُّمُوِّ، وأعاد النظر فيما جاء به الكسائي، فأخذ ما يتفق مع طبيعة المدرسة، وبنى منهجها على أساسٍ علميٍّ جديدٍ، إلا أن هذا لا يمس وحدة المنهج العام الذي رسمه الكسائي، وسار عليه أتباع المدرسة الكوفية.(١)

(١) ينظر مدرسة الكوفة ص١٢٧، ٣٨٢.

كتاب معاني القرآن وأثره في الدراسة النحوية

كتاب معاني القرآن من أقدم كتب التفسير التي وصلت إلينا، وهو أعظم كتب المعاني قدرا، وأبعدها أثرا؛ لما فيه من جمال العرض، وقوة الابتكار؛ ذلك؛ لأنه آخر مصنفات الفراء زمنا، أودع فيه حصيلة عمره من البحث والتنقيب والدراسة والتمحيص.

يقول عنه أبو العباس ثعلب: "لَمْ يَعمَلْ أَحَدٌ قَبلَهُ مِثلَه، ولَا أَحسَبُ أَنَّ أَحَدَاً يَزِيدُ عليه"(١)

وهذا الكتاب مُحَقَّقٌ تحقيقًا علميًا، قام بتحقيقه علماء أفاضل، هم: الأستاذ أحمد يوسف نجاتي، والأستاذ محمد على النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، والأستاذ على النجدي ناصف، وقد بذلوا في تحقيقه جُهدَاً مشكُورَاً، وقامت دار السرور بطبعه ونشره.

ويروي ابنُ النديم سبب إملاء الفراء هذا الكتاب قائلا: " كَانَ السَبَبُ في إملاء كِتَابِ الفَرَّاءِ في المَعَانِي أَنَّ عُمَرَ بن بُكَيرٍ كان من أصحابه، وكان مُنقَطِعَاً إلي الحسن بن سهل، فكَتبَ إلي الفَرَّاءِ أَنَّ الأميرَ الحسَنَ بنَ سَهلٍ رُبَّمَا سَألني عن الشيءِ بعدَ الشيءِ من القُرآنِ فَلا يَحضُرُني فيه جَوَابٌ، فإن رأيت أن تجمع لي أصولا، أو تجعل في ذلك كتابا أرجع إليه فعلت، فقال الفَرَّاءُ لِأَصحَابِهِ: اجتَمِعُوا حَتَّى أُملِي عليكُم كِتَابَاً في القُرآنِ، وجعل لهم يَومَاً، فلما حَضَرُوا خَرَجَ إليهم، وكان في المسجد رجل يُؤَذِّنُ، ويَقرأُ بالنَّاس في الصلاة، فالتَفَتَ إليه الفَرَّاءُ فقال له: اقرأ بفاتحة الكتاب نُفَسِّرُها، ثم نُوفِّي الكِتَابَ كُلَّهُ، فقرأَ الرجلُ، ويُفَسِّرُ الفراءُ"(٢).

---

(١) ينظر طبقات النحويين واللغويين ص١٤٤، والفهرست ص٩٩.

(٢) ينظر الفهرست ص٩٩.

وواضح من القصة أن الفراء جعل هذا الكتاب خدمة للقرآن الكريم، فقد قام بدراسته دراسة لغوية وتركيبية، مع عنايته بأساليبه ومعانيه، فضلا عن إيراده للقراءات القرآنية، وتبيين وجوهها الإعرابية، والاحتجاج لها بالكلام العربي الموثوق بفصاحته، شعراً ونثرا، علاوة على احتوائه المصطلحات النحوية المبتكرة التي ذكرها الفراء، وأخذ بها الكوفيون من بعده.

وينبه الدكتور مهدي المخزومي إلى أن هذا الكتاب يعد المصدر الذي صدرت عنه كتب النحو تحمل آراء الفراء النحوية، وعن طريقه، وما حمله تلاميذه نقل إلينا نحو الفراء، أو نحو المدرسة الكوفية، لأن أكثر ما كان للكوفيين من آراء إنما هو للفراء، وإن كان الكسائي هو صاحب المنهج الذي سار عليه الفراء، ومن جاء بعده من الكوفيين.(١)

وقد اهتم الفراء في كتابه (المعاني) بالقاعدة النحوية وصياغتها، والتعريف بها، والاستشهاد لها بكلام العرب، منثوره ومنظومه، ضاربًا لها أنواعًا من الأقيسة، وهذا مما يجعل هذا الكتاب مرجع نحو، بمعناه الشامل، لا كتاب إعرابٍ وتوجيهٍ فقط، وفيما يلي بعض نماذج تؤكِّد صحة ما ذكرناه.

١- يقول الفراء في دخول الباء الزائدة في فاعل أفعال المدح والذم، وموضعه من الإعراب: **{كَفَى بِنَفْسِكَ اليوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا}**(٢)، وكُلُّ مَا فِي القُرآنِ مِن قوله: **(وكَفَي بِربِكَ)**(٣)، و **(كَفَى بِنَفْسِكَ)** فَلَو أَلقَيتَ البَاءَ كَانَ الحَرفُ مرفوعاً، كمَا قال الشاعرُ:

(١) ينظر مدرسة الكوفة ص١٣٣.

(٢) سورة الإسراء الآية (١٤).

(٣) سورة الفرقان الآية (٣١).

ويُخْبِرُني عنْ غَائبِ المَرْءِ هَدْيه كَفَى الهَدْيُ عمَّا غَيَّب المرءُ مُخْبِـرَا[1]

وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه، ألا تـرى أنك تقول: كَفَاكَ بِه، ونَهَاكَ بِه، وأَكرِمْ بِه، وبِئسَ بِهِ رَجُلًا، ونِعمَ بِـه رَجُـلاً، وطَابَ بِطَعَامِكَ طَعَامًا، وجَادَ بِثَوبِكَ ثَوبًا، ولَو لَم يَكنْ مَدحًا، أو ذَمًّا لَـم يجـز دخولها، ألا ترى أنَّ الذَّي يقول: قَامَ أَخُوكَ، أو قَعَدَ أَخُوكَ، لا يَجـوزُ لَـهُ أن يقول: قَامَ بَأخِيكَ، ولا قَعَدَ بأَخِيكَ، إلا أنْ يريدَ قَامَ بِهِ غَيرُهُ، وقَعَدَ بِهِ"[2]

فالفراء يجعل دخول الباء الزائدة قياسا في فاعل كل فعلٍ دَلَّ على المَـدحِ أو الذَّمِ.

٢- وفي المعنى الذي تُستَخدَم فيه (أو) يقول: " وقوله: **{وَإِنَّا أَوْ إِيَّـاكُمْ لَعلـى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}** (٣)، قال المفسرون معناه: وَإنَّا لَعلى هُدًى وأَنتُم فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ، مَعنى (أَوْ) مَعنَى الوَاوِ عِندَهُم، وكَذَلِكَ هُوَ فِي المَعنَـى، غَيرَ أنَّ العَرَبِيَّةَ على غَيرِ ذلك، لا تكون (أو) بمنزلـة (الـواو)، ولكنهـا تكون في الأمر المفوض، كما تقول: إنْ شِئتَ فَخذْ دِرهَمًا، أو اثنين، فلـه أن يأخذَ واحدًا، أو اثنين، وليس له أن يأخذَ ثلاثةً، وفي قولِ مَن لا يُبصِرُ العربيةَ، ويَجعلُ (أو) بمنزلةِ الواوِ يجوزُ له أنْ يأخذَ ثلاثةً؛ لأنه في قولهم بمنزلة قولك: خُذْ دِرهَمًا واثنين، والمعنى في قوله: **(وَإِنَّا أو إِيَّاكُم)**: إنَّـا لضَالُّون، أو مهتدون، وإنَّكُم أيضًا لضالونَ أو مهتـدون، وهـو يعلـم أن رسوله المُهتَدَى، وأنَّ غَيرَهُ الضَّال"[4]

---

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله زياد بن زيد العدوي، وهو في لسان العرب (هـدي)، والهدي: السيرة والسمت.

(٢) معاني القرآن ١١٩/٢، ١٢٠.

(٣) سورة سبأ، الآية (٢٤)

(٤) معاني القرآن ٣٦٢/٢.

فالفراء ذكر معنى (أو) واستثمر معناها الوظيفي، وعلل ما ذهب إليه بكثرته في القرآن وكلام العرب، وهذا هو منهج الفراء في شرح الظاهرة النحوية، يتخذ من كلام العرب حقيقة مسلمة يرجع إليها على أنها ركن يأوي إليه، ومعين وافر، يستقي منه أحكامه في تأليف التركيب اللغوي.

٣- وفي قوله تعالي: **{فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ}**(١)

"مَن تَكُونُ لَهُ: في مَوضعِ رفعٍ، ولو نَصَبتَهَا كان صَوَابًا، كما قال تبارك وتعالي: **{وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ }**(٢)....."(٣)

فالفراء يقيس جواز نصب (مَنْ) على أنَّها اسم موصول، غير استفهامية على نصب (المُفسِد) الظاهر.

والنص دليل على أن الفراء كان يعتمد في اختيار ما يراه صوابًا على القياس في درسه النحوي.

ومن ذلك أيضا قياسه قراءة من قرأ: (صُمَّاً بُكْمَاً عُمْيَاً)(٤) بالنصب على قولهم: "وَيلاً لَهُ وَثَوَابَاً لَهُ، وَبُعدَاً وَسُقْيَاً وَرَعْيَاً" قال: **{صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ}**(٥)، وفي قراءة عبد الله **(صُمَّاً بُكْمَاً عُمْيَاً)**، ونصبه على جهتين: إنْ شئتَ على معنى: تَرَكَهُم صُمَّاً بُكْمَاً عُمْيَاً، وإنْ شئتَ اكتفيتَ بأنْ تُوقِعَ التَّركَ عَلَيهِم في الظُّلُمَاتِ، ثم تستأنف (صُمَّاً) بالذَّمِّ لهم، والعرب تنصب بالذَّم

(١) سورة الأنعام، الآية (١٣٥).

(٢) سورة البقرة، الآية : (٢٣٠)

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٥٥/١.

(٤) سورة البقرة الآية (١٨)، وقراءة النصب نسبها الفراء إلي عبد الله بن مسعود، راجع معاني القرآن ١٦/١، ومختصر ابن خالويه ص٢، ٣، ومشكل إعراب القرآن ٨٠/١.

(٥) سورة البقرة الآية (١٨)، وقراءة النصب نسبها الفراء إلي عبد الله بن مسعود، راجع معاني القرآن ١٦/١، ومختصر ابن خالويه ص٢، ٣، ومشكل إعراب القرآن ٨٠/١.

والمدحِ؛ لأن فيه مع الأسماء مثل معنى قولهم:" وَيلَاً لَهُ وَثَوَابَاً لَهُ، وبُعداً وَسُقْيَاً وَرَعْيَاً "(١).

وبعد فكتاب معاني القرآن يَعُجُّ بقواعد النحو، وأصوله، وشواهده، واللغة وروايتها وشواهدها، فهو في جملته كتاب نحوٍ، ولغةٍ، يؤسسُ مذهباً نحويَّاً في ظلالِ النَّصِ القرآني ويحلل هذا النَّص وفق أساليب العربية، وما أثر عن العرب من فصيح الكلام، مما يدل على سعة اطلاع الفراء وثقافته، وامتلاكه لناصيةِ البيانِ واللغةِ، وهذا ما دفع محمد بن الجهم السِّمَّرِيِّ إلي أنْ يمدَحَهُ بقوله:

أَكثَرُ النَّحوِ يَزعُمُ الفرَّاءُ ... مِن وُجُوهٍ تَأوِيلُهُنَّ الجَزَاءُ
نَحوُهُ أَحسَنُ النَّحوِ فمَا فِي ... هِ مَعيبٌ وَلا بِهِ إِزرَاءُ
ليسَ مِن صَنعَةِ الضَّعَائِفِ لَكِن ... فِيهِ فِقهٌ وحِكمَةٌ وَضِيَاءُ
وَبَيَانٌ تُصغِي القُلُوبُ إليهِ ... يَجْتَبِيهِ المُلُوكُ والحُكَمَاءُ(٢)

(١) معاني القرآن للفراء ١٦/١.

(٢) معجم الشعراء للمرزباني ص٤٠٦. دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٣م.

المبحث الثاني
المسائل النحوية التي خالف فيها الفراء شيخه الكسائى

نعت ضمير الغائب

الضمير أحد أنواع المعارف الستة، وهو اسم جامد، يدل على متكلم، كـــ (أنا)، أو مخاطب، كـــ (أنت)، أو غائب، كـــ (هو).

وقد نقل كثير من النحويين عن الكسائي أنه أجاز نعت ضمير الغائب، إذا كان النعت لمدح، أو ذم، أو ترحم[١]، وذلك نحو قوله تعالى: **{ لَا إِلَهَ إِلَّا هُـوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ }**[٢]، ونحو: (مَرَرتُ بهِ الخَبِيثِ)، و (عَطَفتُ عليهِ المِـسكِينِ)، ونقل الفراء عن شيخه الكسائي أنه أجاز نعت ضمير الغائب مطلقا.

قال: "وقوله: **{أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عليهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُـونَ الَّـذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ }**[٣] الذين: فِي مَوضِعِ رَفعٍ؛ لأَنَّهُ نَعتٌ جَاءَ بَعدَ خَبَرِ (إِنَّ)؛ كَمَا قَالَ: **{إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ }**[٤] وَكَمَا قَالَ: **{قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْـذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ}**[٥] وَالنَّصبُ فِي كُلِّ ذَلِكَ جَائِزٌ عَلَى الإِتِّبَاعِ للاسـمِ الأَوَّلِ، وَعَلَى تَكرِيرِ (إِنَّ)، وَإِنَّمَا رَفَعَتْ العَرَبُ النُّعُوتَ إِذَا جَاءَتْ بَعدَ الأَفَاعِيـلِ فِـي (إِنَّ)؛ لِأَنَّهُم رَأَوا الفِعلَ[٦] مَرفُوعَاً، فَتَوَهَّمُوا أَنَّ صَاحِبَهُ مَرفُوعٌ فِـي المَعنَـى؛ لِأَنَّهُم لَم يَجِدُوا فِي تَصرِيفِ المَنصُوبِ اسماً مَنصُوبًا، وَفِعلُهُ مَرفُوعٌ، فَرَفَعُـوا النَّعتَ، وَكَانَ الكِسَائِيُّ يَقُولُ: جَعَلتُهُ – يَعنِي النَّعتَ– تَابِعَاً للاسم المُضمرِ فِـي

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٣١/٤، ومغني اللبيب ص٥٩٣، ٧٦٥، والمساعد ٤١٩/٢، والدر المصون ١٩٨/٢.

(٢) سورة البقرة، الآية (١٦٣)، و (الرحمن الرحيم) صفتان لـــ (هو).

(٣) سورة يونس، الآيتان (٦٢، ٦٣).

(٤) سورة ص، الآية: (٦٤).

(٥) سورة سبأ، الآية (٤٨) و (علام) صفة لفاعل (يقذف).

(٦) يريد بالفعل والأفاعيل خبر (إن) ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره ص١٦٨.

الفعلِ، وَهُوَ خَطَأٌ، ولَيسَ بِجَائِزٍ؛ لِأَنَّ (الظَّرِيف)[١] وَمَا أَشبَهه أَسمَاءُ ظَاهِرةٌ، ولَا يَكونُ الظَّاهرُ نَعتاً[٢] لِمَكنِيٍّ[٣]، إِلَّا مَا كَانَ مِثل (نَفسِه، وَأَنفسِهم، وأجمعين، وَكُلِّهم)؛ لِأَنَّ هَذه إِنَّمَا تَكونُ أَطرَافًا لِأَوَاخِرِ الكَلَامِ، لَا يُقَالُ: مَررتُ بأجمعينَ، كَمَا يُقَالُ: مررتُ بالظَّرِيفِ، وإِنْ شِئتَ جَعلتَ قوله: (الذين آمنوا) رفعاً"[٤]

فالفراء يرى أن (الذين) يجوز أن يكون في محل رفع نعت على موضع (أولياء)؛ لأن موضعه رفع بالابتداء قبل دخول (إن).[٥]

ويجوز عنده أيضا أن يكون في محل نصب، نعتا لـ (أَولِيَاء)، أو بدلا منه على اللفظ[٦]، بينما يرى الكسائي أن (الَّذِينَ) في محل جر نعت للضمير المجرور في (عَلَيهم) وعد الفراء ذلك خطأ؛ لأنه لا يجوز نعت ضمير الغائب بالاسم الظاهر.[٧]

وما ذهب إليه الفراء موافق لمذهب سيبويه، وجمهور النحويين، حيث إن الضمير عندهم لا يجوز أن ينعت، أو ينعت به، سواء دل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، ولهم في منع ذلك تعليلات، وأدلة اعتمدوا عليها.

---

(١) أي في نحو: إن محمداً قائم الظريف، ويريد بصاحب الفعل اسم (إن).

(٢) يريد بالنعت: التابع الشامل للبدل والتوكيد والنعت.

(٣) أي: للضمير.

(٤) معاني القرآن ٤٧٠/١، ٤٧١.

(٥) وهناك أوجه إعرابية أخرى، منها أن (الذين) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: (هم الذين)، أو خبر ثان لـ (إن)، أو أنه مبتدأ، وجملة (لهم البشرى) هي الخبر.
ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٨٦/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤١٦/١، والدر المصون ٢٣٢/٦.

(٦) وقيل: إنه منصوب على إضمار فعل لائق، وهو (أمدح) ينظر البيان ٤١٦/١.

(٧) معاني القرآن للفراء ٤٧١/١، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٦٠/٢.

فسيبويه يعلل منع ذلك بأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يُعرَّف، حيث قال: "وَاعلَمْ أَنَّ المُضمَرَ لَا يَكُونُ مَوصُوفَاً، من قِبَلِ أَنَّك إِنَّمَا تُضمِرُ حِينَ تَرَى أَنَّ المُحَدَّث قَد عَرَفَ مَن تَعنِي؟ وَلَكِنْ لَهَا أَسمَاءٌ تُعطَفُ عَلَيهَا، تَعُمُّ، وَتُؤَكَّدُ، وَلَيسَتْ صِفَةً؛ لِأَنَّ الصِّفَة تحلية، نحو: الطويل، أو قرابة، نحو: أخيك، وصاحبك، وما أشبه ذلك"(١).

وقال: "وَأَمَّا قَولُهُ (ﷻ): **{هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا}**(٢)، فَإِنَّ (الحَقَّ)" لَا يَكونُ صِفَةً لـ (هو)، مِن قِبَلِ أَنَّ (هو) اسمٌ مُضمَرٌ، وَالمُضمَرُ لَا يُوصَفُ بِالمُظهَرُ أَبَدَاً"(٣)

ويذكر المبرد ما علل به سيبويه فيقول: "وَالمُضمَرُ لَا يُوصَفُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيسَ بِتحلية وَلَا نَسَبَ، وَلَا يُوصَفُ؛ لِأَنَّهُ لا يُضمَرُ حَتَّى يُعرَفَ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يَكُونُ نَعتَاً لَهُ، كَمَا لَا يُنعَتُ بِهِ، وَلَكِنَّهُ يُؤَكَّدُ، وَيُبدَلُ مَنهُ"(٤)، وذكر العلة نفسها ابن يعيش(٥)، والصيمري(٦)

وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الضمير لا يجوز وَصفَهُ؛ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون ظاهراً ومضمراً؛ لأن المضمر وضعه مخالف لوضع الظاهر، والمضمر إنما يذكر حيث يعلم على من يعود؟ ويكون معه ما يفسره، والظاهر إنما وضع لبيان ما لا دليل للمخاطب على مسماه إلا به(٧)

---

(١) الكتاب ١١/٢.

(٢) سورة فاطر، الآية (٣١).

(٣) الكتاب ٨٧/٢، ٨٨.

(٤) المقتضب ٢٨٤/٤.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣.

(٦) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمرى ١٧١/١، ١٧٢.

(٧) ينظر البسيط ٣٢٠/١، ٣٢١.

أما الرضي فقد علل عدم جواز وصف الضمير بأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل، وأما الوصف المفيد للمدح أو الذم فلم يستعمل فيه؛ لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف.

ولم يوصف الغائب؛ إمَّا لِأَنَّ مُفَسِّرَه في الأغلب لفظيٌّ، فصار بسببه واضحًا غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب، وإما لحمله على المتكلم والمخاطب؛ لأنه من جنسهما.(١)

وحمل المانعون ما استدل به الكسائي على جواز وصف ضمير الغائب على البدل.

قال الرضي: "وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى: **{لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}**(٢)، وقولك: مَرَرتُ بِهِ المِسكِينِ، والجمهور يحملون مثله على البدل"(٣) وقوى ابن مالك رأيَّ الكسائيِّ إذا قصد بالنعت المدح، أو الذم، أو الترحم، نحو: صَلَّى اللهُ عَلَيهِ الرَّءُوفِ الرَّحِيمِ، وعَمرو غُضِبَ عَلَيه الظَّالِمِ المُجرِمِ، وَغُلَامَكَ الطُفْ بِهِ البَائِسِ المِسكِينِ، وَذَكَرَ أَنَّ حَمَلَ هَذِهِ الأَمثِلَة على البدل فيه تَكَلُّفٌ.

يقول: " وَلَا يُنعَتُ مُضمَرُ الحَاضِرِ، وَلَا يُنعَتُ بِهِ بِإِجمَاعٍ، وَكَذَا مُضمَرُ الغَائِبِ عِندَ غَيرِ الكِسَائِيِّ، وَلَا يُمتَنَعُ عِندَهُ أَنْ يُنعَتَ، وَرَأيه قَوِيٌّ فِيمَا يُقصدُ به مدحٌ، أو ذمٌ، أو ترحمٌ.....، وغيرُ الكِسَائِيِّ يَجعَلُ هَذا النَّوعَ بَدَلاً، وَفِيهِ تَكَلُّفٌ"(٤)

والخلاصة: أن للعلماء في حكم نعت الضمير الغائب قولين:

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١١/١، وحاشية الفاكهي على قطر الندي ٢٢/٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية (٦).

(٣) شرح الكافية للرضي ٣١١/١، وينظر حاشية الدسوقي على المغني ١٢١١/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣.

الأول: يرى الكسائي أن ذلك جائز في الضمير الغائب مطلقا، كما نقل عنه تلميذه الفراء، أو فيما دل على مدح، أو ذم، أو ترحم، كما نقل عنه غيره، وقد خطأ الفراءُ مذهب الكسائي، معللا ذلك بأن الظاهر لا يجوز أن يكون نعتًا للمُكَنَّى.

الثاني: يرى سيبويه، وجمهور النحويين ووافقهم الفراء أن الضمير مطلقا، سواء أكان لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب لا يجوز أن يوصف، أو يوصف به، وخرجوا ما استدل به الكسائي على البدل؛ لأن البدل يكون تابعا للمضمر بالاتفاق.(١)

والراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، وتابعهم فيه الفراء، وهو عدم جواز وصف الضمير مطلقا، وذلك لما علل به سيبويه من أن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يُعَرَّفَ، ولأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون ظاهراً ومضمراً.

يضاف إلى ذلك أيضا أن ضمير الغائب الذي أجاز الكسائي نعته بالاسم الظاهر من الأولى امتناع نعته؛ لأنه نائب مناب تكرير الاسم، فكما أن الاسم إذا كرر فلا ينعت، فكذلك المضمر النائب منابه، فإذا قلت: رَأَيتُ رَجُلاً فَضرَبتُ الرَّجُلَ، لا يجوز أن تقول: فَضرَبتُ الرَّجُلَ العَاقِلَ؛ لئلا يوهم من حيث وصفته بما لم تصف به الأول أنه غيره، وإذا قلت: رَأَيتُ رَجُلًا عَاقَلاً فَضرَبتُ الرَّجُلَ العَاقِلَ، لم تزد في التكرار على ما ذكرت أولا، وضمير الغائب نائب مناب الاسم المكرر، فينبغي أن لا يزاد كما لا يزاد على الاسم المكرر، فإنه كذلك لا يجوز أن تقول: ضَرَبتُهُ العَاقِلَ.(٢)

---

(١) ينظر حاشية الدسوقي على المغني ٩٥٦/٢.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٦/١.

إعراب الكاف في نحو: (أرأيتكم)

ترد الكاف في كلام العرب على صورتين: جارة، وغير جارة.

فالجارة نوعان: حرفية، واسمية.

فأما الحرفية فتأتي لعدة معان، منها: التشبيه، نحو: زَيدٌ كَالأَسَدِ، والتعليل، كقوله تعالى: **{وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ}**(١)، والتوكيد كقوله تعالى: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}**(٢)

وأما الاسمية فهي المرادفة لـ (مثل)، ولا تقع كذلك عند سيبويه(٣) والمحققين(٤) إلا في الضرورة، كقول الشاعر:

بِيضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ(٥)

أَي: عَن مِثلِ البَرَدِ، فَالكَافِ هُنَا اسمٌ بِمَعنَى (مثل) بَدَلِيلِ دُخُولِ حَرفِ الجَرِّ (عَنْ) عَلَيهَا.

وغير الجارة نوعان:

الأول: مضمر منصوب، أو مجرور، كقوله تعالى: **{مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ}**(٦)

---

(١) سورة البقرة الآية (١٩٨).

(٢) سورة الشورى الآية (١١).

(٣) قال سيبويه في سياق حديثه عن الكاف: " إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة (مثل) الكتاب ٤٠٨/١، وينظر المقتضب ١٤٠/٤، وشرح الجمل ٤٧٧/١. "

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ١٧١٣/٤، ومغني اللبيب ص٢٣٨، والتصريح ٧١/٣.

(٥) البيتان من مشطور الرجز، وهما للعجاج بن رؤبة، و (البرد): قطع صغيرة متجمدة من المطر، و(النعاج): جمع (نعجة) وهي هنا البقرة الوحشية، و (المنهم): الذائب.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٨، ٤٤، وشرح الكافية للرضي ٣٤٣/٢، والمغني ص ٢٣٩.

(٦) سورة الضحى الآية (٣).

الثاني: حرف معنى، لا محل له من الإعراب، ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لما يلي:

أ- اسم الإشارة، نحو: (ذلك، وتلك).

ب- الضمير المنفصل المنصوب، نحو: (إياك، وإياكما) ونحوهما.

ج- بعض أسماء الأفعال، نحو: (حَيَّهَلَكَ، ورُوَيدَكَ).

د- اللاحقة لـ (أَرَأَيتَ)، بِمَعنَى (أَخبِرنِي)، كَقَولِهِ تَعَالى: **{أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عليَّ}**[1]

وقد خالفَ الفَرَّاءُ الكِسَائِيَّ في إعراب الكاف اللاحقة لـ (أَرَأَيتَ)، فالكِسَائِيُّ يرى أن التاء في محل رفع فاعل، وأن الكاف في محل نصب مفعول[2]، بينما يرى الفراء أن التاء حرف خطاب، وأن الكاف فاعل.

قال الفراء عند تفسيره قوله تعالى: **{قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}**.[3]

" قوله: **(قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ)**.....، مَوضِعُ الكافِ نَصبٌ، وتَأوِيلُهُ رَفعٌ؛ لِأَنَّ الفِعلَ يَتَحَوَّلُ عَنِ التَّاءِ إِلَيهَا، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلتَ لِلرَّجُلِ: دُونَكَ زَيدَاً، وَجَدتَ الكَافَ فِي اللَّفظِ خَفضَاً، وفِي المَعنَى رَفعَاً، لأَنَّهَا مَأمُورَةٌ".[4]

ويوضح أبو حيان رأي كل من الكسائي والفراء فيقول: "وَمَذهبُ الكِسَائِيِّ أَنَّ الفاعلَ هُو التَّاءُ، وَأَنَّ أَدَاةَ الخِطَابِ اللَّاحِقَةَ فِي مَوضِعِ المَفعُولِ الأَوَّلِ،

---

(١) سورة الإسراء الآية (٦٢)

(٢) ينظر مجالس ثعلب ٢١٦/١، ٢١٧، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص٢٠٢، والبحر المحيط ٥٠٨/٤، ومغني اللبيب ص٢٤٠.

(٣) سورة الأنعام، الآية (٤٠).

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٣٣/١.

وَمَذهَبُ الفَرَّاءِ أَنَّ التَّاءَ هِيَ حَرفُ خِطَابٍ كَهِيَ في (أَنتَ)، وَإِنَّ أَدَاةَ الخِطَابِ بَعدَه هِيَ فِي مَوضِعِ الفَاعِلِ، استُعِيرَتْ ضَمَائِرُ النَّصبِ لِلرَّفعِ".(١)

وقولُ الكسائي: إن التاء فاعل، والكاف مفعول أقرب إلى القياس، لأن التاء إذا اتصلت بالفعل كانت في محل رفع فاعل، والكاف في محل نصب، كما في قولهم: عَلِمتُكَ، وَأَخبَرتُكَ، وقد اعترض الفارسي على قول الكسائي بأن الكاف لو كانت في موضع نصب لوجب أن يكون الاسم الواقع بعدها إياها في المعنى، وفي كون الاسم الواقع بعدها غيره دلالة على أنها ليست المفعول الأول، فإذا لم تكن المفعول الأول لم يكن لها موضع من الإعراب؛ كما ليس لكاف (ذَلِكَ)، و (هُنَالِكَ)، و (رُوَيدَكَ) في من جعله اسما للفعل موضع من الإعراب، ومثل هذه الكاف تاء (أَنتَ)، فأما الاسم المنصوب بع (أَرَأَيتَكَ) فالمفعول الأول، وما بعده من الاستفهام في موضع المفعول الثاني، وموضعه نصب بذلك.(٢)

ويدلل الفارسي على امتناع الكاف من أن تكون في موضع نصب بأنها لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأول من المفعولين اللذين يقتضيهما (رَأَيتَ)، والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني، فأنت إذا قلت: أرأيتك زيداً ما فعل؟ وأرأيتك زيدا هذا الذي كرمت على، استحال أن يكون المخاطب غائبا، فلا يكون إذن المفعول الأول، فإذا لم يكن إياه علمت أنه لا موضع له، وأن (زيداً) في موضع المفعول الأول، وما بعده في تقدير المفعول الثاني، فإن قلت: فمن الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، والمفعول الأول منهم لا يكون الثاني، فلم لا يكون (أَرَأَيتُكَ) كذلك أيضا؟ قيل: إن هذا الفعل ليس من تلك

(١) البحر المحيط ٥٠٨/٤.

(٢) ينظر المسائل الحلبيات للفارسي ص٧٥، ٧٦.

الأفعال التي تتعدي إلى ثلاثة مفعولين، ولو كان منها لجاز أن تعديها إليهم في غير هذا الموضع، وامتناعه من ذلك فيما عدا هذا يفسد هذا الاعتراض.(١)

ويعترض ابن جني أيضا على مذهب الكسائي قائلا: " فَإِنْ قُلتَ: فَهَلَّا جَعلتَ الكَافَ هِيَ المَفعُولَ الأوَّلَ، و (زَيدَاً) هُوَ المَفعُولُ الثَّانِي، فَذَلِكَ غَلَطٌ مِن قِبَلِ أَنَّ السؤَالَ إِنَّمَا هُوَ عَن (زَيد) فِي صَنِيعِه، وَلستَ تَسأَلُ عَن المُخَاطبِ مَا صَنَعَ؟

وأيضا فلو كانت الكافُ هِيَ المَفعولَ الأوَّلَ، و (زيد) هو المفعول الثاني لجاز أن تقتصر على (زيد)، فتقول: (أَرَأَيتَكَ زَيداً)، كما تقول: (ظَنَنتُكَ زَيدَاً)، فحاجة (زيد) إلى ما بعده تدل على أنه هو المفعول الأول، وأن ما بعده في موضع المفعول الثاني، وأيضا فإنا نجد معنى: (أَرَأَيتَكَ زَيداً مَا صَنَعَ)، و (أَرَأَيتَ زَيداً مَا صَنَعَ) واحداً، فدل هذا على أن الكاف للخطاب، وليست مغيرة شيئا من الإعراب"(٢)

وظاهر كلام ابن جني أن الكاف إنما هي حرف خطاب، ولا يمكن أن يكون لها موضع إعرابي، لأن السؤال في نحو: (أَرَأَيتَكَ زَيدًا مَا صَنَعَ) إنما هو عن (زيد)، ولأنه لا يجوز الاقتصار عليه؛ لأن الفائدة لا تتم عنده، ثم إن معنى الجملة السابقة لا يختلف عن معنى قولك: (أَرَأَيتَ زَيدَاً مَا صَنَعَ)، أي: أن المعنى فيهما واحد.

أما ما ذهب إليه الفراء من أن التاء في (أرأيتك زيداً) حرف خطاب، والكاف موضعه رفع بالفاعلية فمردود من عدة أوجه:

---

(١) ينظر المسائل العسكرية لأبي على الفارسي ص١٣٩.

(٢) سر صناعة الإعراب ٣١٨/١، ٣١٩.

الأول: أن التاء لا يستغني عنها، والكاف يستغني عنها، وما لا يستغني عنه أولى بالفاعلية مما يستغني عنه.(١)

الثاني: أن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل.(٢)

الثالث: أن الكاف ليست من ضمائر الرفع، ثم إنه لا رافع لها؛ إذ ليست فاعلاً؛ لأن التاء فاعل، وقول الفراء يؤدي إلى أن يكون لفعل واحد فاعلان.(٣)

أما البصريون فيرون أن الكاف لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، ويجوز إثباتها وحذفها، وإثباتها يفيد التوكيد والاختصاص.

يقول سيبويه بعدما ذكر أن الكاف في نحو: (رُوَيدَكَ زَيداً، وَحَيَّهَلَك، وَالنَّجَاءَكَ) حرف خطاب لا موضع له من الإعراب:" وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّه(٤) لَيسَ بِاسمٍ قَولُ العَربِ: أَرَأَيتَكَ فُلَانَاً مَا حَالُهُ، فَالتَّاءُ عَلامَةُ المُضمَرِ المُخَاطَبِ المَرفُوعِ، ولَو لَم تُلحِقْ الكَافَ كُنتَ مُستَغنِيَاً كاستِغنَائِكَ حِينَ كَانَ المُخَاطَبُ مُقبِلاً عَلَيكَ عَن قَولِكَ: يَا زَيدُ، ولِحَاقُ الكَافِ كَقَولِكَ: يَا زَيدُ، لِمَن لَو لَم تَقُل لَهُ: يَا زَيدُ، استَغنَيتَ، فَإِنَّمَا جَاءتَ الكَافُ فِي (أَرَأَيتَ)، والنِّداءُ فِي هَذَا المَوضِعِ تَوكِيداً، وَمَا يَجيءُ فِي الكَلَامِ تَوكِيداً لَو طُرِحَ كَانَ مُستَغنِىً عَنهُ كَثِيرٌ "(٥)

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/١.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنبأرى ٣٢١/١، وإملاء ما من به الرحمن ٢٤٢/١.

(٤) أي: الكاف في: رويدك، ونحوه.

(٥) الكتاب ٢٤٥/١.

ويقول النحاس عند توضيحه قول الله تعالى: **{قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ}**:"الكَافُ لَا مَوضِعَ لَهَا مِنَ الإعرَابِ، وَإِنَّما هِيَ لِتوكيدِ المُخَاطَبةِ"(١)

والخلاصة: أن للنحاة في الكاف اللاحقة لـــ (أَرَأَيتَ) ثلاثةَ أقوالٍ:

الأول: أنها في موضع نصب مفعول، وهذا قول الكسائي.

الثاني: أنها في موضع رفع فاعل، وهذا قول الفراء.

وقد رُدَّ هَذانِ القَولانِ بما سبق ذكره.

الثالث: أن هذه الكاف لا موضع لها من الإعراب، وهي حرف زائد لمجرد التنبيه على الخطاب، وهذا ما يراه البصريون، وهو الراجح لعدم الاعتراض عليه.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤٣٢/٢، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/١، ومغني اللبيب ص٢٤٠.

العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا)

تأتي (لولا) في كلام العرب على خمسة أوجه[١]:

الأول: أن تكون للتوبيخ واللوم على ترك الفعل، فتختص بالماضي، كقوله تعالى: **{لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ}**[٢]، وقد يضمر الماضي بعدها، كقول الشاعر:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلا الكَمِيَّ المُقَنَّعا[٣]

أي: لولا عددتم.

الثاني: أن تكون للتحضيض والعرض، فتختص بالمضارع، أو ما في تأويله، كقوله تعالى: **{لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ}**[٤]، وقوله تعالى: **{لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ}**[٥]

---

(١) ينظر الكتاب ٩٨/١، ١١٥/٣، والمقتضب للمبرد ٧٦/٣، والأزهية للهروي ص١٦٦، وأمالى ابن الشجرى ٤٢٥/١، ٢٩٧/٢، ٥٠٢، ٥١٣، ورصف المباني ص٢٩٢، والجنى الداني ص٥٩٧، ومغني اللبيب ص٣٥٩، والتصريح ٤٣١/٤.

(٢) سورة النور الآية: (١٣).

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص٧٠٩، ومجاز القرآن ١٩١/١، والخصائص ٤٥/٢، وأمالى ابن الشجرى ٥٠٩/٢، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٨، والجنى الداني ص٦٠٦، ومغني اللبيب ص٣٦١، (النيب):النوق المسنة، و(وضوطري): حمقاء.

(٤) سورة النمل الآية: (٤٦).

(٥) سورة المنافقون، الآية (١٠).

الثالث: أن تكون للاستفهام، ولم يذكر هذا المعنى من النحويين إلا الهروي[١]، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: **{لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ}** [٢]، والظاهر أنها في الآية للتحضيض.[٣]

الرابع: أن تكون نافية بمنزلة (لم)، وجعل الهروي[٤] من ذلك قوله تعالى:**{فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ}** [٥]، معناه: لَم تَكُن قَرَيَةٌ آمَنتْ، والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي: فَهَلَّا كَانَت قَريةٌ وَاحدةٌ مِن القُرَى المُهلَكَةِ تَابتْ عَنِ الكُفرِ قَبلَ مَجِيءِ العَذابِ فَنَفَعَهَا ذَلِكَ[٦]، ويؤيد ذلك قراءة أبي، وعبد الله بن مسعود: " فَهَلَّا كَانَت قَريَةٌ آمَنَتْ"[٧]، ويلزم من هذا المعنى النفي لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع.[٨]

الخامس: أن تكون حرف امتناع لوجود، فتدخل على جملتين: اسمية ففعلية، لربط الثانية بوجود الأولي، و(لولا) في هذا الوجه مركبة من (لو) الامتناعية و (لا) النافية، فلما ركبتا بطل معنىاهما، ودلت (لولا) على امتناع

(١) ينظر الأزهية للهروي ص١٦٦، ومغني اللبيب ص٣٦٢.

(٢) سورة الأنعام، الآية (٨).

(٣) ينظر الدر المصون ٥٤٤/٤، ومغني اللبيب ص٣٦٢.

(٤) ينظر الأزهية ص١٦٩.

(٥) سورة يونس، الآية (٩٨).

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٧٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣/٣، والكشاف ٢٠٣/٢.

(٧) ينظر القراءة في معاني القرآن للفراء ٤٧٩/١، والكشاف ٢٠٣/٢، وتفسير القرطبي ٣٢٢٢/٥، والبحر المحيط ١٠٧/٦.

(٨) ينظر الكشاف ٢٠٣/٢، ومغني اللبيب ص٣٦٣.

الشيء لوجود غيره، وذلك نحو: (لولا زيد لأكرمتك)، أي: امتناعي عن المجيء إليك من أجل زيد.(١)

والاسم الذي بعد (لولا) في هذه الصورة مرفوع دائما، سواء أكان ظاهراً، كما في المثال السابق، أم ضميراً، كقوله تعالى: " لولا أنتم لكنا مؤمنين"(٢).

وقد اختلف النحويون في عامل الرفع في هذا الاسم على عدة أقوال:

الأول: يرى الكسائي أنه مرفوع بفعل، لازم إضماره، وتقديره في نحو: (لَولَا زَيدٌ لَأَحسَنتُ إِليكَ): لَولَا وُجِدُ زَيدٍ، ويدل على ذلك ظهوره في قول الشاعر:

أَلا زَعَمَتْ أَسْماءُ أَن لَا أُحِبّها فقلتُ: بَلى، لَوْلَا يُنازِعُني شغْلي(٣)..(٤)

ورد على هذا القول بأنه لا يوجد عامل يلزم إضماره إلا إذا وجد بعده فعل يفسره(٥)، كقوله تعالى: **{إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}** (٦)، فـ (السماء) فاعل

(١) ينظر الكتاب ٢٢٢/٤، والمقتضب ٧٦/٣، ومجالس ثعلب ٥٥٩/٢، وأمالى ابن الشجرى ٢٩٧/٢، ومغني اللبيب ص٣٥٩.

(٢) سورة سبأ، الآية (٣١).

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٣٤/١، وشرح المفصل ١٤٦/٨، و الجنى الداني ص٦٠٧، ومغني اللبيب ص٣٦٤. وشرح شواهد المغني ٦٧١/٢، والمقاصد النحوية ٤٥٥/١، والهمع ٣٣٨/١.

(٤) ينظر رأي الكسائي في شرح الكافية للرضي ١٠٤/١، وارتشاف الضرب ١٩٠٤/٤، والجنى الداني ص٦٠١، والمساعد ٢٢٤/٣، والتصريح ٤٣٢/٤، والهمع ٣٣٨/١.

(٥) ينظر جواهر الأدب ص٤٨٤.

(٦) سورة الانشقاق، الآية الأولي.

لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت.

أما البيت فخرج على إضمار (أَنَّ)، والفعل (يُنَازِعُنِي) صلة لها، وقد ارتفع بسقوطها، وتكون (لولا) هي الامتناعية، المختصة بالأسماء، ومحل (أن) وصلتها رفع بالابتداء[١]، وهذا على حد قولهم: " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[٢]

والصحيح أن (لولا) في البيت بمنزلة قولك: (لَو لَم)، والجواب محذوف، أي: لَو لَم يُنَازِعني شُغلِي لَزَرتُكَ.[٣]

الثاني: يرى الفراء أن الاسم مرفوع بـ (لولا) نفسها، كارتفاع الفاعل بالفعل، وذلك لانعقاد الفائدة بها.يتضح ذلك من قول الفراء عند توضيحه قوله تعالى: **{وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَئُوهُمْ}**[٤]**.....**"[٥] " رفعهم بـ (لولا)، ثم قال: (أن تطؤهم) فـ (أن) في موضع رفع بـ (لولا)....."[٦]

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢٨٤/١، والجنى الداني ص٦٠٨، ومغني اللبيب ص٣٦٤.

(٢) قاله المنذر بن ماء السماء لما رأي شقة بن ضمرة، إذ كان حسن الصيت، قبيح الصورة، ينظر المستقصي في أمثال العرب للزمخشري ٣٧٠/١، ومجمع الأمثال ٣٧٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/١، ومغني اللبيب ص٣٦٤.

(٣) ينظر مغني اللبيب ص٣٦٤.

(٤) سورة الفتح، الآية (٢٥).

(٥) سورة الفتح، الآية (٢٥).

(٦) معاني القرآن للفراء ٤٠٤/١، وينظر رأي الفراء أيضا في أمالى ابن الشجرى ٥١١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/١، وارتشاف الضرب ١٩٠٤/٤، والجنى الداني ص٦٠٢، وشفاء العليل للسلسيلي ٢٧٩/١، والتصريح ٤٣٢/٤، والهمع ٣٣٨/١.

ونقل عن الفراء أنه علل هذا بأن (لولا) مختصة بالأسماء.

قال الرضي: " وقال الفراء: لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها؛ لاختصاصها بالأسماء، كسائر العوامل".[١]

وهذا لا يصلح علة لعمل الرفع في الاسم؛ لأن حق الحرف المختص بالاسم أن يعمل العمل الخاص به، وهو الجر.

قال السيوطي: " وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد (لولا) ليس مبتدأ، بل مرفوع بها، لاستغنائه بها، كما يرتفع بالفعل الفاعل، ورد بأنها لو كانت عاملة لكان الجر أولى بها من الرفع، لاختصاصها بالاسم"[٢]

ويضعف قول الفراء أيضا أن الاسم لو ارتفع بـ (لولا) لكان معه منصوب، إذ كل حرف يرفع ينصب، مثل (ما)، و (لات) وهذا لا منصوب له، فلا يصح قياسه، ولا هو مسموع من العرب، فدعوي ارتفاعه بـ (لولا) محض تحكم[٣].

الثالث: أن الاسم المرفوع إنما ارتفع بـ (لولا)؛ لكونها نائبة عن الفعل، فأصل قولك: (لَولَا زَيدٌ لَأكرَمتُكَ) هو: لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، فحذف الفعل تخفيفا، وزيدت (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرف واحد، وهذا القول نسبه الأنباري إلى الكوفيين[٤]، وذكر المرادي أن الفراء نسبه إلى بعضهم، ولم يعينه.[٥]

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/١٠٤.

(٢) الهمع ١/٣٣٨.

(٣) ينظر التبيين للعكبري ص٢٤٠، وجواهر الأدب ص٤٨٤.

(٤) ينظر الإنصاف ١/٧٠، وشرح المفصل ٨/١٤٦.

(٥) ينظر الجنى الداني ص٦٠٢.

ورد هذا بأنك تقول: (لَولَا زَيدٌ لَا عَمروٌ لَأَتيتُكَ)، ولا يعطف بـ (لا) بعد النفي[1].

الرابع: يرى البصريون أن (لولا) الامتناعية حرف ابتداء، والاسم بعدها مرفوع على أنه مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً[2]، دل عليه جواب (لولا).

قال سيبويه: " هَذا بَابٌ من الابتدَاءِ يُضمَرُ فيه مَا يُبنَى عَلَى الابتداء، وَذلكَ قَولُكَ: لَولَا عَبدُ اللهِ لَكَانَ كَذَا، وَكَذَا، أَمَّا لَكَانَ كَذَا، وَكَذَا فَحَديثٌ مُعلَّقٌ بِحَديثٍ لَولا، وَأَمَّا عَبدُ اللهِ فإنَّهُ من حَديثِ لَولَا، وَارتَفَعَ بالابتداء، كَمَا يُرتَفعُ بالابتداءِ بَعدَ أَلفِ الاستفهَامِ، كَقولِكَ: أَزيدٌ أَخُوكَ، إنَّمَا رَفعتَهُ عَلَى مَا رَفعتَ عَليه (زَيدٌ أَخوكَ) غَيرَ أَنَّ ذَلكَ استخبَارٌ وَهَذَا خَبَرٌ، وَكَأَنَّ المَبنِي عَلَيه في الإضمَارِ كَانَ في مَكانِ كَذَا وَكَذَا، فَكَأَنَّه قَالَ: لَولَا عَبدُ اللهِ كَانَ بذلكَ المَكَانِ، وَلَولاَ القِتَالُ كَانَ فِي زِمَامِ كَذَا، وَكَذَا، وَلَكِن هَذَا حَذفٌ حَيثُ كَثُرَ استعمالُهم إِيَّاهُ فِي الكَلامِ"[3].

وقال المبرد: "اعلَم أَنَّ الاسمَ الَّذي بَعدَ (لَولَا) يُرتَفَعُ بِالابتداءِ، وَخَبَرُهُ مُحذُوفٌ، لِمَا يَدُلُّ عَليه، وَذَلِكَ قَولُكَ: لَولَا عَبدُ اللهِ لَأَكرَمتُكَ، فـ (عبد الله)

---

(١) ينظر السابق نفسه.

(٢) يحذف الخبر وجوباً بعد (لولا) إذا كان كونا مطلقا، نحو: (لولا زيد لأكرمتك)، أي: لولا زيد موجود؛ فالخبر معلوم بمقتضي (لولا)؛ إذ هي دالة على امتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: لولا زيد لأكرمتك، لم يشك في أن وجود (زيد) منع من الإكرام، فصح الحذف لتعين المحذوف، وإنما وجب حذفه لسد الجواب مسده، وحلوله محله، وذهب ابن الطراوة إلى أن جواب (لولا) هو الخبر دائما، ويرده أنه لا رابط بينهما، ينظر مغني اللبيب ص٣٦، والتصريح ٥٦٨/١.

(٣) الكتاب ٢٢٢/٤.

ارتفعَ بالابتداء، وَخَبرُهُ مَحذوفٌ، وَالتقديرُ: لَولَا عَبدُ اللهِ بِالحضرةِ، أَو لِسَبَبِ كَذَا لَأَكرمتُكَ"[1].

وقد علل البصريون رفع هذا الاسم على الابتداء دون (لولا) بأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، و (لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل، كما تدخل على الاسم، ومن ذلك قول الشاعر:

قالتْ أُمَامةُ لمَّا جئتُ زائرَها هلَّا رمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لا دَرَّ دَرُّكِ؛ إنِّي قد رميتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لمَحْدُودِ[2]

فدخول (لولا) على الفعل (حددت) دليل على أنها غير مختصة، فوجب أن لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم الذي بعدها مرفوعا بالابتداء.[3]

والاحتجاج لمذهب البصريين بوقوع الفعل بعد (لولا) ضعيف؛ لأنه لم يسمع إلا في البيت الذي تقدم ذكره[4]، وقيل: إن (لولا) في البيت ليست داخلة على الفعل، بل هي داخلة على الاسم، وذلك أن الكلام على تقدير (أن) المصدرية التي تنسبك مع هذا الفعل بالاسم، وأصل الكلام: (لَولَا أَن حُددتُ) فحذف الشاعر (أن) وهو ينويها والتقدير: لَولا الحَدُّ، أي: لَولا المَنعُ

(١) المقتضب ٧٦/٣، وينظر الأزهية ص١٦٦، وأمالى ابن الشجرى ٥١١/٢، والإنصاف ٧٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٨، وشرح الكافية للرضي ١٠٤/١.

(٢) البيتان من بحر البسيط، وهما للجموح الظفري في خزانة الأدب ٤٦٢/١، وأمالى ابن الشجرى ٥١٠/٢، وشرح المفصل ٩٥/١، ولسان العرب (عذر)، وبلا نسبة في الأزهية ص١٧٠، والإنصاف ٧٣/١ وجمهرة اللغة ص٦٩٢.

(٣) ينظر الإنصاف ٧٣/١، وأمالى ابن الشجرى ٥١١/٢.

(٤) ينظر أمالى ابن الشجرى ٥١١/٢.

والحِرمَانُ، وحذف (أن) مع نيتها واقع في كلام العرب[١]، وضَعَّفَ الأنباري مذهب البصريين بأن (أَنَّ) إذا وقعت بعد (لولا) كانت مفتوحة، نحو: (لَولا أَنَّ زيداً ذَاهِبٌ لَأَكرمتُكَ) ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة، فلما وجب الفتح دل على أنه مرفوع بـ (لولا).[٢]

ورد العكبري ذلك بأن وقوع (أَنَّ) المفتوحة بعد (لولا) لا يمنع من كونها مبتدأ، وإنَّما كان كذلك؛ لأن (إِنَّ) و ما عملت فيه يصح الإخبارُ عنه بالفعلِ الواقعِ قبلها، وكل ما صح الإخبارُ عنه بما قبله وجب أن يصح الإخبارُ عنه بما بعده، لأن صحة الإخبارِ لا تختلف بالتقديم والتأخير، وإنما امتنع كون المفتوحة مبتدأ في موضع يصحُّ دخولُ (إِنَّ) المكسورةِ عَليهَا، كقولك: إِنَّ زَيداً مُنطَلِقٌ يُعجِبُنِي، فإنك لو أدخلت (إِنَّ) المكسورةَ عليها هاهنا صحَّ، فامتنعَ من ذلك لِئَلَّا يتوالى حرفا توكيد، ففي الموضعِ الذي لا يصحُّ دخولُ المكسورةِ عليها يصحُّ أن يكون مبتدأً يدلُّ على ذلك قوله تعالى: **{إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى}**[٣]

فأجازوا في (أَنَّ) الثانية الفتحَ والكسرَ بلا خلاف، وإنما جاز الفتحُ؛ لأن (إِنَّ) المكسورةَ لا تدخل عليها هاهنا، وهي في موضعِ الابتداءِ؛ لأن (إِنَّ) الأولى قد وَلِيَها الجارُّ، و (أَلَّا تَجُوعَ) في موضع نصب بـ (أَنَّ) فعطفت المفتوحة على موضع (أَلَّا تَجُوعَ)، ونقول على هذا: (إِنَّ لَكَ أَنَّكَ مُكرَمٌ) لأنك حُلتَ بينَ المفتوحةِ والمكسورةِ بالجارِّ، فكَذلك المفتوحة بعد (لولا) لا يصح أن تدخل عليها (إِنَّ) المكسورةُ، فَجَازَ أَنْ يَكونَ مُبتَدأً.[٤]

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢٨٤/١، والانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ٧٤/١.

(٢) ينظر الإنصاف ٧٣/١.

(٣) سورة طه، الآيتان (١١٨، ١١٩).

(٤) ينظر التبيين للعكبري ص٢٤٣، ٢٤٤.

وَيُقَوِّي رأيَ البصريين أمران:

الأول: أن أي موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره، فالابتداء به أولي، لكون المبتدأ أصل المرفوعات.

الثاني: أنه إذا حكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد (لولا) كان المحذوف من الجملة مؤخرا، وإذا حكم بفاعليته كان المحذوف منها مقدما، والأواخر بالحذف أولي.(١)

والخلاصة أن الاسم المرفوع بعد (لولا) اختلفت أقوال النحويين في عامل رفعه على أربعة أقوال:

الأول: أنه مرفوع بفعل مقدر، وهذا قول الكسائي.

الثاني: أنه مرفوع بـ (لولا) نفسها؛ لكونها مختصة بالأسماء، وهذا قول الفراء.

الثالث: أنه مرفوع بـ (لولا)؛ لكونها نائبة عن فعل محذوف، وهذا قول بعض الكوفيين.

الرابع: أنه مبتدأ، وخبره محذوف، دل عليه جواب (لولا)، وهذا قول البصريين، وهو أصفي المذاهب في هذه المسألة، وأحقها بالقبول، لما ذكرناه.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/١، ٢٨٤.

جواز فتح همزة (إن) وكسرها

من مواضع جواز فتح همزة (إن) وكسرها أن تقع في موضع التعليل[١]، نحو قوله تعالى: **{إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ}**[٢].

قرأ نافع، والكسائي بفتح همزة (إنَّ) الثانية، وقرأ باقي السبعة بكسرها.[٣]

واختار الفراء قراءة الكسر، إلا أنَّه استحسن فتحها، لأنها قراءة الكسائي.

قال الفراء عند تفسيره الآية السابقة: " قَرَأَها عَاصِمٌ وَالأَعمَشُ والحَسنُ (إنَّه) بِكَسرِ الألف، وقَرَأَهَا أَبو جَعفَر المَدَني ونَافِعٌ (أَنَّه)، فَمَن كَسَرَ استأنَفَ، وَمَن نَصَبَ أرادَ: كُنَّا نَدعُوهُ بِأَنَّه بَرٌّ رَحِيمٌ، وَهُوَ وَجهٌ حَسَنٌ، قال الفَراءُ: الكِسَائيُّ يَفتحُ (أَنَّه)، وَأَنَا أَكسِرُ، وَإِنَّمَا قُلتُ: حَسَنٌ؛ لِأَنَّ الكسائيَّ قَرَأَهُ"[٤]

" فالواضح من النَّصِّ أن الفراء ما استَحسنَ قراءةَ الفَتحِ إلا بقراءة الكسائي بها، رغم أنه يقرأ بخلافها، وقرأ غير الكسائي بها، وهو أبو جعفر المدني، ونافع، ولكن الفراء لم يذكرهما في حجة الاستحسان، مما يدل على مكانة الأستاذ في نفس التلميذ فالكسائي أستاذه وعمدته".[٥]

أما عن توجيه القراءتين فالفراء خَرَّجَ قراءة الكسر على أنه تعليل مستأنف بياني، فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكأنهم لما قالوا: **{إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ}** قِيلَ لَهم: لِمَ فَعَلتُم ذَلِكَ؟ فَقَالُوا: "إِنَّه هُوَ البَرُّ

---

(١) ينظر الكتاب ١٢٦/٣، ١٢٧، والتصريح ٣٥/٢.

(٢) سورة الطور، الآية (٢٨).

(٣) ينظر السبعة لابن مجاهد ص٦١٣، وحجة القراءات ص٦٨٣، ٦٨٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ٩٣/٣.

(٥) ينظر النحو وكتب التفسير د/ إبراهيم عبد الله رفيدة ٢١٦/١.

الرَّحِيمُ" فهو تعليل جملي، مثل قوله تعالى: **{وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ}**[1].

بكسر (إِنَّ) على أنه تعليل مستأنف وممن وافق الفراء في هذا التوجيه أبو على الفارسي[2]، والمهدوي[3]، والأنباري[4]، وغيرهم.[5].

أما قراءة فتح الهمزة فالفراء خرَّجها على تقدير حرف جر يفيد التعليل، وهو الباء، والتقدير **(كُنَّا نَدعُوهُ بِأَنَّهُ بَرٌّ رَحِيمٌ)**، وقدَّر غيرُه اللام، والتقدير: **(كُنَّا نَدعُوهُ؛ لأَنَّهُ هُوَ البَرُّ الرَّحِيمُ)**[6]، واللام والباء كلاهما من أحرف الجر التي تفيد التعليل[7]، قال أبو زرعة نقلا عن أبي عبيد: " مَن نَصَبَ أَرادَ: نَدعُوهُ بِأَنَّهُ، أو لِأَنَّه هُو البَرُّ، فَيَصيرُ المَعنَى: إِنَّه يُدعَى مِن أَجلِ هَذَا"[8].

وقدَّر سيبويه الحرفَين في مَوضعَين مختلفين، فقال: " وَسألتُ الخَليلَ عَن قَولِه جَلَّ ذِكرُهُ: **{وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ}**[9]، فَقَالَ: إِنَّما هُو عَلى حَذفِ اللَّامِ، كَأَنَّهُ قال: وَلأنَّ هَذِهِ أُمَّتُكم أُمَّةً وَاحِدةً وَأَنا رَبُّكُم

---

(١) سورة التوبة، الآية (١٠٣).

(٢) ينظر الحجة للقراء السبعة للفارسي ٢٢٧/٦.

(٣) ينظر شرح الهداية للمهدوي ٥٢٢/٢.

(٤) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ٣٩٥/٢.

(٥) ينظر حجة القراءات لأبي زرعة ص٦٨٤، والدر المصون ٧٥/١٠، والتصريح ٣٥/٢.

(٦) ينظر الحجة لأبي على الفارسي ٢٢٧/٦، وشرح الهداية للمهدوي ٥٢٢/٢، وحجة القراءات لأبي زرعة ص٦٨٤، والدر المصون ٧٥/١٠.

(٧) ينظر مغني اللبيب ص١٣٩، ٢٧٥.

(٨) حجة القراءات لأبي زرعة ص٦٨٤.

(٩) سورة المؤمنون الآية (٥٢).

فَاتَّقون.....، وقال (ﷻ): **{فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ}**[1]، وقال: **{وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ}**[2]، إنَّمَا أَرَادَ بِأَنِّي مَغلُوبٌ، وبأَنِّي لكم نَذيرٌ مُبينٌ، ولَكِنَّه حَذَفَ البَّاءَ".[3]

ولست أرى فرقا بين كسر الهمزة وفتحها في الآية التي هي محل المسألة، لأن فتحها على التعليل، أي: لأنَّه، أو بأنَّه، وكسرها على الاستئناف الذي فيه معنى العلة، فيتحد معنى القراءتين.

(١) سورة القمر، الآية (١٠).

(٢) سورة هود، الآية (٢٥)، وهذه قراءة أبي عمرو، وابن كثير، والكسائي، وقرأ باقي السبعة: " إني لكم" بكسر الهمزة، ينظر السبعة لابن مجاهد ص٣٣٢، والإتحاف ١٢٤/٢.

(٣) الكتاب ١٢٦/٣، ١٢٧،

العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر

يجوز العطف على اسم (إنَّ) وأخواتها بالنصب، قبل مجيء الخبر، وبعده[١]، وذلك كقول الشاعر:

إنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا يَدَا أبي العَبَّاسِ والصَّيُوفا [٢]

فقد عطف (الخريف) بالنصب على (الربيع) الذي هو اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر، وهو (يدا أبي العباس)، وعطف (الصيوف) عليه بعد مجيئه.

أما العطف بالرفع قبل مجيء الخبر، فقد أجازه الكوفيون[٣]؛ استدلالا بقوله تعالى:{**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**} [٤] وقراءة بعضهم: {**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ**} [٥] برفع (مَلائِكَتُهُ)[٦]، وقول الشاعر:

---

(١) ينظر الكتاب ١٤٤/٢، وأوضح المسالك ٣٥١/١، والأصول لابن السراج ٢٥٠/١، والتصريح ٦٥/٢.

(٢) هذا الرجز لرؤية بن العجاج، و (الربيع): المطر الذي يكون في الربيع، و (الجود) بفتح الجيم: الواسع الغزير الذي لا مطر فوقه، و (الخريف): أمطار الخريف، و (الصيوف): أمطار الصيف: ينظر البيت في ملحق ديوان رؤية ص١٧٩، والكتاب ١٤٥/٢، والمقتضب ١١١/٤، والتصريح ٦٥/٢.

(٣) ينظر الإنصاف ١٨٥/١.

(٤) سورة المائدة، الآية (٦٩).

(٥) سورة الأحزاب، الآية (٥٦).

(٦) نسبت هذه القراءة إلى عبد الوارث عن أبي عمرو، ينظر مختصر ابن خالويه ص١٢٠.

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِينَـــةِ رَحْلُـــهُ فـــإِنِّي وَقَيّـــارٌ بهَـــا لَغَرِيـــبُ[1]

لَكنَّ الكوفيين اختلفوا بعد ذلك، فالكسائي أجاز رفع المعطوف قبل مجـــيء الخبر، سواء أكان اسم (إِنَّ) مُعرَبًا، أم مَبنيًّا، بينما يشترط الفراء لصحة الرفـــع قبل مجيء الخبر خفاءَ إعرابِ الاسمِ[2]، كما في بعض الشواهد السابقة.

قال الفراء عند توضيحه آية المائدة: " فَإِنَّ رَفعَ (الصَّابئينَ) علَـــى أَنَّـــه عَطفٌ عَلَى (الَّذِينَ)، و (الَّذِينَ) حَرفٌ عَلَى جِهَةٍ وَاحدةٍ، فـــي رفعـــهِ وَنـــصبِهِ وخفضه، فلمَّا كَانَ إعرابُهُ وَاحداً، وَكانَ نَصبُ (إِنَّ) نَصباً ضَعِيفاً – وَضَـــعفُهُ أَنهُ يقعُ عَلَى الاسمِ، وَلا يَقعُ عَلَى خَبَرِهِ – جَازَ رفعُ (الصَّابِئينَ)، وَلا أَســـتَحِبُّ أَنْ أَقولَ: إِنَّ عَبدَ اللهِ وَزيدٌ قَائمانِ؛ لِتَبَيُّنِ الإعرابِ في (عبد الله)، وقـــد كـــان الكسائي يُجِيزُه لِضعفِ (إِنَّ)، وقد أَنشَدُونَا هذا البيتَ رَفعَاً، وَنصبًا:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِينَةِ رَحْلُـــهُ فـــإِنِّي وَقَيّـــارٌ بهَـــا لَغَرِيـــبُ[3]

وليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إِنَّ عَمرًا وَزَيدٌ قَائمَانِ)؛ لِأَنَّ (قَيَّارًا) قد عُطِفَ على اسمِ مَكنِيٍّ[4] عنه لا إعرابَ لَهُ، فَسَهُلَ ذلك فِيهِ، كَمَا سَهُلَ فِـــي

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لضابئ بن الحارث البرجمي، والمراد بـــ (الرحل) هنا: المنزل، و(قيار): اسم جمل الشاعر، ينظر البيـــت فـــي: الكتـــاب ٧٥/١، والكامـــل ص١٨١، ومجالس ثعلب ص٣١٦، وشرح المفصل ٨٦/٨، ولسان العـــرب (قيـــر) وأوضح المسالك ٣٥٨/١.

(٢) أي: كون الاسم مبنياً، فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور، والمـــضاف لليـــاء ينظـــر التصريح ٧٢/٢.

(٣) سبق الحديث عنه.

(٤) يريد: ياء المتكلم في (إِنِّي)، والكوفيون يطلقون اســـم (المكنـــي) أو (الكنايـــة) علـــى الضمير، لأنه كناية عن الاسم الظاهر. ينظر مصطلحات النحو الكـــوفي د/ عبـــد الله الخثران ص٦٠.

(الَّذِينَ) إذا عَطفتَ عليه (الصَّابِئونَ)، وَهَذا أَقوَى في الجَوازِ من (الـصَّابِئونَ)؛ لأنَّ المَكنِيَّ لا يتَبَيَّنُ فيه الرفع في حال، و (الَّذينَ) قد يُقالُ: (اللَّـذونَ)، فيُرفـعُ في حالٍ، وأنشدني بعضهم:

وإلاَّ فـاعْلَمُوا أنَّـا وأَنْـتُم بُغَاةٌ ما بَقِيْنَـا فـي شِـقَاقِ[1]..."[2]

واحتج الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه بالقياس، حيث إنَّهـم أجمعـوا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا)، نحو: لَا رَجُـلَ وامرَأةٌ أَفضَلُ مِنكَ، فَكذلك مع (إنَّ)؛ لِأنَّها بمنزلتها، وإن كانت للإثبات، و (لا) للنفي، لأنهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره، يـدل عليـه أنهم أجمعوا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنه لا فرق بينهما عندهم، وأنه قد عُرِفَ من مذهبهم أَنَّ (إنَّ) لا تعملُ في الخبرِ لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فإذا كان الخبـر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فلا إحالة إذن؛ لأنه إنما كانـت المـسألة تفسد لو كانت (إنَّ) هي العاملة في الخبر، فيجتمع عاملان، فيكون محالا[3].

والاسم المعطوف بالرفع قبل تمام الخبر مُوَجَّهٌ عندهم على أنـه مرفـوع عطفًا على محل اسم (إنَّ)؛ لأنه قبل دخولها مرفوع بالابتداء، فلما دخلت عليه لم تُغَيِّر معناه، بل أكدته، غاية ما في الباب أنها عملت فيه لفظًا.[4]

---

(١) البيت من بحر الوافر، وهو لبشر بن أبي خـازم فـي ديوانـه ص١٦٥، والكتـاب ١٥٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٤/٢، وشرح المفـصل ٦٩/٨، والتـصريح ٧١/٢، والخزانة ٢٩٣/١٠، والشاعر قد عطف (أنتم)، وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه، أو المشارك لغيره، وهو (نا) وقوله (أنا) قبل استكمال الخبر.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣١٠/١، ٣١١، وينظر الإنصاف ١٨٦/١.

(٣) ينظر الإنصاف ١٨٦/١.

(٤) ينظر السابق نفسه، والدر المصون ٣٥٧/٤.

وفي آية المائدة نسب الفراء إلى الكسائي توجيهًا آخرَ، وهو أن يكون الاسم المرفوع (الصَّابئونَ) معطوفا على الضمير في (هَادُوا).

قال الفراء: " قال الكسائي: أرفع (الصَّابئونَ) على إتباعه الاسمَ الذي في (هَادُوا)[1] وخَطَّأ الفراءَ هذا القولَ من جهة أن الصَّابئَ يشارك اليهوديَّ في اليهودية، وليس كذلك، فإن الصَّابئَ، هو غيرُ اليهوديِّ، وإن جُعِلَ (هَادُوا) بِمعنَى (تَابُوا) من قوله تعالى: **{إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ}** [2]، لا من اليهودية، ويكون المَعنَى: تَابُوا هُم والصَّابِئونَ، والتفسير قد جاءَ بغيرِ ذلك؛ لأنَّ مَعنَى (الَّذينَ آمَنُوا) في الآية إِنَّمَا هُوَ إيمانٌ بِأَفوَاهِهِم لأَنَّهُ يريد به المنافقين؛ ألا ترى أنَّه قالَ: مَن آمنَ باللهِ، فلو كانوا مؤمنين لَم يحتج أنْ يُقَال: إِنْ آمَنُوا فَلَهُم أَجرُهم"[3].

ويَردُّ قولَ الكسائي أيضًا أنَّ العطفَ عَلَى الضَّميرِ المَرفوعِ المُتَّصلِ لا يَجوزُ من غيرِ فَصلٍ، وَلا تَأكيدٍ.[4]

أما البصريون فلا يجوز عندهم العطف على اسم (إن) بالرفع قبل استكمال الخبر، لما فيه اجتماع عاملين على معمول واحد عملاً واحداً؛ لأن الناسخ عامل في الخبر، والمعطوف مبتدأ، وهو أيضا عامل في الخبر، فيجتمع على الخبر الواحد عاملان، وذلك محال.[5]

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣١٢/١، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٤/٢.

(٢) سورة الأعراف الآية (١٥٦).

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣١٢/١، ومعاني القرآن للنحاس ٣٢/٢، والمحرر الوجيز ٢١٩/٢، والإنصاف ١٩٠/١.

(٤) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٠/١، وتفسير القرطبي ٢٢٢٤٣/٤.

(٥) ينظر الإنصاف ١٨٧/١، والتصريح ٧٣/٢.

وحمل سيبويه ما أوهم العطف بالرفع قبل التمام على التقديم والتأخير، فالتقدير عنده في قوله تعالى:{ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى}**: إنَّ الذينَ آمنُوا والذينَ هَادُوا مَن آمَنَ باللهِ واليومِ الآخِرِ، وَعَمِلَ صَالِحًا، فَلا خَوفٌ عَليهِم وَلا هُم يَحزَنُونَ، والصّابئونَ والنَّصَارَى كذلك.

قال سيبويه: " وَأمَّا قَولُهُ (ﷺ): (والصَّابئونَ) فَعَلى التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ، كَأَنَّهُ ابتدأَ عَلَى قَولِه: (والصَّابئونَ) بَعدَمَا مَضَى الخَبَرُ"(١).

وَأسهلُ من التَّقديمِ والتَّأخيرِ في نَظَرِ ابن مالك(٢) تقدير خبر قبل العطف مدلولٍ عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: إنَّ الذين آمَنُوا فَرِحُون، والذين هَادُوا والصَّابِئون والنَّصَارَى مَن آمَنَ باللهِ واليومِ الآخرِ، وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوفٌ عَلَيهِم وَلا هُم يَحزَنُونَ، فإن حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوعٌ بثبوته في كلام العرب قبل دخول (إنَّ)، ومنه قول الشاعر:

نَحْنُ بما عِنْدَنا وأَنْتَ بما عِنْدَكَ راضٍ والرأْيُ مُخْتَلِفُ(٣)

وبعد دخولها، كقول الشاعر:

خَلِيْلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإني وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوى دَنِفَانِ(٤)

---

(١) الكتاب ١٥٥/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٠/٢.

(٣) البيت من بحر المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص٢٣٩، والكتاب ٧٥/١، والمقتضب ١١٢/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٩/١، والإنصاف ٩٥/١، وأمالى ابن الحاجب ٧٢٦/٢، والأشباه والنظائر ١٠٠/٣، ولسان العرب (قعد).

والشاهد قوله: (نحن بما عندنا) حيث حذف الخبر جوازاً لدلالة ما بعده عليه.

(٤) البيت من بحر الطويل، وقائله مجهول، و (دنفان) مثني (دنف) صفة مشبهة من الدنف، وهو المرض، والشاهد في قوله: (فإني وأنتما دنفان)، فإنه يتعين أن يكون قوله (أنتما) مبتدأ، خبره قوله (دنفان)، ويكون خبر (إن) محذوفا؛ لدلالة خبر المبتدأ=

وأنشد سيبويه قول الفرذدق:

إني ضَمِنْتُ لمنْ أَتاني مَا جَنَى وَأَتَى، وَكَانَ وكنتُ غيرَ غَـدُورِ[1]

ثُمَّ قال: " تَركَ أَن يَكُونَ لِلأَوَّلِ خَبَرٌ حينَ استَغنَى بالآخَرِ؛ لِعلمِ المُخَاطَـبِ أَنْ الأوَّلَ قَد دَخَلَ فِي ذَلِكَ"[2].

وفي قوله تعالى: **{إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ}** برفعِ (ملائِكَتُـهُ) في قراءة بعضهم ذكر البصريون أَنَّ خَبَرَ (إِنَّ) محـذوفٌ، والتقـدير: إِنَّ اللهَ يُصَلِّي وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ، وَلا يَتَأَتَى التَّقديمُ والتَّأخيرُ في هذِهِ الآيةِ؛ لِأجلِ الـوَاوِ في (يُصَلُّونَ)؛ لِأَنَّها للجماعةِ المُشتركةِ، وَاللهُ واحدٌ لا شَرِيكَ لَهُ.[3]

وخرجوا قول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِينَـةِ رَحْلُـهُ فـإِنِّي وَقَيّـارٌ بهَـا لَغَرِيـبُ[4]

على التقديم والتأخير، والأصل: فَإِنِّي لَغَرِيبٌ وَقَيَّارٌ غَرِيبٌ[5]

أما ما استند إليه الكوفيون من جهة القياس، وهو إجماعهم على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا)، نحو: لا رَجلَ وامـرأةٌ أفـضَلُ مِنكَ، فكذلك مع (إنَّ)؛ لأنها بمنزلتها فقد أجاب عنه البصريون بأمرين.[6]

=عليه، وأصل الكلام: فإني دنف، وأنتما دنفان، ينظر: شرح التـسهيل لابـن مالـك ٥٠/٢، وأوضح المسالك ٣٦٢/١.

(١) البيت من بحر الكامل، وهو للفرزدق في الكتاب ٧٦/١، والرد على النحـاة ص١٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢٢٦/١، والإنصاف ٩٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٠/٢، ولسان العرب (قعد).

(٢) الكتاب ٧٦/١.

(٣) ينظر التصريح ٧٥/٢، ٧٦.

(٤) سبق الحديث عنه.

(٥) ينظر التصريح ٧٥/٢.

(٦) ينظر الإنصاف ١٩٤/١، ١٩٥.

أحدهما: أن (لا) لا تعمل في الخبر، بخلاف (إنَّ)، فلم يجتمع فيه عاملان.

الثاني: أن (لا) ركبت مع الاسم النكرة بعدها، فصارا شيئا واحداً، فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان، وأما (إنَّ) فإنها لا تركب مع الاسم بعدها؛ فيجتمع في الخبر عاملان، وذلك لا يجوز، فبان الفرق بينهما.

والخلاصة أن للنحويين في حكم رفع المعطوف بعد (إنَّ) قبل تمام الخبر قولين:

الأول: يرى الكوفيون جواز ذلك، استدلالا بالنقل والقياس، ولكنهم اختلفوا فالكسائي أجاز ذلك مطلقا، سواء ظهر الإعراب في اسم (إنَّ) أو لم يظهر، والفراء اشترط فيه خفاء الإعراب.

وقد ضَعَّفَ ابن مالك ما ذهب إليه الكسائي، والفراء، مُعلِّلًا ذلك بأن (إنَّ) وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بـ (كَانَ) وأخواتها، فكما امتنع بـ (كَانَ) أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ، كذلك يمتنع بـ (إنَّ)، ولو جاز أن يكون اسم (إنَّ) مرفوع المحل باعتبار عروض العامل لجاز أن يكون خبر (كَانَ) مرفوع المحل بذلك، ولا اعتبار لتساويهما في أصالة الرفع، وعروض النصب.(١)

الثاني: يرى البصريون عدم جواز ذلك مطلقا؛ لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملاً واحداً؛ لأن الناسخ عامل في الخبر، والمعطوف مبتدأ، وهو أيضا عامل في الخبر، فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملاً واحداً، وذلك ممتنع.

والراجح ما ذهب إليه الكسائي من جواز العطف بالرفع على محل اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر، سواء تبين الإعراب في اسم (إنَّ) أو لم يتبين، لورود ذلك في جملة من الأدلة المسموعة نثراً و شعراً، ولا داعي للتأويل، أو التقدير.

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢/٥١.

حذف ناصب المفعول به

المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل(١).

وينصب(٢) بأحد الأشياء الآتية:

١- الفعل المتعدي، كقوله تعالى: **{وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ}** (٣).

٢- وصف الفعل المتعدي: من اسم الفاعل، كقوله تعالى: **{وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ}**(٤) أو صيغة المبالغة، نحو: (إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَن دَعَاهُ)، أو اسم المفعول، نحو: (محمدٌ مَكسُوٌّ ثَوبًا).

٣- مصدر الفعل المتعدي، كقوله تعالى: **{لَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ}**(٥).

٤- اسم الفعل، كقوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ}**(٦).

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/١، وشرح الكافية للرضي ١٢٧/١.

(٢) اختلف في عامل النصب في المفعول به، فذهب البصريون إلى أن ناصبه هو الفعل، أو شبهه، لكونه طالبا له؛ ولأن الأصل في العمل هو الفعل، وذهب الفراء إلى أنه الفعل والفاعل معا، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض كلمة دون بعضها الآخر، ورد عليه بأنهما لو كان كالشيء الواحد لما جاز الفصل بينهما، وذهب هشام إلى أن ناصبه هو الفاعل بدليل أنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع المفعول، نحو: (ضرب زيد)، ورد بأنه لو كان منصوبا بالفاعل لما جاز تقديمه عليه؛ لأن الأسماء الجامدة إذا نَصَبتْ لا يجوز تقديم منصوبها عليها، وذهب خلف الأحمر إلى أن ناصبه هو المفعولية، ورد بنحو: (ضُرِبَ زَيدٌ) فإن معنى المفعولية باق، ومع ذلك رفع، والصواب ما ذهب إليه البصريون، ينظر شرح جمل الزجاجي ١٦٦/١، وشرح الكافية ١٢٨/١.

(٣) سورة النمل، الآية (١٦).

(٤) سورة النساء، الآية (١٦٢).

(٥) سورة الحج، الآية (٤٠).

(٦) سورة المائدة، الآية (١٠٥).

وقد اختلف الفراء مع الكسائي في ناصب كلمة (خيرا) من قوله تعالى: **{يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ }**[1]، وقوله تعالى: **{وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ}**.[2]

فالكسائي يرى أن (خيرًا) خبر لـ (يكن) محذوفة، والتقدير: فآمنوا يكن الإيمان خيراً لكم، وانتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم، بينما يرى الفراء أنها صفة لمصدر محذوف، تقديره: فآمِنُوا إِيمَانًا خَيرًا لَكُم، وانتَهُوا انتَهَاءً خَيراً لَكُم.

قال الفراء: "(خَيراً): منصوبٌ باتِّصَالِه بالأمر؛ لأنَّه من صفةِ الأمرِ، وقد يُستَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ أَلَم تَرَ الكِنَايَةَ عن الأَمرِ تَصلُحُ قَبل (الخَيرِ)، فتقول للرَّجل: اتَّقِ اللهَ هُوَ خَيرٌ لَكَ، أي: الاتِّقاءُ خَيرٌ لَكَ، فإذَا سَقطتْ (هُوَ) اتَّصلَ بِمَا قَبلَه، وهُو معرفةٌ، فَنُصِبَ، ولَيسَ نَصبُهُ على إِضمَارِ (يَكُن)؛ لِأنَّ ذلكَ يَأتِي بِقِياسِ يُبطِلُ هَذا؛ ألا تَرى أَنَّك تقول: اتَّقِ اللهَ تَكنْ مُحسِنًا، وَلا يجوزُ أَنْ تَقولَ: اتَّقِ اللهَ مُحسِنًا، وَأنتَ تُضمِرُ (تَكُن) وَلا يَصلُحُ أنَ تَقولَ: انصرنَا أَخَانَا، وَأنتَ تُرِيدُ: تَكنْ أَخَانَا"[3].

والملاحظ من كلام الفراء أنه لم يصرح بأن (خَيرَاً) منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف، تقديره: آمِنوا إِيمَانًا خَيراً، وَانتَهُوا انتِهاءً خَيراً، وَلَكنَّ كثيرًا من النحويين ذكر أن معنى كلامه ينتهي إلى ذلك.

قال أبو العباس يحيى بن ثعلب: "والفراء قال: فَآمنوا إِيمَانًا خَيرًا لكم"[4].

وقال أبو جعفر النحاس: "وَمَذهب الفراء أَنَّهُ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ"[5].

---

(١) سورة النساء الآية (١٧٠).

(٢) سورة النساء، الآية (١٧١).

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١، ٢٩٦.

(٤) مجالس ثعلب ٣٠٧/١.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٥٠٩/١.

وقال مكي بن أبي طالب: "وقال الفراء: هو نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، تقديره: انتهوا انتهاءً خَيرًا لكم"(١).

وقال ابن الشجري: "خيراً: صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، تقديره: انتهوا انتهاءً خيرا لكم، وهو قول الفراء".(٢)

وقال ابن مالك: "وزعم الفراء أن التقدير: انتهِ انتهاءً خيراً، فحُذِفَ المَصدرُ وأقيمت صفته مقامه"(٣)

ويُضعِفُ قولَ الفراءِ أمران:

الأول: أن هذا التقدير الذي قدره يفهم منه أن الإيمان منقسم إلى خير، وغيره، وإلا لم يكن لتقييده بالصفة فائدة.(٤)

الثاني: أن قوله مردود بقولهم: "حَسبُكَ خَيرًا لَكَ" فإن تقدير مصدر هنا لا يحسن، وبقولهم: "وَرَاءَكَ أَوسعَ لَكَ" فإن (أَوسَعَ) صفة لمكان، لا مصدر وبقول الشاعر:

فَواعِدِيه سَرْحَتَىْ مالِكٍ أَوِ الرُّبَا بينهما أَسهَلاَ (٥)

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢١٤/١.

(٢) أمالى ابن الشجرى ٩٩/٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٢، وينظر في ذلك أيضا: ارتشاف الضرب ١٤٧٥/٤، والبحر المحيط ١٤٢/٤، والدر المصون ١٦٤/٤، ومغني اللبيب ص٢٢٨.

(٤) ينظر الدر المصون ١٦٤/٤.

(٥) البيت من بحر السريع، وهو لعمر بن أبي ربيعة، ونصب (أسهل) بإضمار فعل دل عليه ما قبله، ينظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٣٧٧، و الكتاب ٢٨٣/١، وأمالى ابن الشجرى ١٠٠/٢، وخزانة الأدب ١٢٠/٢، واللسان (وعد).

فـ (أسهل) بمعنى: مكان سهل، ولا يصلح أن يراد به المصدر.[١]

أما الكسائي فقد نَقَلَ عنه الفراء أنه يرى أن انتصاب (خَيرًا) على أنه خبر لـ (يكن) المقدرة، ولم يُصَرِّح الفراء بأن هذا قول الكسائي، ولكن كثيرا من النحويين نسبه إليه، ومن هؤلاء أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب[٢]، وابن الحاجب[٣]، وابن الشجري[٤]، والرضي[٥]، وابن مالك[٦]، وأبو حيان[٧]، وابن هشام[٨].

وتبع الكسائيَّ في هذا القول أبو عبيدة إذ قال: "فَآمِنُوا خَيرَاً لَكُم" نصب على ضمير جواب: يَكُن خَيرًا لَكُم"[٩].

وقَد خَطَّأَ الفراءُ ما ذهب إليه الكسائيُّ، بأنه لو صحَّ هذا التقدير لجاز أن يقال: انته أخانا، على تقدير: تَكُن أَخَانَا[١٠].

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه يجوز تقدير (يكن) في الآية، ولا يجوز في نحو: (زُرنَا أَخَانَا) على تقدير: تَكُن أَخَانَا؛ لآن من أَمَرَكَ بالزيارةِ لا يوجب

(١) ينظر شرح التسهيل ١٥٩/٢، وتمهيد القواعد ١٧٥٥/١، ١٧٥٦.
(٢) ينظر مجالس ثعلب ٣٠٧/١.
(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٠٩/١.
(٤) ينظر أمالى ابن الشجرى ٩٩/٢.
(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ١٢/١.
(٦) ينظر شرح التسهيل ١٥٩/٢.
(٧) ينظر ارتشاف الضرب ١٤٧٥/٣، والبحر المحيط ١٤٢/٤.
(٨) ينظر مغني اللبيب ص٨٢٨.
(٩) مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٤٣/١، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٥٠٨/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني ٣٨٥/٢، والمحرر الوجيز لابن عطية ١٣٩/٢.
(١٠) ينظر معاني القرآن ٢٩٦/١.

كون الأخوة، بخلاف الأمر بالإيمان والانتهاء عن الشر، فإنهما يدلان على الخير لمن آمن وانتهي.(١)

وردَّ المبردُ، والنَّحاسُ ما ذهب إليه الكسائيُّ بأنَّ في تقديره حَذفًا للشَّرطِ وجوابه من غير أن يدل على حذفهما دليل، وهذا لا يوجد في كلام العرب.(٢) يضاف إلى ذلك أن في تقدير الكسائي حذفا لـ (كان) مع اسمها، وبقاء خبرها، وهو (خيرا)، وهذا لا يتحقق إلا إذا وقعت (كانَ) بعد (إنْ)، أو (لو) الشرطيتين(٣)، كقول النعمان بن المنذر، ملك الحيرة:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقاً وَإِنْ كَذِباً فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلا(٤)

أي: إن كان المقولُ صِدقًا، وإن كان المقولُ، كَذِبًا، وكقول الشاعر:

لا يَأْمَنُ الدَّهرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً جُنُودُه ضاق عنها السّهْلُ والجَبَلُ(٥)

أي: ولو كان الباغي ملكا.

وأجاز ابن درستويه حذفها مع اسمها، وبقاء خبرها قياسا بعد فعل الأمر(٦)، وذلك كالآية التي معنا، وكقول الشاعر:

---

(١) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٩/١.

(٢) ينظر المقتضب ٣٨٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٩/١، وتفسير القرطبي ٢٠٢١/٣.

(٣) ينظر أمالى ابن الشجرى ٩٩/٢، والتصريح ٤١٦/٢.

(٤) البيت من بحر البسيط، وهو في الكتاب ٢٦٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٢، ومغني اللبيب ص٨٦، وشرح ابن عقيل ٢٩٤/١.

(٥) البيت من بحر البسيط، وقائله لعين المنقري، وهو في أوضح المسالك ٢٦٢/١، وتلخليص الشواهد ص٢٦٠، وشرح قطر الندي ص١٤٢، ومغني اللبيب ص٣٥٤، وخزانة الأدب ٢٥٧/١.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ١٤٧٦/٣.

تَرَوَّحِـــي أَجْـــدَرَ أَنْ تَقِيلِـــي غَـــدًا بِجَنْبَـــيْ بَـــارِدٍ ظَلِيـــلِ[1]

وهو على تقدير: يكن أجدر.[2]

أما الخليل وسيبويه فمذهبهما أن كلمة (خَيرًا) في الآيتين إنما نُصبتْ بفعل مضمر، تقديره: وَأْتُوا خيرًا لكم، أو: حُوزوا خَيرًا لكم، وقوله: "آمِنوا" وقولـــه: "انتَهُوا" بعد ذلك أمرٌ بترك الشيء، والدخولُ في غيره، ولذلك حَـــسُنتْ صـــفةُ التفضيل التي هي (خير).

يقول سيبويه: "وَمِمَّا يُنتصبُ في هذا البَابِ على إضمَارِ الفعلِ المتـــروكِ إظهارُهُ: (انتَهُوا خيرًا لكم)، و (وَرَاءَكَ أَوسعَ لَكَ)، و (حَسبُكَ خَيـــرًا لَـــكَ)، إذا كنتَ تأمرُ، ومن ذلك قول الشاعر، وهو ابن أبي ربيعة:

فَواعِديـــــه سَـــــرْحَتَىْ مالِـــــكٍ أَوِ الرُّبَـــا بينهمـــا أَســـهَلاَ [3]

وإنما نَصبتَ (خَيرًا لك)، و (أَوسعَ لَكَ)؛ لأَنَّكَ حِينَ قلتَ: (انتـــه)، فأنـــت تريد أن تُخرجَهُ من أمر، وتُدخِلَهُ في آخرَ، وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنـــك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتـــصب، وحـــذفوا الفعـــل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلا من قوله: ائت خيرا لك، وادخل فيما هو خير لك"[4]

---

(١) البيتان من بحر الرجز المشطور، وقائلهما أحيحة بن الجلاح، وهو فـــي أمـــالى ابـــن الشجرى ١٠٠/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالـــك ١١٣٠/٢، وشـــرح التـــسهيل ٥٧/٣، وأوضح المسالك ٢٩١/٣، ٣٩٠، والتصريح ٤٤٢/٣، وفيهما شـــاهد آخـــر، وهو حذف (من) الجارة للمفضول عليه مع مجرورها وأصل الكلام: تروحي وأتـــى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٤٧٦/٣.

(٣) سبق الحديث عنه قريبا.

(٤) الكتاب ٢٨٢/١، ٢٨٣، ٢٨٤.

وقد استحسن ابنُ الشجرى ما ذهب إليه الخليلُ، وسيبويهُ، وذكر أن فيه فائدة عظيمة؛ لأنه نهاهم بقوله: (انتهوا) عن التثليث، وأمرهم بقوله: ائتوا خيرا لكم، بالدخول في التوحيد، فكأنه قال: انتهوا عن قولكم: آلهتنا ثلاثة، وأتوا خيرا لكم، فقولوا: إنما الله إله واحد، فقد أخرجهم بهذا التقدير عن أمر فظيع، وأدخلهم في أمر حسن جميل.(١)

ويقوى رأيهما أيضا أنه يسير وفق القاعدة النحوية المعروفة، والتي تقضي بأن ناصب المفعول به يجب حذفه فيما جرى مجرى الأمثال في كثرة الاستعمال، وهو كل كلام اشتهر، فبسبب شهرته جرى مجرى المثل، فأعطي حكمه في أنه لا يغير، ومن ذلك الآية (موضوع المسألة)، وهي قوله تعالى:**{فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ}** أي: وأتوا خيرا لكم.

قال سيبويه: "هَذا بابٌ يُحذفُ منه الفعلُ لكثرتهِ في كلامهم حتَّى صارَ بمنزلةِ المَثَلِ، وذلك قولك: (هَذَا، وَلا زَعَمَاتِكَ)، أي: ولا أَتَوَهَّمُ زَعَمَاتِكَ، ومن ذلك قول الشاعر: وهو ذو الرمة، وذكر الديار والمنازل:

دِيَارَ مَيَــةَ إذ مَــيٌّ مُــسَاعِفَةٌ ولا يَرى مِثلَها عُجْمٌ ولا عَــرَبُ(٢)

كأنه قال: أذكر ديار مية، ولكنه لا يذكر (أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولاستدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه....."(٣)

---

(١) ينظر أمالى ابن الشجرى ٩٩/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني ٣٨٥/٢.

(٢) البيت من بحر البسيط، وقائله ذو الرمة، في ديوانه ص٢٣، والكتاب ٢٨٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٨/١، وشرح جمل الزجاجي ١٢٦/٢، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٣٦٧/١، والكامل للمبرد ٤١/٣، وارتشاف الضرب ١٤٧٦/٣، وشفاء العليل ٤٤١/١، والمساعد ٤٤٢/١.

(٣) الكتاب ٢٨٠/١، ٢٨١، وينظر شرح الكافية ١٣١/١، وشرح التسهيل ١٥٨/٢، وارتشاف الضرب ١٤٧٤/٣، والتصريح ٤١٥/٢، ٤١٦، والهمع ١٣/٢.

وهناك قول رابع نسبه مكي بن أبي طالب إلى بعض الكوفيين، هو أن كلمة (خيرا) في الآيتين منصوبة على الحال، وهو قول ظاهر الفساد، لأن الإيمان لا يكون إلا خيرا في جميع الأحوال.(١)

والخلاصة: أن للنحويين في توجيه نصب (خيرا) في الآيتين أربعة أقوال:

الأول: أنها خبر لـ (يكن) مقدرة، وهذا قول الكسائي.

الثاني: أنها صفة لمصدر محذوف، وهذا قول الفراء.

الثالث: أنها حال، وهذا القول منسوب إلى بعض الكوفيين.

وقد اعترض على هذه الأقوال الثلاثة بما ذكرنا.

الرابع: أنها مفعول به لفعل محذوف وجوبا، وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، والأخذ بهذا القول أنسب وأيسر، وذلك لأمرين:

أولهما: أنه تعالى لما أمرهم بالإيمان في الآية الأولى علم أنه يريد أن يخرجهم من أمر، ويدخلهم فيما هو خير منه لهم، فقال: "خيرا لكم" أي: اقصدوا، أو ائتوا أمرا خيرا لكم مما أنتم فيه من الكفر، وهو الإيمان، وأنه تعالى لما نهاهم في الآية الثانية بقوله: "انتهوا" عن التثليث، وأمرهم بقوله: "ائتوا خيرا لكم" فكأنه قال: انتهوا عن قولكم: آلهتنا ثلاثة، وأتوا خيرا لكم، فقولوا: إنما الله إله واحد، فقد أخرجهم بهذا التقدير عن أمر فظيع، وأدخلهم في أمر حسن جميل.

ثانيهما: أن قوله تعالى: "خيرا لكم" جرت مجرى المثل في كثرة الاستعمال فاقتصر فيه على المفعول، وامتُنِعَ إظهَارُ فِعلِهِ.

---

(١) ينظر مشكل إعراب القرآن ٢١٤/١، والدر المصون ١٦٥/٤، والفتوحات الإلهية ٤٥١/١.

محل (أنْ، و أنَّ) المصدريَّتَينِ بعد حذف الجار

ذكر ابن جنِّي أن حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك "أَنَّ الحروفَ إِنَّمَا دَخَلَتِ الكَلامَ لِضربٍ مِن الاختِصَارِ، فَلَو ذَهَبتَ تَحذفُهَا لَكنتَ مُختَصِرًا لَهَا هِي أَيضًا، واختصارُ المُختصَرِ إجحَافٌ بِهِ"(١).

بيد أن هذا القياس العقلي لا يتفق مع واقع اللغة التي ورد فيها حذف للحروف في مواضع كثيرة، واللغة لا تخضع في ظواهرها لمنطق العقل، وهذا الواقع اللغوي هو الذي حمل ابن جني على أن يقول: " هَذا هُوَ القِياسُ، أَلَّا يَجوزُ حَذفُ الحروفِ، ولَا زِيادَتُها، وَمَع ذَلِكَ فَقَد حَذَفَتْ تَارةً، وَزِيدَتْ تَارةً أُخرى"(٢).

وفي بعض المواضع يكثر حذف الحروف حتى يصبح عند النحويين موضعا قياسياً للحذف، وبعضها يقل فيه الحذف، أو يندر، فيقصرونه على السماع.

ومن مواضع الحذف القياسي: حذف حرف الجر قبل (أَنْ، و أَنَّ) المصدريَّتين، وهو حذف قياسيٌّ، لكثرة وروده في اللغة، ومنه قوله تعالى: **{أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ}**(٣)، أي: من أن جاءكم(٤)، وقوله تعالى: **{شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ}**(٥)، أي: بأنه لا إله إلا هو(٦)، وقول الشاعر:

---

(١) الخصائص لابن جني ٢/٢٧٣.
(٢) السابق نفسه ٢/٢٨٠.
(٣) سورة الأعراف، الآية (٦٣)، (٦٩).
(٤) ينظر التصريح ٢/٤٠٦.
(٥) سورة آل عمران، الآية (١٨).
(٦) ينظر التصريح ٢/٤٠٦.

مَنَعْتُ تَمِيماً مِنكَ، إنِّي أنَا ابْنُها وشَاعِرُهَا المَعْرُوفُ عِنْدَ المَوَاسِمِ[١]

أي: لأنَّي[٢]، ومنه قولهم: لا محالة أنك ذاهب، ولَابُدَّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، أي: مِن أَنَّكَ.[٣]

وذكر سيبويه أن حذف الجار مع (أَنْ، وأَنَّ) قياس مطرد، لكثرة الاستعمال، وما حذف لكثرة الاستعمال في كلامهم كثير[٤]، وقال السَّهيليُّ: " كَراهيةَ أنْ يدخلَ الحرفُ العاملُ على حرفٍ عاملٍ مثلِهِ[٥]" وقال الرضيُّ: "لاستِطَالتِهِمَا بِصلتِهِمَا"[٦].

واشترط ابن مالك في هذا الحذف أمن اللبس، وهو أن يتعين حرف الجر المحذوف بعد حذفه، كما في الشواهد المذكورة، فإن لم يتعين فلا يجوز حذفه، ففي نحو (رَغِبتُ في أَنْ تَفعَلَ) لا يصح حذف (في)؛ لأن المعنى المراد لا يتضح بعد الحذف هل هو على معنى (في) أو (عَنْ)؟ لأن (رَغِبَ) يتعدَّى بكُلٍّ منهما، ومعناهما مختلف.[٧]

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣١٣/٢، والكتاب ١٢٨/٣، و (المواسم): جمع موسم، وهو المجتمع، وقد ذكر سيبويه أن البيت ورد بفتح همزة (أنَّ) على معنى (لأنَّي)، وكسرها على الاستئناف والقطع.

(٢) ينظر الكتاب ١٢٨/٣.

(٣) ينظر السابق نفسه.

(٤) ينظر السابق نفسه

(٥) نقل هذا عنه الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح ٢١٣/١.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢٧٣/٢، وينظر التصريح ٤٠٦/٢.

(٧) ينظر شرح التسهيل ١٥٠/٢، وشرح ابن عقيل ٥٤٠/١، وحاشية الصبان ٢٣٥/٢، ولسان العرب (رغب).

وقد اختلف الفراءُ مع شيخه الكسائيِّ في محل (أنْ، وأنَّ) بعد حذف الجار، فالفراء يرى أنَّهما في موضع نصب، والكسائيُّ يرى أنَّهما في موضع خفض.

قال الفراء عند تفسيره قول الله تعالى: **{فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا}** (١).

"**يريد:** فلا جُناحَ عليهما في أنْ يَتراجعَا، (أنْ) في موضع نصب إذا نُزِعتْ الصفة (٢)، كأنك قلت: فلا جناح عليهما أن يراجعها، قال: وكان الكسائيُّ يقول: موضعه خفض، قال الفراءُ: ولَا أعرفُ ذَلِكَ"(٣)

وقال أيضا عند توضيحه قوله (ﷻ): **{سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ}**(٤):" يَصلُحُ في (أنْ): مِنْ، وعَنْ، فَإذا أُلقِيَتَا كَانتْ (أنْ) في موضعِ نَصبٍ، وكان الكسائيُّ يقولُ: هي في موضعِ خَفضٍ فِي كَثيرٍ من أَشباهِهَا"(٥).

ومما يشهد للكسائي بأن محلهما الجر قوله تعالى: **{إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ}**(٦)، وقوله (ﷻ): **{وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا}**(٧)، والأصل في الآيتين: فاعبدونِ؛ لأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة، ولا تدعوا مع الله أحدًا؛ لأن المساجد لله، فـ (أنَّ) وصلتُها في محل جر بالحرفِ

(١) سورة البقرة، الآية (٢٣٠).

(٢) مصطلح الصفة عند الفراء يقابل حروف الجر عند البصريين، ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى د/ عوض القوزي ص١٧٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ١٤٨/١.

(٤) سورة النساء، الآية (١٧١).

(٥) معاني القرآن للفراء ٢٩٦/١، وينظر رأي الكسائي والفراء في هذه المسألة أيضا: شرح التسهيل ١٥٠/٢، وشرح ابن عقيل ٥٤٠/١.

(٦) سورة الأنبياء، الآية (٩٢).

(٧) سورة الجن، الآية (١٨).

بالحرفِ المحذوفِ، لا في محل نصب بالفعل، وإلا لزم تقديمُ منصوبِ الفعلِ المؤولِ من (أنَّ) وصلتِها، وهذا لا يجوزُ، لا تقول: أَنَّكَ فَاضلٌ عَرفتُ[1]، ويشهد له كذلك قولُ الشاعر:

وَما زُرْتُ لَيْلى أَنْ تَكونَ حَبيبَةً إلى وَلا دَيْنٍ بِهـا أَنـا طالِبُـهْ[2]

فالبيت مروي بجر (دينٍ)؛ عطفا على محل (أنْ تكونَ)؛ إذ أصله (لأن تكون)، وهذا يدل على أن هذا المصدر مجرور، لوجوب تطابق المعطوف، والمعطوف عليه في حركات الإعراب، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام، وقد يعترض ذلك بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات[3]

أما ما ذهب إليه الفراء من أن محل (أنْ، وأَنَّ) نصب بعد حذف حرف الجر فهو مذهب الخليل.

قال سيبويه: " وَسألتُ الخَليلَ عَن قَولهِ جَلَّ ذِكرُه: **{إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ}**، فقال: إنَّما هو حذف اللام، كأنَّه قال: ولأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون، وقال: وَنظيرُهَا: **{لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ}** [4]؛ لأنَّه إنَّما هو: لذلك (فَليَعبُدوا)، فإن حذفتَ اللام من (أنَّ) فهو نصبٌ، كَما أَنَّكَ لو حذفتَ اللام من (لإيلاف) كان نصبًا، هذا قولُ الخليلِ"[5].

---

(١) ينظر مغني اللبيب ص٦٨٢، ٦٨٣، وحاشية الدسوقي ١٠٨٨/٢، ١٠٨٩.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٤/١، والكتاب ٢٩/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٠٣/٢، والإنصاف ٣٩٥/١، ولسان العرب ٣٣٦/١ (حنطب)، ومغني اللبيب ص٦٨٣.

(٣) ينظر مغني اللبيب ص٦٨٣.

(٤) سورة قريش، الآية (١).

(٥) الكتاب ١٢٦/٣، ١٢٧.

وقد مالَ إلى هذا القولِ كثيرٌ من النحويين، منهم مكي بن أبي طالب[١]، والأنباري[٢]، والرضي.[٣]

وجوز سيبويه أن يكون المحل جرّاً، فقال بعد ما حَكى قولَ الخليل: "ولو قالَ إنسانٌ إنَّ (أنَّ) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء، ولَكنَّه حرفٌ كَثُرَ استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار، كما حذفوا (رُبَّ) في قولهم: (وَبَلَدٍ تَحسَبُهُ مَكسُوحًا)[٤]؛ لكان قولًا قَوِيًّا"[٥].

وأما نَقلُ جماعةٍ، منهم ابن مالك[٦] أن الخليل يرى أنَّ الموضعَ جرٌّ، وأن سيبويه يرى أنه نصب فذكر ابن هشام أنه سهو[٧].

ويظهر من كلام سيبويه أنه أجاز الأمرين: النصب والجر.

والخلاصة: أن للنحويين في المحل الإعرابي لـ (أنْ، وأنَّ) بعد حذف الجر ثلاثة مذاهب:

الأول: أنهما في محل جر، وهذا مذهب الكسائي.

الثاني: أنهما في محل نصب، وهذا مذهب الخليل، وتابعه فيه الفراء.

الثالث: جواز الأمرين، وهذا ظاهر مذهب سيبويه.

---

(١) ينظر مشكل إعراب القرآن ٩٨/١، ٢١٥.

(٢) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٥٧/١، ٢٨٠.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢٧٣/٢.

(٤) مكسوحا من الكسح، وهو الكنس.

(٥) الكتاب ١٢٨/٣.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢.

(٧) ينظر مغني اللبيب ص٦٨٢.

والراجح في نظري هو الرأي الثاني، وهو القول بأنَّ (أنْ، وأنَّ) عند حذف حرف الجر يكونان مع صلتهما في محل نصب على نزع الخافض، وهو ما ذهب إليه الفراء؛ تبعا للخليل؛ وذلك لثلاثة أمور:

أحدهما: أن حرف الجر عامل ضعيف، وآية ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكورا، فمتى حذف من الكلام زال عمله، ولهذا حكم بشذوذ قولهم: (اللهِ لَأفعلَنَّ)، وقول رؤبة: (خَيرٍ) لمن قال له: كَيفَ أصبحتَ؟

الثاني: أن حرف الجر إذا حذف من الكلام، وكان مدخوله غير (أنْ، وأنَّ) فالنحاة متفقون على أن الاسم الذي كان مجرورا ينصب، كما في قول الشاعر

آليْتَ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أطعَمُهُ والحَبُّ يأكلُهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ[1]

أي: آليت على حب العراق، فلما حذف حرف الجر (علي) نصب مدخوله (حَبَّ) على نزع الخافض، وينبغي أن يكون هذا هو الحكم مع (أنْ، وأنَّ)[2].

الثالث: أن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل.[3]

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو للمتلمس في ديوانه ص٩٥، والكتاب ٣٨/١، والجنى الداني ص٤٧٣، وأوضح المسالك ١٨٠/٢، والمقاصد النحوية ٣١٢/١.

(٢) ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٥٤٠/١.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢.

زيادة (من) الجارة في الموجب وقبل المعرفة

وردت (مِن) الجارةُ في كلام العرب على ضربين: زائدة، وغير زائدة. فغير الزائد لها عدة معانٍ، وهذه المعاني منصوصٌ عليها في كُتبِ النَّحوِ.(١)

وأما الزائدة فلها حالتان(٢):

الأولى: أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم ،وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة، لا تختص بالنفي، نحو: (مَا جَاءَنِي مِن رَجُلٍ)، فهي للتنصيص على العموم، لأن الأسلوب قبل دخول (مِنْ) يحتمل نفي الوحدة، ونفي الجنس على سبيل العموم، ولهذا يصح أن يقال: (بَل رَجُلانِ)، وبعد دخولها يصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم، ولهذا يمتنع أن يقال: (بَل رَجُلانِ).

الثانية: أن تكون زائدة لتأكيد التنصيص على العموم، وهي الداخلة على نكرة، مختصة بالنفي، وشبهه، نحو: (مَا جَاءَنِي مِن أَحدٍ)، فهي لتأكيد التنصيص على العموم؛ لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا، فزيادة (مِن)، إنما أفادت مجرد التوكيد، لأن: (مَا جَاءَ أَحَدٌ)، و (مَا جَاءَ مِن أَحَدٍ) سيان في إفهام العموم دون احتمال.

فإن قيل: إذا كانت (مِن) تفيد للتخصيص، فكيف تكون زائدة؟

أجيب عن ذلك بأن المراد من زيادة (مِن) كونها فى موضع يطلبه العامل بدونها، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب، وإن كان سقوطها مخلا بالمعنى

---

(١) ينظر أمالى ابن الشجرى ٣٧٨/٢، ٨٧٩، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص٣٢٢، والجنى الداني ص٧٤٩، ومغني اللبيب ص٤١٩، والتصريح ٢٠/٣.

(٢) ينظر: الجنى الداني ص٣١٦، ومغني اللبيب ص٤٢٥، والتصريح ٢٤/٣.

المراد، كما قالوا في (لا): إنها زائدة في قولهم: (جِئتُ بِلا زَادٍ)، مع أن سقوطها يخل بالمعنى.(١)

وقد اختلف الفراء مع أستاذه الكسائي في حكم زيادة (مِن) في الكلام الموجب، وقبل المعرفة، فالكسائي يجيز ذلك، والفراء يمنعه.

يقول الفراء عند حديثه عن قوله تعالى: **{وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ}** (٢)

"لا يكون قوله: (إلهٌ واحدٌ) إلا رفعا؛ لأن المعنى: ليس إله إلا إله واحد، فرددتَ ما بعد (إِلَّا) إلى المعنى، ألا تَرى أن (مِن) إذا فُقدتْ من أول الكلام رَفَعتَ، وقد قال بعض الشعراء

وَمَا مِن حَوِيٍّ بَينَ بَدرٍ وَصاحَةٍ وَلَا شُعبَةٍ إِلَّا شِبَاعٌ نُسُورُهَا(٣)

فرأيت الكسائي قد أجاز خفضه، وهو بعد (إِلَّا)، وأنزل (إِلَّا) مع الجحود بمنزل (غير) وليس ذلك بشيء، لأنه أنزله بمنزلة قول الشاعر:

أَبَنِي لُبَيْنَى لستُمُ بيَدٍ إِلّا يدا مَخْبُولَةَ العَضُدِ (٤)

---

(١) ينظر التصريح ٢٥/٣.

(٢) سورة المائدة الآية (٧٣).

(٣) البيت من بحر الطويل و لم أهتد إلى اسم قائله، و (الحويُّ): واحد الحوايا، وهي حفائر ملتوية يملؤها المطر، فيبقى فيها دهرًا طويلاً، و (بدر): بئر مشهور بين مكة والمدينة، أسفل وادي الصفراء، و (وصاحة): هضاب حمراء في بلاد باهلة يقرب عقيق المدينة، (الشعبة): مسيل صغير.

(٤) البيت من بحر الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص٢١، و (لبيني): اسم امرأة، و (بنو لبيني): من بني أسد بن وائلة، يعيرهم بأنهم أبناء أمة، و (العضد): قوام اليد، وبشدتها تشتد، ويقال في دعاء الخير، ورواية سيبويه: (يا ابْنَيْ لُبَينى)، ونصب (يد) بعد (إلا) على البدل من موضع الياء، ولا يجوز الجر عنده؛ لأن ما بعد (إلا) موجب، والباء مؤكدة للنفي، والتقدير: لستم يدًا وإلا يدًا، لا عَضُدَ لها، راجع البيت في الكتاب ٣١٧/٢، والمقتضب ٤٢١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٢.

وهذا جائز؛ لأن الباء قد تكون واقعة في الجحد كالمعرفة والنكرة، فيقول: مَا أَنتَ بِقَائِمٍ، والقائم نكرة، ومَا أَنتَ بِأَخينَا، والأخ معرفة، ولا يجوز أن تقول: مَا قَامَ مِن أَخِيكَ، كما تقول: مَا قَامَ مِن رَجُلٍ"(١)

فالكسائي يختار خفض (إله) بعد (إلَّا) على أنه بدل من (إله) المجرور بـ (مِن) والفراء يستبعد ذلك؛ لأن (مِن) لا تُزاد في الكلام الموجب.

واستبعد ذلك أيضا مكي بن أبي طالب، فقال: " وأجازَ الكسائيُّ الخفضَ على البدل من لفظ (إله)، وهو بعيد؛ لأن (مِن) لا تُزاد في الواجب"(٢).

و (مِن) لا تزاد في التركيب العربي إلا بشروط، وقد اختلف النحويون في هذه الشروط، وذلك على النحو التالي:

أولا: يرى الفراء والبصريون ما عدا الأخفش أنها تزاد بثلاثة شروط(٣):

الأول: أن يكون المجرور بها نكرة، فلا تزاد في المعرفة؛ لأنها للعموم فقط.

الثاني: أن يكون الكلام قبلها غير موجب، والمراد بغير الموجب النفي، كقوله تعالى: **{مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}** (٤)، والنهي، نحو: (لَا يَقُمْ مِن أَحَدٍ)، والاستفهام، كقوله تعالى: **{فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ}**(٥) ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام، إنما يحفظ في (هل)؛ لأنها لطلب التصديق دائما.(٦)

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣١٧/١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢٤١/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٣٠/٣، ومغني اللبيب ص٤٢٥، والتصريح ٢٥/٣، ٢٦.

(٤) سورة الأعراف، الآية (٥٩).

(٥) سورة الملك، الآية (٣).

(٦) التصديق هو طلب حصول نسبة الفعل للفاعل، نحو: هل قام زيد؟ أما الهمزة فترد لطلب التصديق، ولطلب التصور؛ لأنها أم الباب في الاستفهام، وبقية أدوات=

وذكر الصبان أنَّها لَا تُزَادُ في الإيجابِ إلا في تمييز (كم) الخبرية إذا فَصلَ بينه وبين (كَم) فعلٌ مَتعدٍّ، لم يستوف مفعوله، فتأتي (مِن) وجوبا، حتى لا يلتبس التمييز بمفعول هذا الفعل[١]، وذلك نحو قوله تعالى: **{فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ}**[٢] وقوله (ﷻ): **{كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ }**[٣].

الثالث: أن يكون مجرورها المُنَكَّر إمَّا فاعلًا، كقوله تعالى: **{مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ }**[٤] فـ (ذكر) فاعل (يَأتِيهم)، أو مفعولًا به، كقوله تعالى: **{هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ}** [٥] فـ (أحد) مفعول (تُحِسُّ)، أو مبتدأ، كقوله تعالى: **{هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ}** [٦]، فـ (خَالقٍ) مبتدأ، و (غيرُ اللهِ) نعته على المحل، والخبر محذوف، تقديره: (لكم)، وليس (يَرزقُكُم) هو الخبر؛ لأن (هل) لا تدخل على مبتدأ مُخبَرٌ عنه بفعل على الأصحِّ.[٧]

وزاد أبو البقاء العكبري المفعولَ المُطلقَ، كقوله تعالى: **{مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ}** [٨] فـ (مِن) عنده زائدة، و (شيءٍ) في موضع المصدر،

=الاستفهام لطلب التصور فقط، ينظر: مغني اللبيب ص٢١، والتصريح ٢٥/٣، ٢٦، والصبان ٢١٢/٢.

(١) ينظر حاشية الصبان ٢١٢/٢.

(٢) سورة الملك، الآية (٣).

(٣) سورة الدخان، الآية (٢٥).

(٤) سورة الأنبياء، الآية (٢).

(٥) سورة مريم، الآية (٩٨).

(٦) سورة فاطر، الآية (٣).

(٧) ينظر: التصريح ٢٦/٣.

(٨) سورة الأنعام، الآية (٣٨).

أي: تفريطًا، ولا يجوز أن يكون (شيءٌ) مفعولًا به؛ لأن الفعل (فَرَّطَ) يَتعدَّى إليه بحرف الجر (في)، وقد تَعدَّى بها إلى (الكتاب).(١)

ولا تزاد (مِن) في غير هذه المواضع الأربعة، وما ورد في غيرها فيعد نادراً، يحفظ، ولا يقاس عليه، كالحال، كما في قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي جعفر، وزيد بن علي، والحسن، ومجاهد: **{مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ}**(٢)، ببناء **(نُتَّخَذَ)** للمفعول(٣)، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة (مِن) في الحال، حيث يرى أن (اتَّخذَ) يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ فقط.(٤)

وقد رَدَّ ابنُ هشام هذه القراءةَ لفسادِ المعنَى؛ لأنَّك إذَا قلتَ: (مَا كَانَ لَك أنْ تَتَّخِذَ زيدًا في حَالةِ كَونِهِ خَاذِلًا لَكَ) فَأنتَ مثبتٌ لخذلانه، ناهٍ عن اتَّخاذِه، وعلى هذا فيلزم أنَّ الملائكةَ أثبتوا لأنفسهم الولايةَ.(٥)

وقد أشار سيبويه إلى هذه الشروط الثلاثة بقوله: "هذا بابُ مَا حُمِلَ عَلَى مَوضِعِ العَامِلِ فِي الاسمِ، والاسمُ، لَا عَلَى مَا عَمِلَ فِي الاسمِ، وَلَكنَّ الاسمَ، ومَا عَمِلَ فيهِ في مَوضعِ اسمٍ مرفوعٍ، أو منصوبٍ، وذلك قولك: مَا أَتَانِي مِن أَحَدٍ إِلَّا زَيدٌ، وَمَا رَأَيتُ مِن أَحَدٍ إِلَّا زَيداً، وَإِنَّمَا مَنَعَك كَأَنْ تَحملَ الكلامَ على (مِن) أَنَّهُ خَلفٌ أن تقول: مَا أَتَانِي إِلَّا مِن زَيدٍ، فلما كان كذلك حمله على الموضع، فجعله بدلا منه، كأنَّه قال: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا فُلانٌ؛ لأن معنى (مَا أَتَانِي أحدٌ،

---

(١) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢٤٠/١، ومغني اللبيب ص٤٢٦.

(٢) سورة الفرقان، الآية (١٨).

(٣) ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١٠٤، والمحتسب ١١٩/٢، والإتحاف ص٣٢٨.

(٤) ينظر شرح التسهيل ١٣٩/٣، ومغني اللبيب ص٤٢٧.

(٥) ينظر مغني اللبيب ص٤٢٧.

وَمَا أَتَانِي مِن أَحدٍ) واحدٌ، ولكنَّ (مِن) دخلت هنا توكيداً، كما تدخل البـــاء فـــي قولك: كَفَى بِالشَّيبِ والإسلامِ، وفي: مَا أَنتَ بِفاعلٍ، ولَستَ بِفَاعِلٍ[1]".

وقال في موضع آخر: " وَقَد تَدخلُ (مِن) في مَوضعٍ لو لم تَدخل فِيه كَانَ الكلامُ مُستَقِيمًا، ولكنَّهَا تَوكيدٌ بمنزلةِ (مَا)، إلَّا أنَّها تَجُرُّ؛ لأَنَّها حرفُ إضـــافة، وذلك قولك: مَا أَتَانِي مِن رَجُلٍ، ومَا رَأيتُ مِن أَحدٍ، ولو أَخرجتَ (مِن) كَـــانَ الكلامُ حسنًا"[2]

وقال المبرد: "أمَّا (مِن) فمعناها ابتداءُ الغايةِ، وتكونُ للتبعيضِ، ..... وأمَّا الزائدةُ التي دخولُها في الكلامِ كسقوطِهَا فقولُكَ: مَا جَاءَنِي مِن أَحدٍ، وَمَا كَلَّمتُ مِن أَحدٍ، وكقول الله (ﷻ): **{أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ}** [3] إنمـــا هـــو (خَيرٍ) ولكنها توكيد، ومثل ذلك قول الشاعر:

جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الوُدِّ لما اسْتَثَبْتِهِ وَمَا إِنْ جزاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَد قَبْلي[4]

فهذا موضع زيادتها، إلا أنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعـــارف، ألا ترى أَنَّكَ تقول: مَا جَاءَنِي مِن رَجُلٍ، ولا تقول: مَا جَاءَنِي مِـــن زَيـــدٍ؛ لأَنَّ رَجُلًا في موضع الجميع، ولا يقع المعروف هذا الموقع؛ لأنه شيء قد عرفتـــه بعينه"[5].

---

(١) الكتاب ٣١٥/٢، ٣١٦.

(٢) الكتاب ٢٢٥/٤.

(٣) سورة البقرة، الآية (١٠٥).

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه ٣٤/١، وروايـــة الـــديوان (لما شكيته، والبيت في لسان العرب (ضعف) والمقاصد النحويـــة ٤٥٥/١، ٣٨٩/٢، وخزانة الأدب ٢٤٧/١١، وشرح شواهد المغني ٦٧١/٢.

(٥) المقتضب ١٣٧/٤، ١٣٨، وينظر الأصول في النحو لابن السراج ٤١٠/١، وشـــرح المفصل لابن يعيش١٢/٨، ١٣، والمساعد ٢٥٠/٢، ٢٥١.

ثانيا: يرى الكسائي[١]، وهشام الضرير[٢] من الكوفيين، والأخفش[٣] من البصريين جواز زيادة (من) في الإيجاب، وقبل المعرفة، أي: أنها تزاد بلا شرط، أو قيد، وتبعهم في ذلك أبو علي الفارسي[٤]، وابن جني[٥]، والزمخشري[٦]، ورجحه ابن مالك[٧]؛ لصحة السماع بذلك، نثراً، ونظما.

فمن النثر قوله تعالى: **{وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ}** [٨] فـ **(مِنْ نَبَإِ)** فاعل، و (مِن) زائدة.[٩]

وقوله تعالى: **{يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ}** [١٠] والمراد جميع الذنوب، بدليل قوله تعالى: **{إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا}** [١١]، وعليه فيجب حمل (من) في الآية الأولى على أنها زائدة؛ دفعا للتعارض.[١٢]

---

(١) ينظر رأي الكسائي في معاني القرآن للفراء ٣١٧/١، والبغداديات ص٢٤٢، والأزهية ص٢٣٦، وشرح التسهيل ١٣٩/٣.

(٢) ينظر رأي هشام في الأزهية ص٢٢٨، وارتشاف الضرب ١٧٢٣/٤، والهمع ٢٧٩/٢.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٩٨/١، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤/٢، ورصف المباني ص١٤٩، والجنى الداني ص٣١٨.

(٤) ينظر المسائل البغداديات ص٢٤٣.

(٥) ينظر الخصائص ١٠٦/٣، ومغني اللبيب ص٤٢٨.

(٦) ينظر مغني اللبيب ص٤٢٨.

(٧) ينظر شرح التسهيل ١٣٨/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٢٦.

(٨) سورة الأنعام، الآية (٣٤).

(٩) ينظر: شرح التسهيل ١٣٨/٣، والمغني ص٤٢٨.

(١٠) سورة الأحقاف، الآية (٣١).

(١١) سورة الزمر، الآية (٥٣).

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٣/٢، وجواهر الأدب ص٣٤٤، والبرهان للزركشي ٤٢٣/٤.

وحمل الكسائي على ذلك قوله (ﷺ): "إِنَّ مِن أَشَدِّ النَّـاسِ عَـذَابًا يَـومَ القِيامَةِ المُصَوِّرُونَ"(١)

والتقدير: إنَّ أشدَّ النَّاس عذابًا يوم القيامةِ المُصَوِّرونَ، وعلى هذا التقـدير تكون (مِن) في الحديث زائدة.(٢)

وجعل ابن جني من ذلك قوله تعالى في قراءة الأعرج: **{وَإِذْ أَخَـذَ اللَّـهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ }** (٣) بتشديد الميم في (لَمَّا).(٤)

قال في المحتسب: "وأقرب ما فيه أن يكـون أراد: وإذ أخـذ الله ميثـاق النبيين لَمِن مَا آتَينَاكُم.....، فزاد على مذهب أبي الحسن في الواجب، فصارت (لَمِمَّا)، فلما التقت ثلاثُ ميمات، فَثَقُلْنَ، حُذِفَتِ الأولـى مِـنهُنَّ، فبقـي (لمَّـا) مشدداً، كما ترى، ولو فُكَّتْ لصارتْ (لَنْمَا) غير أنَّ النونَ أُدغِمتْ فـي المـيم، كما يجبُ في ذلك، فصارتْ (لَمَّا)"(٥)

ومن النظم المتضمن زيادة (مِن) في الإيجاب قول الشاعر:

---

(١) الحديث في صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة (٩٨)، وصـحيح البخـاري ١٤٣/٧ وفيه روايات أخرى بحذف (من)، أو بنصب (المصورين). ينظر شـواهد التوضـيح ص١٤٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٨٨٣/٦.

(٢) ينظر الأزهية ص٢٣٠، وشرح التسهيل ١٣٩/٣، وتمهيد القواعد ٢٨٨٣/٦.

(٣) سورة آل عمران، الآية (٨١).

(٤) ينظر الاتحاف ص١٦٤، والنشر ١٠/٣.

(٥) المحتسب ١٦٤/١، وينظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٣٣٣/١، وشرح التسهيل ١٣٩/٣، والمغني ص٤٢٨.

وكُنْتُ أَرَى كالمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فكيفَ بِبَيْنٍ كانَ موعِدَهُ الحشْرُ[(١)]

أراد: وكنتُ أرى بين ساعةٍ كالموتِ.

وقوله:

يَظَلُّ بِهِ الحِربَاءُ يمثــل قَائِمَــا وَيَكثُرُ فِيهِ مِن حَنِــينِ الأبَــاعِرِ[(٢)]

أراد: ويكثر فيه حنينُ الأباعرِ.

ثالثا: يرى بعض الكوفيين أنه يجوز زيادة (مِن) في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها.

يقول أبو حيان: "وعند بعض الكوفيين في الواجــب، وغيــر الواجــب، ويشترط تنكير ما دخلت عليه، نحو ما رَوَوا من قول العرب:" قَد كــانَ مِــن مَطَرٍ، وقد كانَ من حديثٍ فَخَلِّ عَنِّي"[(٣)]

ومنه قول الشاعر:

وَيَنْمِــي لَهَــا حُبُّهَــا عِنْــدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِــحٍ لَــمْ يَــضُرُّ [(٤)]

أي: فما قال كاشح لم يضر.

---

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله سلمة بن يزيد الجعفي، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٠٨١، وتمهيد القواعد ٢٨٨٣/٦، والدرر اللوامع ١٨٢/٤، والهمع ٣٧٩/٢.

(٢) البيت من بحر الطويل، وقائله مجهول، وهو في جمهرة اللغة ص٣١٦، وتمهيد القواعد ٢٨٨٣/٦، والدرر اللوامع ١٨٣/٤، وهمع الهوامع ٣٧٩/٢.

(٣) ارتشاف الضرب ١٧٢٣/٤، وينظر التصريح ٢٦/٣، والهمع ٣٧٩/٢، وحاشية الصبان ٢١٢/٢.

(٤) البيت من بحر المتقارب، وقائله عمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص١٧٥، وهو في الجنى الداني ص٣١٨، وشرح التسهيل ١٣٨/٣، وتمهيد القواعد ٢٨٨٣/٦، ومغني اللبيب ص٤٢٨.

وقد أول البصريون غير الأخفش كثيرا من هذه الشواهد؛ لعدم توفر شروط زيادة (مِن) فيها.

فأما قوله تعالى: **{وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ}**[1] فذكر الهروي أن (مِن) فيه للتبعيض، وفاعل (جاء) محذوف، والمعنى –والله أعلم– ولقد جاءك قصص من نبأ المرسلين، فاختصر لعلم المخاطب[2]، ومعنى هذا أن النبي (ﷺ) لم يجئه كل نبأ للمرسلين، لقوله تعالى: **{مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عليكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عليكَ}**[3]، والقول بزيادة (من) يؤدي إلى أنه جاءه جميع الأنباء، والأمر بخلافه، وهذا ما نص عليه الزمخشري عند تفسيره لهذه الآية. قال: " وَلَقَد جَاءَكَ مِن نَبَأِ المُرسَلِينَ بَعضُ أَنبَائِهِم وَقَصَصِهِم "[4].

وردَّ السمينُ الحلبي ذلك بقوله: "وهذا تفسيرُ معنى، لا تفسيرَ إعراب، إذ (مِن) لا تكونُ فاعلةً، ولا يجوز أن يكون (مِن نَبَأ) صفة لمحذوف هو الفاعل، أي: ولقَدَ جَاءَكَ نَبأٌ مِن نَبأِ المُرسَلِينَ؛ لأنَّ الفَاعِلَ لا يُحذف بِحَالٍ إلا في مواضعَ ذكرتْ"[5]

وأما قوله تعالى: {**يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ**} ، فـ (مِنْ) فيه تبعيضيه، ولا تعارض بينه، وبين قوله تعالى: **{إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا }**[6] لأن الذنوب

---

(١) سورة الأنعام،الآية (٣٤)

(٢) ينظر الأزهية للهروي ص٢٣٠.

(٣) سورة غافر، الآية (٧٨).

(٤) الكشاف ١١/٢.

(٥) ينظر الدر المصون ٦٠٧/٤، ويراجع مواضع حذف الفاعل في عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٨٨/٢.

(٦) سورة الزمر، الآية (٥٣).

في الأول ذنوب أمة نوح (عليه السلام)، وفي الثاني ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام.(١)

ولو سُلِّمَ أنَّ الغفرانَ يكون بالنسبة إلى أمة واحدة لا يلزم عليه التناقض أيضا لجواز أن يكون غفران الجميع لبعض الأمة، وغفران البعض لبعضها الآخر، أو يغفر كل الذنوب التي من حقوق الله، وبعضها لمن عليه شيء من حقوق البشر، لأن حقوق الله تعالى مبنية على المساهلة، وحقوق العباد مبنية على المضايقة.(٢)

وأما رفع (المصورون) في الحديث الشريف فلا دلالة فيه على زيادة (مِنْ)، وعدمها؛ لأن اسم (إن) ضمير شأن محذوف، تقديره: إنَّه مِن أَشَدِّ النَّاسِ(٣).

وأما ما حكاه بعض الكوفيين من قول العرب: " قَد كَانَ مِنْ مَطَرٍ" فيرى الرضي أنه على سبيل الحكاية، كأنَّه سُئِلَ: هَل كَانَ مِن مَطَرٍ؟ فأُجِيبَ: قَد كَانَ مِنْ مَطَرٍ، فزيدت (مِن) في الموجب لأجل الحكاية المزيدة في غير الموجب.(٤)

وقيل: إن اسم (كان) محذوف، و(مِن) ومجرورها صفة له، تقديره: قَد كَانَ شيءٌ مِن مَطَرٍ، وسَهَّلَ حذفَ اسم (كان) كونُهُ في الأصل مبتدأً، وحذفه

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٣/٢، وجواهر الأدب ص٣٤٥، وحاشية الصبان ٢١٢/٢، وحاشية الخضري ٢٢٩/٢.

(٢) ينظر جواهر الأدب ص٣٤٥.

(٣) ينظر السابق نفسه، ومغني اللبيب ص٤٢٩.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٣/٢.

شائع كثير، أو أن المحذوف فاعل (كان) تقديره: قد كان كائن من مطر، وجاز حذفه لتقديم (كان) الدالة عليه، فتكون (مِن) فيه لبيان الجنس، لا زائدة[١].

وأما الشواهد الشعرية فأجابوا عنها بأن (مِن) فيها لابتداء الغاية، أو لبيان الجنس.[٢]

والخلاصة: أن للنحويين في شروط زيادة (من) ثلاثةَ أقوالٍ:

الأول: أنَّها لا تزاد في التركيب العربي إلا إذا تقدمها نفيٌ أو شبهه، وكان مجرورها نكرة، سواء أكان هذا المجرور فاعلًا، أو مفعولًا، أو مبتدأً، وهذا ما ذهب إليه الفراء والبصريون ما عدا الأخفش.

الثاني: أنَّه يجوز زيادتها دون قيد، أو شرط، سواء تقدمها نفي أو لا، وسواء أكان مجرورها نكرة، أم معرفة، وهذا ما ذهب إليه الكسائي، وهشام الضرير، والأخفش، ومن تبعهم.

الثالث: أنَّها تزاد في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، وهذا ما يراه بعض الكوفيين.

والرأي الراجح في نظري هو جواز زيادتها بدون قيد، أو شرط كما هو مذهب الكسائي، وهشام الضرير، والأخفش، ومن تبعهم؛ لأن السماع يشهد بصحة ما ذهبوا إليه، وهذا ما أكده العلامة ابنُ مالك إذ قال: "وأجازَ أبو الحسنِ الأخفشُ وقوعَهَا في الإيجابِ، وجرَّهَا المعرفةَ، وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظمًا، ونثرًا"[٣]

وإذا ثبتتْ روايةُ الثِّقة مما لا يدفعه قياسٌ لزم قَبُولُه واستعمالُه، ولم يجبْ دَفعُهُ.[٤]

---

(١) ينظر جواهر الأدب ص٤٤٦.

(٢) ينظر مغني اللبيب ص٤٢٩.

(٣) شرح التسهيل ١٣٨/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٢٦.

(٤) المسائل البغداديات لأبي على الفارسي ص٢٤٣.

حقيقة (نعم و بئس) اللفظية

أجمع البصريون على أن (نِعمَ وبِئسَ) فعلان[١]، وتابعهم في ذلك على بن حمزة الكسائي[٢].

وذهب الفراء إلى أنهما اسمان.

قال: "إنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ (فعل)، وليس معناهما كذلك، وأنه لا يقال منهما: يبأس الرجل، ولا ينعم الرجل أخوك"[٣].

وتابع الفَرَّاءَ أبو العَبَّاسِ أحمد بن يحيى ثعلب وأصحابُه على اسميتهما، وإن كان لهما لفظ الفعل الماضي، وذلك لأنهما نُقِلَا إلى المدح والذم عن النعمة والبؤس، اللَّذَينِ يكون فيهما (نِعمَ وبِئسَ) فِعْلَيْنِ، كقولهم: نِعمَ الرَّجُلُ، إذا أصَابَ نِعمَةً، وبِئسَ، إذا أصَابَ بُؤسًا.[٤]

واحتج الفراء على صحة مذهبه بأدلة، منها[٥]:

الأول: دخول حرف الجر عليهما، والجار لا يدخل إلا على الأسماء، ومن ذلك قول العرب: مَا زَيدٌ بِنِعمَ الرَّجُلِ، وقول بعض الفصحاء: "نِعمَ السَّيرُ علَى

---

(١) ينظر الكتاب ٢٦٦/٣، والمقتضب ١٣٩/٢، والأصول في النحو لابن السراج ١١١/١، وأمالى ابن الشجرى ٤٠٤/٢، والإنصاف ٩٧/١.

(٢) ينظر أمالى ابن الشجرى ٤٠٤/٢، وشرح التسهيل ٥/٣، وشفاء العليل ٥٨٥/٢، والأشموني ٢٦/٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ١٤١/٢، وينظر ٢٦٨/١، والإنصاف ٩٨/١.

(٤) ينظر أمالى ابن الشجرى ٤٠٤/٢.

(٥) ينظر أمالى ابن الشجرى ٤٠٤/٢، ٤٠٥، والإنصاف ٩٧/١، ٩٨، وشرح التسهيل ٥/٣.

بِئسَ العَيرُ، وقول أعرابي بشر بمولودة: "وَاللهِ مَا هِيَ بِنِعمَ المَولُودَةِ نُصرَتُهَا بَكَاءُ، وَبَرُّهَا سَرِقَةٌ" وقول حسان بن ثابت:

ألستُ بنعم الجارِ يُؤلَفُ بيتَهُ أخا قِلَّةٍ أو مُعدِمِ المالِ مُصْرِمَا(١)

فدخول الباء، و (على) يحقق لهما الاسمية.

الثاني: قول العرب: " يَا نِعْمَ المَولَى، وَيَا نِعْمَ النَّصِيرُ"، فنداؤهم (نعم) يدل على الاسمية فيها؛ لأن الفعل لا ينادَى؛ لأن النداء من خصائص الأسماء، ولا يجوز أن يكون المنادى محذوفا للعلم به؛ لأن ذلك مقصور على ما إذا ولي حرف النداء أمر، أو ما جرى مجراه، كقراءة الكسائي: **{أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ }**(٢) بتخفيف لام (أَلَّا) وبدون (أنْ)(٣)، والتقدير: أَلَا يَا هَؤُلَاءِ اسجُدُوا(٤)، وذلك كثير في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

أَلا يَا اسْلَمِي، يَا دارَ مَيٍّ، عَلَى البِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلاً بجَرْعَائكِ القَطْرُ(٥)

---

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله حسان بن ثابت في ديوانه ص١٢٨، وأمالى ابن الشجرى ٤٠٥/٢، والإنصاف ٩٧/١، وأسرار العربية ص٩٧، وشرح المفصل ١٢٧/٧، وخزانة الأدب ٣٨٩/٩، ويروي: (أخاثقة).

(٢) سورة النمل، الآية (٢٥).

(٣) ينظر في هذه القراءة: السبعة لابن مجاهد ص٤٨٠، وشرح الهداية للمهدوي ٤٥٣/٢، والتبصرة في القراءات لمكي بن طالب القيسي ص٢٨١، ٢٨٢، والنشر ٣٣٧/٢.

(٤) ينظر الإنصاف ٩٩/١.

(٥) البيت من بحر الطويل، وقائله ذو الرمة في ديوانه ص٥٥٩، ومجالس ثعلب ٤٢/١، والخصائص لابن جني ٢٧٨/٢، والصاحبي في فقه اللغة ص٢٣٢، واللامات للهروي

فالشاعر حذف المنادى قبل فعل الأمر (اسْلَمِي) فاتصل حرف النداء بالفعل لفظا، والتقدير: ألا يا دار مية اسلمي.

الثالث: أنهما لا يحسن اقتران الزمان بهما، كسائر الأفعال، فلا يقال: (نِعمَ الرَّجُلُ أَمسِ)، ولا (نِعمَ الرَّجُلُ غَدًا)، ولا (بِئسَ الرَّجلُ أَمسِ)، ولا (بِئسَ الرَّجُلُ الآنَ)، والفعل لا يمتنع من اقتران الزمان به، فدل ذلك على أنهما اسمان.

الرابع: أنهما لا يتصرفان، والتصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين.

الخامس: أنه قد ورد عن العرب قولهم: "نَعِيمَ الرَّجلُ زَيدٌ"، وليس في أمثلة الأفعال (فَعِيلَ) ألبتة، فدل ذلك على أنهما اسمان.

أما البصريون الذين قالوا: إنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وتابعهم الكسائي، فقد استدلوا على صحة مذهبهم بعدة أدلة.(١)

الأول: اتصال ضمير الرفع البارز بهما على حد اتصاله بالأفعال المتصرفة في لغة حكاها الكسائي، نحو: (أَخَواكَ نِعمَا رَجُلَينِ)، و (إِخوَتُكَ نِعمُوا رِجَالًا)، كما يقال: (قاما، وقاموا).

الثاني: اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة في كل اللغات، نحو: (نِعمتْ المَرأَةُ هندُ)، و(بِئستْ المرأةُ دَعدُ).

للهروي ص٣٧، الإنصاف ١٠٠/١، ولسان العرب (يا)، وجواهر الأدب ص٢٩٠، وشرح عمدة الحافظ ص١٩٩، ومغني اللبيب ص٣٢٠، والتصريح ٥٩٣/١.

(١) ينظر أمالى ابن الشجرى ٤٢٢/٢، والإنصاف ١٠٤/١، ١١١، وشرح التسهيل ٥/٣.

الثالث: أن (نعم، وبئس) ورد كل منهما مبنيا على الفتح[1]، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما علة، إذ لا علة توجب البناء، كما هو الشأن في الأسماء المبنية.

والصحيح المعول عليه هو ما ذهب إليه البصريون، وتابعهم فيه الكسائي، وما استند إليه الفراء، وأكثر الكوفيين من حجج وأدلة غير صالح لتأييد دعواهم، وقد ردها كثير من النحويين.[2]

فاحتجاجهم على اسمية (نعم، وبئس) بدخول حرف الجر عليهما في نحو: (وَاللهِ مَا هِي بِنعمَ المَولُودةُ)، و (نِعمَ السَّيرُ عَلى بِئسَ العَيْرُ)، و (بنعم الجار) مردود بأن (نعم، وبئس) مفعولان لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف، وهو مدخول حرف الجر، لا (نعم وبئس)، والتقدير: ما هي بمولودة مقول فيها: نعم الولد، ونعم السير على عير مقول فيه: بئس العير، و ألست بجار مقول فيه: نعم الجار.

فحذف الموصوف والصفة، وأقيم المعمول مقامهما، مع بقاء (نعم وبئس) على فعليتهما.

ثم إن حرف الجر يدخل على ما لا شبهة في فعليته، كقول الشاعر:

---

(١) ذكر الكوفيون أنهما بنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء، ويعربان مبتدأين، ومعناهما: الممدوح، والمذموم، وما هو فاعل على المشهور يعرب بدلاً، أو عطف بيان، والخبر هو المخصوص بالمدح أو الذم، ويجوز العكس، وفي مثل: نعم رجلا محمد؛ يعرب (رجلاً) تمييزاً أو حالاً.

(٢) ينظر الإنصاف ١١٢/١، وأمالى ابن الشجرى ٤٠٥/٢، ٤٠٩، وشرح ابن عقيل ١٦١/٢.

وَاللهِ مَا لَيْلِي بنَــامَ صــاحبُهْ وَلَا مخــالطِ اللّيَــان جانبُــهْ[1]

فلو كان الأمر كما زعم الفراء، وغيره من الكوفيين لوجب أن يحكم لـــ (نام) بالاسمية لدخول الباء عليه، وإذا لم يجز أن يحكم لــه بالاســمية لتقــدير الحكاية بالقول، إذ التقدير فيه: (واللهِ مَا لَيلِي بِلَيلٍ مَقُولٍ فيــه: نَــامَ صَــاحِبُه)، فكذلك لا يجوز أن يحكم لـــ (نعم، وبئس) بالاسمية؛ لــدخول حــرف الجــر عليهما لتقدير الحكاية.

وأما احتجاجهم على اسميتهما بدخول حرف النداء عليهما في غير الأمر، وما جرى مجراه، فليس ذلك دليلا أيضا؛ لأنه لا فرق بــين الفعــل الأمــري والخبري في امتناع مجيء كل منهما بعد حرف النداء، إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء إليه، ومن وقوع الجملة الخبرية بعده على تقدير المنــادى قــول الشاعر:

يا لَعْنَــةُ اللهِ وَالأَقْــوامِ كُلِّهِــمِ وَالصَّالحِينَ عَلى سَمْعَانَ مِنْ جارِ[2]

---

(١) البيتان من بحر الرجز المشطور، وقائلهما القناني (أبو خالد) في شرح أبيات ســيبويه ٤١٦/٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ص٩٩، والإنصاف ١١٢/١، وشرح المفــصل ٦٢/٣، وشرح قطر الندي ص٢٩، ولسان العرب (نام)، والمقاصد النحوية ٣/٤.

(٢) البيت من بحر البسيط، ولم ينسب إلى قائل معين، وهو موجود في الكتــاب ٢١٩/٢، واللامات للهروي ص٣٧، والإنصاف ١١٨/١، وشرح المفصل لابن يعــيش ٢٤/٢، وأمالى ابن الحاجب ص٤٤٨، والجنى الــداني ص٣٥٦، ومغنــي اللبيــب ص٤٨٨، والهمع ١٧٤/١.

فقد دخلت (يا) النداء على الجملة الخبرية على حذف المنادي، والتقدير: يا قوم، أو يا هؤلاء، ولذلك رفع (لعنة) على الابتداء، ولو أوقع النداء عليها لنصبها ومنه أيضا قول الشاعر:

يا قاتَلَ اللهُ صِبْيَاناً تَجيءُ بهِمْ أمُّ الهُنَيْبِرِ من زَنْدٍ لها وَارِي(١)

أراد: يا قوم قاتل الله، فحذف المناد.

وكذلك الأمر في قولهم: "يَا نِعمَ المَولَى، ويَا نِعمَ النَّصيرُ"، والتقدير: يا أللهُ نِعمَ المَولَى أَنتَ، ويَا أللهُ نِعمَ النَّصيرُ أنت، فحذف المنادى؛ للعلم به.

وأما أن (نعم، وبئس) لا يصلحان لاقتران الزمان بهما، فلا دلالة فيه على اسميتهما، لأن (نعم) موضوعة لغاية المدح، و (بئس) موضوعة لغاية الذم، وهذا يقتضي أن تكون دلالتهما مطلقة غير مقيدة بزمن؛ لأنك تمدح، وتذم ما هو موجود في الممدوح، أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون، ولم يقع.

وأما احتجاجهم بما نقلوه من قول العرب: (نَعِيمَ الرَّجلُ) فهذا مما ينفرد بروايته أبو على قطرب، وهي رواية شاذة، وإن صحت فليس فيها حجة؛ لأن (نِعْمَ) أصله (نَعِمَ) على وزن (فَعِلَ) – بكسر العين – فأشبعت الكسرة، فنشأت الياء، ولذلك نظائر كثيرة في كلام العرب، من ذلك قول الشاعر:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كل هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيم تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ(٢)

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو للقتال الكلابي في ديوانه ص٥٩، والإنصاف ١١٩/١، ولسان العرب (هنبر)، وقيل: إن (يا) هنا حرف تنبيه، وحرف التنبيه يدخل على الجملة.

(٢) البيت من بحر البسيط، وهو للفرزدق وليس في ديوانه، وينظر في: الكتاب ٢٨/١، ورصف المباني ص١٢، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، والمقتضب ٢٥٨/٢، والممتع

أراد: الدراهم، والصيارف.

والخلاصة: أنَّ (نِعمَ، وبئس) فعلان عند البصريين والكسائي، واسمان عند الفراء وأكثر الكوفيين، والمختار من هذين المذهبين هو مذهب البصريين والكسائي، وذلك لقوة أدلتهم التي تؤيدهم، وما أخلد إليه الفراءُ ليس بدليلٍ يُعوَّلُ عليه.(١)

في التصريف ٢٠٥/١، والإنصاف ١٢١/١، وأسرار العربية ص٤٥، وجمهرة اللغة ص٧٤١، ولسان العرب (نقد)، والأشباه والنظائر ٢٩/٢.

(١) ينظر أمالى ابن الشجرى ٤٢١/٢.

حذف العائد المجرور من جملة النعت

تقع الجملة نعتاً، كما تقع خبراً وحالاً، ولابد أن تشتمل على رابط يربطها بالمنعوت، حتى يكون الكلام والمعنى متماسِكَينِ مُتَّصِلَينِ، ولا يكون هذا الرابط إلا الضمير، إما مذكورا، كقوله تعالى: **{حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ}**(١)، أو مُقَدَّراً مرفوعاً، كقول الشاعر:

إنْ يَقْتُلُوكَ فإنّ قَتْلَكَ لَم يَكُنْ عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عارُ (٢)

أي: هو عار، أو منصوباً، كقوله:

أبَحْتَ حِمَى تهامةَ بعد نَجْدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ (٣)

أي: حميته.

أو مجروراً بـ (في) إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان، كقوله تعالى: **{وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}** (٤).

فجملة (لا تَجزِي) في موضع نصب صفة لـ (يَومًا)، والعائد منها إلى الموصوف محذوف.

وقد اختلف الفراءُ مع الكسائي في كيفية حذف هذا العائد في الآية السابقة.

---

(١) سورة الإسراء، الآية (٩٣).

(٢) البيت من بحر الكامل، وقائله: ثابت بن قطنة في ديوانه ص٤٩، والمقتضب ٦٦/٣، والأزهية ص٢٦٠، والمقرب ٢٢٠/١، والجنى الداني ص٤٣٩، ومغني اللبيب ص٦٥٣.

(٣) البيت من بحر الوافر، وقائله جرير، في ديوانه ٨٩/١، والكتاب ٨٧/١، ١٣٠، وسر صناعة الإعراب ٤٠٢/١، ومغني اللبيب ص٦٥٣، والتصريح ٤٧٧/٣، والخزانة ٤٢/٦.

(٤) سورة البقرة، الآية (٤٨، ١٢٣).

فالكسائي يرى أن المحذوف هو هاء الضمير، والتقدير: (لا تَجزِيه)؛ لأنه لا يجيز حذف حرف الجر، أما الفراء فأجاز أن يكون المقدر (فيه)، أو الضمير فقط.

قال الفراء: "وقوله: **{وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}**، فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذِكرُهُمَا، مرةً بالهاء، وحدَها، ومرةً بالصفة[1]، فيجوز ذلك، كقولك: لا تَجزِي نَفسٌ عَن نَفسٍ، وتضمر الصفة، ثم تظهرها، فتقول: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا، وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات، ويقول: لو أجزت إضمار الصفة ها هنا لأجزت: أنت الذي تكلمت، وأنا أريد: الذي تكلمت فيه، وقال غيره من أهل البصرة: لا نجيز الهاء، ولا تكون، وإنما يضمر في مثل هذا الموضع الصفة، وقد أنشدني بعض العرب:

يَا رُبَّ يَومٍ لَو تَرَاهُ حَولٌ ... أَلفَيتَنِي ذَا عَنزٍ وَذَا طُولِ[2]

وأنشدني آخر:

قَد صَبَّحتْ صَبَّحَهَا السَّلامُ ... بِكَبِدٍ خَالَطَهَا سَنَامُ

فِي سَاعَةٍ يُحَبُّهَا الطَّعَامُ[1]

---

(١) المراد بالصفة: حرف الجر، كما هو في اصطلاح الكوفيين، وهو هنا (في) المتصل بالضمير العائد على اليوم، ينظر المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجرى ص١٧٨.

(٢) البيتان من بحر الرجز المشطور، ولم أعثر عليهما فيما توفر لدي من مراجع.

ولم يقل: (يُحَبُّ فِيهَا)، وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه؛ لأن الصفة في هذا الموضع والهاء متفق معناهما؛ ألا ترى أنك تقول: آتيك يوم الخميس، وفي الخميس، فترى المعنى واحداً، وإذا قلت: (كَلّمتُكَ) كان غير (كَلَّمتُ فِيكَ)، فلما اختلف المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان (في)، و لا إضمار (في) مكان الهاء"[٢]

والذي يتبين من كلام الفراء أن الكسائي يمنع حذف حرف الجر مطلقا؛ حتى لا يلتبس المعنى، فلا يجوز: هَذَا رَجُلٌ قَصَدتُ، ولا: رَأَيتُ رَجُلًا أَرغَبُ، وأَنتَ تُرِيدُ: قَصدتُ إليه، وأَرغَبُ فيه، ولو جاز ذلك لجاز: الذي تَكَلَّمتُ زيدٌ، بمعنى: تَكَلَّمتُ فِيه زَيدٌ، وعليه فالتقدير عنده: (لا تَجزِيه)؛ حَملًا على اللفظ، ثم حذف الضمير المنصوب؛ لكونه مفعولا به على السعة هنا، وليس بظرف، وحقيقة الظرف إذا اتسع فيه ألا يُقَدَّرَ فيه حرف الجر الذي هو (في).[٣]

واعترض الفراء على الكسائي بأن حرف الجر هنا قد تضمن معنى المجرور به، فلو حذفا لم يلتبس المعنى، وذلك نحو: آتيكَ يومَ الخميسِ، وفي يومِ

---

(١) البيتان من بحر الرجز المشطور، ولم أهتد إلى اسم قائلهما، وهو في معاني القرآن للفراء ٣٢/١، والكامل للمبرد ٣٤/١، وتفسير الطبري ٢٦/٢، والأضداد لأبي الطيب ص٧٣٢، وأمالى ابن الشجرى ٧/١، ٢٨٧.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣١/١، ٣٢.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٨/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢١/١، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٤٥/١، وأمالى ابن الشجرى ٧/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني ٢٥٠/١.

الخَميسِ، وهذا بخلاف لو قلت: (كَلَّمتُكَ) فإنه غير كَلَّمتُ فِيكَ، فإن المعنى يختلف، فلا يصح الإضمار[1]، فالفراء أجاز حذف حرف الجر، ونصب

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢/١.

مجروره إذا كان لا يتحدد به معنى الفعل، ومنعه إذا كان معنى الفعل يتوقف على حرف الجر نفسه، كما هو قول من قال: أَنتَ الذي أَنَا راغِبٌ؛ لأنه يحتمل أن يكون راغبًا فيه، أو عنه.

ويظهر من كلام الفراء أيضا أن الكسائي لا يقدر محذوفا في الآية سوى الضمير فقط؛ معللاً ذلك بأن حرف الجر لا يجوز حذفه، ومع ذلك نرى كثيرا من النحويين ينسبون إلى الكسائي قولا آخر، وهو أن مذهبه في تقدير العائد في الآية قائم على التدريج، أي أن حرف الجر حذف أولا، فاتصل الضمير بالفعل، ثم حذف منصوباً، كما في قول الشاعر:

فما أَدْرِى أَغَيَّرهُم تَنَاءٍ وطُولُ الدَّهرِ أم مالٌ أَصابُوا(١)

أي: أصابوه:

وممن نسب هذا القولَ للكسائيِّ ابنُ الشجرى إذ قال: " وقَد حَذفُوا العَائدَ المَجرورَ مع الجَارِّ، كقولِ كُثَيِّر:

مِنَ اليومِ زُورَاهَا خَلِيلَيَّ إِنَّهَا سَيَأتِي عليهَا حِقبَةٌ لَا نَزُورُهَا(٢)

التقدير: لا نزورها فيها، ومثله في التنزيل: **{وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}**، التقدير: لا تجزي فيه..... واختلف النحويون في هذا الحرف، فقال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أراد أن الجار حذف أولا، ثم حذف العائد ثانيا....."(٣)

---

(١) البيت من بحر الوافر، وهو للحارث بن كلدة في الكتاب ٨٨/١، والأزهية ص١٣٧، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٥/١، وأمالى ابن الشجرى ٦/١، وشرح المفصل ٨٩/٦.

(٢) البيت من بحر الطويل، ونسبه ابن الشجرى لكثير عزة، وليس في ديوانه، ينظر أمالى ابن الشجرى ٦/١.

(٣) أمالى ابن الشجرى ٦/١، ٧.

وتبع ابن الشجرى في نسبة هذا القول إلى الكسائي، أبو حيان[١]، والألوسي[٢]، وهو نَقلٌ غَريبٌ على حَدِّ تعبير ابن هشام.[٣]

والصحيح أن من قال: إن الحذف في الآية قائم على التدريج هو أبو الحسن الأخفش[٤].

أما سيبويه فيرى أن العائد في الآية تقديره (لا تَجزِي فيه)، ثم حذف الجار والمجرور دفعة واحدة، لأن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها.[٥]

وزعم أبو حيان أن الأَولَى في الآية أَلَّا يُقَدَّر فيها ضمير، بل يقدر أن الأصل: يَومًا يَومَ لَا تَجزِي، بإبدال (يوم) الثاني من الأول، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: **{وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}**[٦] وعلى هذا لا يحتاج إلى تقدير عائد؛ لأن الظرف متى أضيف إلى الجملة بعده لم يؤت له فيها بضمير إلا في ضرورة، كقوله:

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٩١٦/٤، والبحر المحيط ٣٠٧/١.

(٢) ينظر تفسير روح المعاني للألوسي ٢٥٢/١، تحقيق على عبد البأرى عطية، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

(٣) ينظر مغني اللبيب ص٦٥٤، ٨٠٤.

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ٨٨/١، والأشموني ٦٣/٣.

(٥) ينظر الكتاب ٣٨٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٨/١، والدر المصون ٣٣٥/١.

(٦) سورة يوسف، الآية (٨٢)

مَضَتْ مِئةٌ لِعَــامٍ وُلِــدتُ فِيــهِ وَعَــشرٌ بَعــدَ ذَاكَ وَحِجَّتَــانِ[1]..[2]

ورد ابن هشام هذا بقوله: "ولا يعلم أن مضافا إلى جملة حــذف، ثــم إن ادعي أن الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ، أو أنها أنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع"[3]

والخلاصة: أن للنحاة في حذف العائد من جملة النعت في قولــه تعــالى: **{وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}** عدة أقوال:

الأول: أن العائد هو الهاء وحدها، والتقدير (لا تجزيه)، ثــم حــذف هــذا الضمير، لكونه مفعولا به، وليس هناك حرف جر مقدر؛ لأنه لا يجوز حــذف حرف الجر، وهذا الرأي نسبه الفراء للكسائي.

الثاني: أنه يجوز أن يكون المحذوف هو الضمير فقط، أو حرف الجر مع الضمير، أي: يجوز تقديره: لا تجزيه، أو لا تجزي فيه، وهذا قول الفراء.

الثالث: أن التقدير: (لا تَجزِي فيه) ثم حذف الجــار والمجــرور دفعــة واحدة، وهذا قول سيبويه، أو حذف حرف الجر أولا، ثم حذف الضمير، وهذا قول الأحفش.

---

(١) البيت من بحر الوافر، وهو للنابغة الجعدي فــي ديوانــه ص١٦١، والأغــاني ٦/٥، والمقرب ٢١٦/١، ومغني اللبيب ص٧٧٢، وشرح شواهد المغني ٦١٤/٢.

والشاهد فيه قوله: (لعام ولدت فيه) حيث أعاد ضميراً من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها، وهذا نادر.

(٢) ينظر البحر المحيط ٣٠٧/١، ومغني اللبيب ص٦٥٤.

(٣) ينظر مغنى اللبيب ص٦٥٤.

الرابع: أن جملة (لا تَجزِي) في محل جر مضاف إليه محذوف تقديره (يَومَ)، وعليه فلا حاجة لتقدير عائد، وهو قول أبي حيان والأولى أن يكون التقدير في الآية (لَا تَجزِى فيه) سواء كان حذف الجار والمجرور دفعة واحدة، كما يرى سيبويه، أو على التدريج، كما يرى الأخفش، وذلك للتصريح به في قوله تعالى: **{وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ}**[1]

(١) ينظر مغني اللبيب ص٦٥٤.

قَطعُ النعت عن المنعوت بالنَّصب

يُقصَدُ بالقطع: مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعاً، ونعته منصوباً، وقد يكون المنعوت منصوبا، ونعته مرفوعاً، وقد يكون المنعوت مجروراً، فيقع نعته مرفوعاً، أو منصوبا؛ نحو: مَررتُ بمحمدٍ الكَرِيمُ، أو الكَرِيمَ.

والقطع بالرفع يكون بتقدير مبتدأ، وبالنصب يكون بإضمار فعل تقديره: أَمدَحُ، أو أَذُمُّ، أو أعني، وهذا المقدر لا يجوز إظهاره، وفي هذا يقول ابن مالك:

وَارفَعْ، أَو انصِبْ إنْ قَطَعتَ مضمرًا مُبتدأً، أَو نَاصِبًا، لَن يَظهَرَا(١)

ويستعمل القطع في النعت لأداء معنى، لا يتم بالإتباع، فهو يلفت نظر المخاطب إلى النعت المقطوع، ويثير انتباهه، وليس كذلك الإتباع، وذلك أن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفتَ بينهما نَبَّهتَ الذهنَ وحركَّتَه إلى شيء غير معتاد.

قال الشيخ يس العليمي: "فَإذا قُلتَ: مَا وَجهُ دلالةِ مِثلِ هَذا النَّصبِ، أو الرفع على ما يقصد به من مدح، أو ذم، أو ترحم؟ قلت: إن في الافتنان لمخالفة الإعراب، وغير المألوف زيادة تنبيه، و إيقاظ للسامع، وتحريك من رغبته في الاستماع، سيما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فإنه أدلُّ دليلٍ على الاهتمام.."(٢)

ونقل ابن جني عن أبي عبيدة قوله: " إذا طالَ الكلامُ خَرجُوا من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الرفع لتختلف ضُروبُهُ، وتتباين تَراكِيبُهُ"(٣).

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل أ / ٢٠٤ وشرح شذور الذهب ص ٤٣٤، والتصريح ٣ / ٤٨٨

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ٢ / ١١٧.

(٣) المحتسب ١٩٨/٢.

وورد القطع أيضا في المعطوف عطف نسق؛ للدلالة على أهمية المقطوع من بين المعطوفات، ففي قول الله تعالى: **{لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ }**(١)

يقول ابن هشام: "إنَّ (المقيمين) نصب على المدح، وتقديره: وأمدح المقيمين، وهو قول سيبويه(٢)، والمُحَقِيقِينَ، وإنَّما قُطعتْ هذه الصفةُ عن بقية الصفاتِ لبيانِ فضلِ الصَّلاةِ على غيرها"(٣).

وقد اختلف الفراء مع الكسائي في شرط نصب المقطوع على المدح، فالكسائي لا يجيزه إلا بعد تمام الكلام، أما الفراء فيجيزه، دون قيد أو شرط. يقول الفراء عند توضيحه قول الله تعالى: **{وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ}** (٤).

" ونُصِبتْ (الصَّابرينَ)"؛ لأنَّها من صفة (مَنْ)، وإنما نصبت، لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح، والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح، أو الذم، فيرفعون، إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مُجَدَّدٍ غير متبع لأول الكلام، من ذلك قول الشاعر:

---

(١) سورة النساء، الآية (١٦٣).
(٢) ينظر الكتاب ١ / ٢٤٨.
(٣) شرح شذور الذهب ص ٥٤.
(٤) سورة البقرة الآية (١٧٧).

لَـا يَبْعَـدَنَّ قَـوْمَيِ الَّـذِينَ هُـمْ سُـمُّ الْعُـدَاةِ وَآفَـةُ الجُـزُرِ
النَّـازِلِينَ بِكُـلِّ مُعْتَـرَكٍ وَالطَّيِّبُـونَ مَعَاقِـدَ الْـأُزُرِ[1]

ورُبَّما رفعوا (النَّازلون)، و (الطيبون)، وربما نصبوهما على المدح، والرفع على أن يتبع آخر الكلام أوله ..... ونُرَى أنَّ قوله: **{لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ }**[2] أن نصب (المقيمين) على أنه نعت للراسخين، فطال نعته ونصب على ما فسرت لك[3]...، وقال فيه الكسائي: و(المقيمين) موضعه خفض، يرد على قوله: (بِمَا أُنزلَ مِن قَبلِكَ)، ويؤمنون بالمقيمين الصلاة هم، والمؤتون الزكاة، قال: وهو بمنزلة قوله: **{يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ}** [4]، وكان النحويون يقولون: (المقيمين) مرودودة على: (بِما أُنزلَ إليكَ وما أنزل من قبلكَ – إلى المقيمين) وبعضهم (لكن الراسخون في العلم منهم)، ومن (المقيمين)، وبعضهم (من قبلك)، ومن قبل (المقيمين)، وإنما امتنع من مذهب المدح – يعني الكسائي– الذي فسرت لك؛ لأنه قال: لا ينصب الممدوح إلا عند تمام الكلام، ولم يتم الكلام في سورة النساء، ألا ترى أنك حين قلت: (لكنْ الراسخون في العلم منهم – إلى قوله : (والمقيمين – والمؤتون) كأنك منتظر لخبره، وخبره في قوله: **{أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا**

(١) البيتان من بحر الكامل، وهما للخرنق بنت هفان في ديوانها ص ٤٣، والكتاب ١ /٢٠٢، ٢/٥٧،٥٨،٦٤ وشرح ابيات سيبويه ٢ /١٦، والمحتسب ٢ /١٩٨، ورصف المباني ص ٤١٦، والانصاف ٢ /٤٦٨، وأوضح المسالك ٣ / ٣١٤، والتصريح ٣ / ٤٩١ والشاهد في (النازلون – والطيبون)، فهما نعتان، يجوز فيهما الإتباع والقطع .

(٢) سورة النساء، الآية (١٦٢)

(٣) أي : أن (المقيمين) نصبت على القطع بإضمار (أمدح)

(٤) سورة التوبة، الآية (٦١).

عَظِيمًا} ، والكلام أكثره على ما وصف الكسائي، ولكن العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام في الناقص، وفي التام كالواحد(١).

فالفراء يرى أن (الصَّابرين) في آية البقرة، و (المقيمين) في آية النساء كل منهما نعت منصوب على القطع، بفعل محذوف، تقديره: أمدح الصابرين، وأمدح المقيمين، أما الكسائي فيرى أن (الصابرين)، منصوب عطفا على قوله: "ذوي القربي" أي: وآتى الصابرين(٢)، أما (المقيمين) فليست منصوبة، وإنما هي في موضع خفض، عطفا على (ما) في قوله تعالى: " بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ" والتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك، وبالمقيمين، والمراد بهم: المؤمنون، بدليل قوله تعالى: **{يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ}** (٣)

قال القيسي: معلقا على قول الكسائي: " وقال الكسائي: هو في موضع خفض؛ عطف على (ما) في قوله: (بما أنزل إليك)، وهو بعيد؛ لأنه يصير المعنى: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، وإنما يجوز ذلك على أن تجعل المقيمين الصلاة هم الملائكة، فتخبر عن الراسخين في العلم، وعن المؤمنين، أنهم يؤمنون بما بأنزل الله على محمد، ويؤمنون بالملائكة الذين من صفتهم إقامة الصلاة، لقوله: **{ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ}** (٤)" (٥)

والكسائي يستبعد نصب (المقيمين) على المدح؛ لما نقله عنه تلميذه الفراء من أنه لا يجيز نصب الممدوح إلا عند تمام الكلام(٦)، وعليه فخبر

(١) معاني القرآن ١ / ١٠٦، ١٠٧.
(٢) ينظر معاني القران الكسائي ص ٨٣.
(٣) ينظر السابق نفسه ص ١٢٠ / ١٢١، ومعاني القران للفراء ١ / ١٠٦.
(٤) سورة الأنبياء، الآية (٢٠).
(٥) مشكل إعراب القران المكي بن ابي طالب القيسي ١ /٢١٢.
(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١ /١٠٧.

(الراسخون) عنده قوله: "أولئك سنؤتيهم" فالنعت المقطوع جاء قبل الخبر[١]، أما الفراء فيرى أنها منصوبة على المدح؛ لأنه لا يشترط تمام الكلام.

وما ذهب إليه الفراء موافق لمذهب سيبويه وجمهور البصريين:

قال سيبويه: "هذا بابُ ما يَنتصبُ على التَّعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة، فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَهُ فابتدأتَهُ، وذلك قولكَ: الحَمدُ للهِ الحَميدَ هُوَ، والحَمدُ للهِ أَهلَ الحَمدِ، والمُلكُ للهِ أَهلَ المُلكِ، ولو ابتدأتَهُ فرفعتَهُ كان حسنا...، وسمعنا بعض العرب يقول: (الحمد لله ربَّ العالمين)، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية، ومثل ذلك قول الله (ﷻ): **{لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ }**[٢] فلو كان كله رفعا كان جيداً، فأما (المؤتون) فمحمول على الابتداء، وقال جل ثناؤه: **{وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ}** ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيدا، ولو ابتدأتَهُ فرفعتَهُ على الابتداء كان جيدا، كما ابتدأت في قوله: (والمؤتون الزكاة)، وزعم الخليل أنّ نَصبَ هَذا عَلى أَنَّكَ لَم تُرِدْ أَنْ تُحَدِّثَ النَّاسَ، ولا مَن تُخَاطِبُ بأمرٍ جَهِلُوهُ، ولكنَّهم قد عَلِمُوا مِن ذَلِكَ مَا قَد علمت، فجعله ثناءً، وتعظيما، ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكر أهل ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره"[٣].

---

(١) ينظر السابق نفسه.

(٢) سورة النساء، الآية (١٦٢).

(٣) الكتاب ٢ / ٦٢، ٦٣،٦٤ .

ويلاحظ من كلام سيبويه أنه لم يشترط للنصب على المدح تمام الكلام كما يرى الكسائي.

ويرى بعض معربي القرآن أن (المقيمين) في آية النساء مجرور بالعطف على الهاء والميم في (منهم) من قوله تعالى: {لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ }، فالتقدير على هذا القول: منهم ومن المقيمين الصلاة، وزعم آخر أنه معطوف على الكاف من (إليك)، فالتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك، وإلى المقيمين الصلاة، وقال آخر: هو معطوف على الكاف من (قبلك)، فالتقدير: وما أنزل من قبلك، وقبل المقيمين الصلاة.(١)

والأقوال الثلاثة وصفها ابن الشجرى بأنها "فاسدة من جهة الإعراب، وذلك أن الاسم الظاهر لا يسوغ عطفه على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار"(٢).

والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه سيبويه، وجمهور البصريين، وتبعهم الفراء من جواز نصب النعت المقطوع على المدح، سواء تم الكلام، أو لم يتم، وعليه يخرج نصب (الصابرين) في آية البقرة، و (المقيمين) في آية النساء، وهذا القطع مفيد لبيان فضل الصبر والصلاة(٣)، وهذا ما تنبه إليه الفراء بقوله: " والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح، أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد، غير متبع لأول الكلام"(٤).

---

(١) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٢١٢/١، وأمالى ابن الشجرى ١٠٣/٢، والبيان ٢٧٦/١.

(٢) ينظر أمالى ابن الشجرى ١٠٣/٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢١٢/١.

(٣) ينظر الكشاف ١١٠/١، ٣١٣، وشرح شذور الذهب ص٥٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٠٥/١.

قال السيوطي نقلا عن الفارسي: "إذ ذكرت صفات للمدح، وخولف في بعضها الإعراب، فقد خولف للافتنان الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه إلى الجد في الإصغاء، فإن تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصرفه عن سنن السلوك ينبئ عن اهتمام جديد شأنه، ويستحلب مزيد رغبة فيه من المخاطب"(١)

(١) معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ٣٥٤/١، تحقيق محمد على البجاوي، دار الثقافة العربية للطباعة.

حكم المضارع المقرون بالفاء في جواب الطلب

ينصب المضارع المقرون بالفاء الواقعة في جواب الطلب، أمراً، أو نهياً، أو دعاءً، وذلك كقول الشاعر:

يَا نَــاقُ سِــيرِى عَنَقــاً فَــسِيحَاَ إلـــىَ سُــلَيْمَانَ فَنَــسْتَرِيحا (١)

وقوله:

لا يَخْــدَعَنَّكَ مــأثورٌ وإنْ قَــدُمَتْ تِراتُهُ فيَحِقَّ الحُزنُ والنَّــدَمُ (٢)

وقوله:

فَيَا رَبِّ عَجِّلْ مَــا أُؤَمِــلُ مِــنهُمُ فَيَدْفَأَ مَقْرُورٌ وَيَــشْبَعَ مُرْمِــلُ(٣)

ويرى البصريون أنه منصوب بـــ (أن) مضمرة وجوبا بعد الفاء.(٤)

---

(١) البيت من بحر الرجز، وقائله أبو النجم. ينظر الكتــاب ٣٥/٣، والمقتــضب ١٤/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٧٠/١، ورصف المباني ٣٨١، وأوضح المسالك ١٨٢/٤. والشاهد نصب الفعل (نستريحا) بعد الفاء في جواب الأمر.

(٢) البيت من بحر البسيط، وقائله مجهول، و (المأثور): المال المتروك، و (تراته): جمع (ترة) وهي الحقد والثأر، والشاهد فيه نصب الفعل (يحق) بعد الفاء المجاب بها نهي، ينظر شرح الأشموني ٢٩٧/٢.

(٣) البيت من بحر الطويل، ولم أقف على اسم قائله، و (المقرور): البردان، و (المرمل): العادم للقوت، والشاهد فيه نصب الفعل (يدفأ) بعد الفاء في جواب الدعاء: ينظر شرح الأشموني ٢٩٧/٢.

(٤) ينظر الكتاب ٢٨/٣، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالمخالفة، أي: مخالفته لما قبل الفاء، لأن ما قبلها نفي، أو طلب، وما بعدها ليس بنفي، ولا طلب، فلما خالفــه فــي المعنى خالفه في الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة، ورد بأن الفــاء غير مختصة، وغير مختصة لا بعمل. ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٤١/٢، ومغنــي اللبيب ص٢١٣، والأشموني ٣٠/٢.

واشترطوا لنصبه شرطين:

الأول: أن تكون الفاء للسببية، فإن لم يقصد بها السببية بأن كانت لمجرد العطف، أو الاستئناف وجب رفع المضارع، نحو: احترمْ أخَاكَ فَيُقَدِّرُكَ، أي: فَهو يُقَدِّرُكَ.

الثاني: أن يكون الطلب محضًا، بأن يكون مدلولًا عليه بصريح لفظ الفعل، كما تقدم في الأمثلة السابقة، فإن كان مدلولًا عليه بما لفظه الخبر، أو باسم الفعل، أو بالمصدر النائب عن فعل الأمر، امتنع نصب الفعل عند الجمهور، وذلك نحو: حَسبُكَ الحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ، وصَهْ فَأكرِمُكَ ونَزَالِ فَنُكرِمُكَ.

وقد اختلف الفراء مع الكسائي في الفعل (يكون) من قوله تعالى: **{إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}** [1] من حيث رفعه ونصبه، فالكسائي يوجب نصبه، والفراء يجيز نصبه ورفعه.

قال الفراء عند توضيحه الآية السابقة: " وأما التي في النحل: **{إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}**، فإنها نصب وكذلك في (يس) نصب؛ لأنها مردودة على فعل قد نصب بـ (أن)، وأكثر القراء على رفعهما، والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفيا عند قوله : (إذا أردناه أن نقول له كن)، فقد تمَّ الكلام، ثم قال: فسيكون ما أراد الله، وإنه (أي: الرفع) لأحب الوجهين إليَّ، و إن كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما، ويذهب إلى النسق "[2]

(١) سورة النحل، الآية (٤٠).

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٧٤، ٧٥.

والفعل (يكون) في آية النحل المذكورة، وآية (يس)، وهي قوله تعالى: **{إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}**[١] قرأه الكسائي وابن عامر بالنصب في الآيتين، وقرأه الباقون بالرفع.[٢]

وقد وَجَّهَ الفراءُ قراءةَ النصب على أن الفعل (يكون) معطوفًا على قوله: (أن نقول) وخَرَّجَهُ على ذلك كثيرٌ من النحويين، منهم الزجاج[٣]، والنحاس[٤]، والمهدوي[٥]، والزمخشري[٦].

وأجاز الزجاج أن يكون الفعل منصوبا على أنه جواب للفعل (كن)[٧] واستُبعِدَ هذا من وجهين:

أحدهما: أن الفعل (كن)، وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبر، نحو قوله تعالى: **{فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا}** [٨] أي: فيمد، وإذا كان معناه الخبر لم ينتصب جوابه بعد الفاء إلا ضرورة، كقول الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَنزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[٩]

---

(١) سورة يس، الآية (٨٢).

(٢) ينظر السبعة لابن مجاهد ص٥٤٤، والنشر في القراءات العشر ٤١٥/٢، والتذكرة لابن غلبون ٣٢٠/٢.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٨/٣.

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٩٦/٢.

(٥) ينظر شرح الهداية للمهدوي ١٧٩/١.

(٦) ينظر الكشاف ٣٢٩/٢.

(٧) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٨/٣.

(٨) سورة مريم، الآية (٧٥).

(٩) البيت من بحر الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء في الكتاب ٤٢٣/١، والمقتضب ٢٤/٢، والمحتسب ١٩٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش، والمقرب لابن عصفور ٢٦٣/١، ومغني اللبيب ص٢٣٢، والأشموني ٣٠٥/٣.

فالفعل (أستريح) نصب بـــ (أن) مضمرة بعد فاء السببية، دون أن تـــسبق بنفي، أو طلب، وهذا ضرورة.(١)

الثاني: أن من شرط النصب بالفاء في جواب الأمر أن ينعقد منهما شرط وجزاء، نحو: قم فأكرمك، تقديره: إن تقم أكرمك، وههنا لا يـــصح ذلـــك، إذ يصير التقدير: إن تكن تكن، فيتحد فعلا الشرط والجزاء معنى وفاعلا، ومـــن المعلوم أنه لابد من تغايرهما، وإلا يلزم أن يكون الشيء شرطا لنفسه، وهـــو محال.(٢)

وبناء على ذلك نقول إن حمل قراءة النصب على الوجـــه الـــذي ذكـــره الفراء، وهو عطف الفعل (يكون) بالنصب علـــى قولـــه (أن نقـــول) أحـــسن، وأولى، وهو من عطف الفعل على الفعل.

ولا يفوتنا أن نُنَبِّهَ على أن بعض النحويين عارض قراءة النصب، ورماها بالضعف كابن الأنباري(٣)، أو أنها لحنٌ، كما ذكر ابن عطية(٤)، وما ذهبا إليه قول خطأ، على حد تعبير أبي حيان؛ لأن هذه القراءة ســـبعية، فهـــي قـــراءة متواترة، ثم هي بعدُ قراءةُ ابن عامر، وهو رجل عربـــي، لـــم يكـــن لـــيلحن، وقراءة الكسائي، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن، أو أنها ضعيفة من أقبح الخطأ، إذ هو طعن على ما عُلِمَ نَقْلُهُ بالتواتر مـــن كتـــاب الله تعالى(٥).

---

(١) ينظر الكتاب ٣٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٩٦/٢، وشـــرح الهدايـــة للمهـــدوي ١٨٠/١، والبيان ١٢٠/١.

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ١٧/٢، والحجة للفارسي ٢٠٥/٢، مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١٤/٢، والبحر المحيط ٥٨٦/١.

(٣) ينظر البيان ١٢٠/١.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٢٠٢/١.

(٥) ينظر البحر المحيط ٥٨٦/١.

أما قراءة (فيكون) بالرفع فقد اختلف في توجيهها على قولين:

الأول: ذهب الفراء إلى أن الفعل (يكون) منقطع عما قبله، وليس جوابا للأمر قبله، وهو (كن)؛ لأنه ليس بأمر على الحقيقة، والرفع على الاستئناف، والتقدير: فهو يكون، وعليه فهو من عطف الجمل[1]، وقول الفراء هذا موافق لمذهب الجمهور.

قال سيبويه: "واعلم أن الفاء لا تُضمَرُ فيها (أنْ) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب، إلا الرفع، وذلك قوله: إنِّهُ عِندَنَا فَيُحَدِّثُنَا، وسوف آتِيهِ فَأُحَدِّثُهُ، ليس إلا، وإن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعا، لأنك قد أوجبت أن تفعل، فلا يكون فيه إلا الرفع، وقال (ﷻ): **{فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ}** [2]، فارتفعت؛ لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون، ليجعلا كفره سببا لتعليم غيره، ولكنه على: كفروا فيتعلمون، ومثله: (كن فيكون)، كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون[3]"

وقال المبرد: "وأما قوله (ﷻ): (أن نقول له كن فيكون)، فالنصب، والرفع، فأما النصب فعلى أن تقول: فيكونَ يا فَتَى، والرفع على: هو يقول فيكونُ"[4].

وقال السيرافي: "لم يرد الله (ﷻ) أن يقول للشيء: كن فيكون، وكن فيكون، مقولان للشيء، والذي قيل للشيء: (كن) فحسب، ثم أخبر عنه أنه

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٧٥/١، وشرح الهداية للمهدوي ١٨٠/١.

(٢) سورة البقرة، الآية (١٠٢).

(٣) الكتاب ٣٨/٣، ٣٩.

(٤) المقتضب للمبرد ١٧/٢.

يكون، فصار (يكون) كلاما منفردا مستأنفاً، ودخلت عليه الفاء؛ لأنه عطف جملة على جملة"[١].

وقال مكي بن أبي طالب: "ومَن رفعَهُ قطعه مِمَّا قبله، أي: فهو يكونُ، وما بعد الفاء مستأنف"[٢]

الثاني: يرى الفارسي أن الفعل (يكون) معطوفا بالرفع على الفعل (كن) قبله؛ لأن الأمر هنا أمر في اللفظ، ومعناه الخبر عن قدرة الله، إذ ليس ثم مأمور بأن يفعل شيئا، والمعنى: يكونه فيكون، أي: فيكون بتكوينه، أي: بإحداثه، ومثله في لفظ الأمر، وليس بأمر قولك: أكرم بزيد، فاللفظ لفظ الأمر، والمراد: الخبر.[٣]

وقول الفارسي يرده اختلاف المتعاطفين، بل ويتناقض مع مذهبه، ففي بعض مصنفاته يشترط لصحة العطف توافق المعطوف والمعطوف عليه، فنراه لا يجيز عطف الفعل (يكون) على الفعل (قال) في قوله تعالى:**{إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}**[٤]

قال: "لا يستقيم هذا المذهب فيه؛ لأن (قال) ماض، و(يكون) مضارع، فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما"[٥]

وقول الجمهور والفراء برفع الفعل (يكون) على الاستئناف قول دقيق محكم، وله الأفضلية، والاعتبار الأقوى، فالأنسب الأخذ به؛ ليكون الحكم مطرداً، فيقل التشعيب والتفريع، ولأن التقدير فيه روعي مثله في أحوال

(١) ينظر قول السيرافي في الكتاب ١١١/٣، هامش (١).
(٢) مشكل إعراب القرآن.
(٣) ينظر الحجة للفارسي ٢٠٥/٢.
(٤) سورة آل عمران، الآية (٦٠).
(٥) الحجة للفارسي ٢٠٧/٢.

أخرى بعد الفاء، حيث إن قوله تعالى: "**كُنْ فَيَكُون**" ورد في أربعة مواضع أخرى من القرآن الكريم[١]، غير آيتي النَّحل ويَس.

ونخلص مما سبق إلى أن الفعل (يكون) قرأه الكسائي، وابن عامر بالنصب بعد الفاء، وفي آيتي النَّحلِ، ويس، عطفا على الفعل (يقول) المسبوق بـ (أنْ) الناصبة للمضارع، وقرأه الباقون بالرفع على الاستئناف، أي: على أنه خبر مبتدأ محذوف، وقد أجاز فيه الفراء الوجهين، بناء على هاتين القراءتين، ولم يجزْ فيه الكسائي إلا النصب، والقراءتان صحيحتان سبعيتان، ولا يصح ترجيح إحداهما على الأخرى؛ لأن القراءات القرآنية بِوجُوهِهَا المختلفة جزء من الوحي الذي تلقاه النبي (ﷺ)، وليست منفصلة عنه، واختلافها إنما هو اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تعارض وتضارب، فإن هذا لا يتصور أن يكون في كلام العقلاء من البشر، فضلا عن أن يكون في كلام رب العالم، وإذا كان الأمر كذلك استحال على النص القرآني أن يعتوره قلق، أو ينزل بساحته اضطراب.[٢]

وما أجمل قول النحاس: "والسلامة من هذا عند أصل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعا عن النبي (ﷺ)، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة (رضي الله عنهم) ينكرون مثل هذا"[٣]

---

(١) في سورة البقرة، الآية (١٧)، وسورة آل عمران الآية (٤٧)، وسورة مريم الآية (٣٥)، وسورة غافر، الآية (٦٨).

(٢) ينظر القراءات في نظر المستشرقين والملحدين للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ١٨، طبعة القاهرة، والقراءات: أحكامها ومصدرها للدكتور/ شعبان محمد إسماعيل ص٤١، ١٣٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٦٢/٥.

دخول لام الطلب على المضارع المسند إلى المخاطب

لام الطلب هي الموضوعة أصالة لطلب الفعل أمرًا كان، كقوله تعالى:**{لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ}**[1] أو دعاءً، كقوله (ﷻ): **{وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ}**[2]أو التماسًا، كقولك لنظيرك ومساويك من غير استعلاء: لِيَفعَلْ فُلانٌ كَذَا، فالأمر مِن الأعلى، والدعاء من الأدنى، والالتماس من المساوي.[3]

وتختص هذه اللام بالدخول على المضارع وتقتضى جزمه واستقباله، ويكثر دخولها على المضارع المسند إلى الاسم الظاهر، كقوله تعالى:**{فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ}**[4] أو المسند لضمير الغائب، كقوله (ﷻ): **{فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ}**[5]، وقد تدخل على الفعل المسند إلى ضمير المتكلم، كقوله تعالى:**{وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ}** [6]، وقوله (ﷺ): " قُومُوا فَلأُصلِّ لَكُم"[7] ويذكر ابن مالك أن هذا فصيح، لكنه قليل في الاستعمال؛ لأن الفاعل لا يأمر نفسه.[8]

وقد خالف الفراءُ والكسائيَّ في حكم دخولها على المضارع المسند إلى المخاطب، نحو: لتفرح يا علي، فالكسائي يرى أن هذا قليل، بل ويجعله معيباً، أما الفراء فيجيزه؛ معللا ذلك بأنه الأصل.

---

(١) سورة الطلاق، الآية (٧).

(٢) سورة الزخرف، الآية (٧٧).

(٣) ينظر التصريح ٣٦٠/٤.

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٨٢).

(٥) سورة البقرة، الآية (١٨٥).

(٦) سورة العنكبوت، الآية (١٢).

(٧) ينظر الحديث في شواهد التوضيح لابن مالك ص٢٨٦، وأوضح المسالك ٢٠١/٤.

(٨) ينظر شواهد التوضيح ص٢٨٧.

يقول الفراء عند توضيحه قوله تعالى:**{قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ}**(١) " هذه قراءة العامة، وقد ذُكِرَ عن زيد بن ثابت أنه قرأ: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا)"(٢)، أي: يا أصحاب محمد، بالتاء، .... وقَوَّى قولَ زيدٍ أنَّها في قراءِ أُبَيٍّ: (فَبِذَلِك فَافرَحُوا)(٣)، وهو البناء الذي خُلِقَ للأمر إذا وَاجهتَ به، أو لم تُواجِه؛ إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المُوَاجَه؛ لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام، كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم، أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء، والتاء، والنون، والألف، فلما حذفت التاء ذهبتَ باللام، وأحدثتَ الألف(٤) في قولك: اضْربْ، وافْرَحْ؛ لأن الضاد ساكنة، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن، فادخلوا ألفا خفيفة، يقع بها الابتداء، وكان الكسائيُّ يَعيبُ قولَهم: (فَلتَفرَحُوا)؛ لأنه وجده قليلاً، فجعله عيباً، وهو الأصل، ولقد سمعت عن النبي (ﷺ) أنه قال: (لِتَأخُذُوا مَصَافَّكُم)(٥)، يريد: خذوا مصافكم"(٦).

---

(١) سورة يونس، الآية (٥٨).

(٢) تنظر القراءة بالتاء في: النشر ٢٨٥/٢، والمحتسب ٣١٣/١، ومختصر ابن خالويه ص٥٧، والكشاف ١٩٤/٢.

(٣) ينظر في هذه القراءة: إعراب القرآن للنحاس ٢٥٩/٢، والمحتسب لابن جني ٣١٣/١.

(٤) يريد همزة الوصل.

(٥) لم أجد هذا الحديث فيما توفر لدي من كتب السنة، وانظره في اللامات للزجاجي ص٢٥٩، والكشاف ١٩٤/٢، والإنصاف ٥٢٥/٢، وتفسير القرطبي ٣١٩٣/٥، وتذكرة النحاة ص٦٦٦.

(٦) معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١٤، ٤٧٠.

فالفراء ينقل عن الكسائي أنه يعيب أمْرَ المخاطب بـــلام الطلـــب، نحـــو: لِتَقعُدَ، وذلك لقلته في كلام العرب، وقد تابع الكسائي فـــي ذلـــك كثيـــرٌ مـــن النحويين والمفسرين.

قال ابن عطية: "وأما من قرأ: (فَلتفرحوا) فادخل اللام في أمر المخاطـــب فذلك على لغة قليلة"(١).

وقال الرضي: "ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب"(٢)

وقال أبو حيان: "وأما (فلتفرحوا) بالتاء، فهي لغة قليلة"(٣)

وبالغ بعضهم فوصف هذه الظاهرة بأنها لغة رديئة.

قال الأخفش: "وقال بعضهم: (فلتفرحوا)، وهي لغة للعـــرب رديئـــة؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على (افعل)، يقولون: ليقـــل زيد؛ لأنك لا تقدر على (افعل)، ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل، فقلت: قـــل، ولم تحتج إلى اللام(٤)"

وقال الطبري: "ولا أعلم أحداً من أهل العربية إلا وهو يـــستردىء أمـــر المخاطب باللام، ويرى أنها لغة مرغوب عنها"(٥)

وقال المرادي: "وإن كان – أي: الفعل المضارع – للمخاطب فللأمر بـــه طريقان:

الأولى: بصفة (افْعَلْ)، وهذا هو الكثير، نحو: اعْلَمْ.

---

(١) المحرر الوجيز ١٢٦/٣.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٥٢/٢.

(٣) البحر المحيط ٧٦/٦.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٤٥/٢.

(٥) جامع البيان للطبري ١٢٧/١١.

والثانية: باللام، وهو قليل، قال بعضهم: وهي لغة رديئة.(١)

أما الفراء فيرى أن أمر المخاطب بلام الطلب جائز؛ لكون ذلك هو الأصل لصيغة (افْعِلْ)، وذلك أن أصل الأمر أن يكون باللام، فأصل (اضْرِبْ): (لِتَضرِبْ)، وأصل (قُمْ): (لِتَقُمْ)، كما تقول للغائب: لِيَقُمْ زيدٌ، ولِتَضرِبْ عمراً، لكن لما كثر أمر الحاضر، نحو: قُمْ، واقْعُدْ، وادْخُلْ، واخْرُجْ، وخُذْ، ودَعْ، حذفوا حرف المضارعة، تخفيفاً، وبقي ما بعده في أكثر الأمر ساكنا، فاحتيج إلى همزة الوصل، ليقع الابتداء بها، فقيل: اضْرِبْ، واذهَبْ، ونحو ذلك.(٢)

ويستشهد الفراءُ على صحة ما ذهب إليه بقراءة: "فَبِذلكَ فلتفرحوا" بالتاء، وكثير من العلماء ينسب هذه القراءة إلى النبي (ﷺ)، وحجتهم في ذلك ما رُوِيَ عن أُبيٍّ بن كعبٍ أنه قال: "قال لي رسول الله (ﷺ): أُمِرتُ أَنْ أَقرَأَ عَليك، قُلتُ: وقَد سَمَّانِي رَبُّكَ؟! قال: نَعَمْ، قال: فقرأَ عَلَيَّ – يعني رسول الله (ﷺ): **{قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ}**(٣)

وهي قراءة جماعة كثيرة من السلف، منهم: عثمان بن عفان، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، وزيد بن ثابت، والحسن، وابن سيرين، والأعمش،

---

(١) الجنى الداني للمرادي ص١١١.

(٢) السابق نفسه

(٣) ينظر طبقات بن سعد ٤٩٩/٣، ومشكاة المصابيح للسفاريني الحديث رقم (٢١٩٦) تحقيق الأستاذ/ محمد ناصر الدين الألباني، طبع المكتب الإسلامي، وحجة القراءات لأبي زرعة ص٣٣٣.

وأبو جعفر المدني في رواية رويس[١]، ونسبها ابن عطية إلى ابن عامر، أحد القراء السبعة[٢].

واستشهد الفراء أيضا بقول النبي (ﷺ): "لتأخذوا مصافكم".

ويشهد لصحة هذه الظاهرة أيضا قوله تعالى: **{وَلْتَعْفُوا وَلْتَصْفَحُوا}**[٣] بتاء الخطاب في الفعلين، وهي قراءة رسول الله (ﷺ) [٤].

وقول الشاعر:

لِتَقُمْ أنت يابْنَ خيرِ قريش فَتُقَضَّى حَوَائجُ المسْلِمينَا[٥]

وقوله:

لِتَبعَدْ إذَ نَأَى جَدوَاكَ عَنِّي فَلَا أَشقَى عليكَ وَلَا أُبَالِي[٦]

وتبع الفراءَ في جواز أمر المخاطب باللام بعضُ البصريين، كابن السراج، قال: "وأما لام الأمر، فنحو قولك: ليقم زيد، وليقعد عمرو، ولتقم يا

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، والمحتسب ٣١٣/١، ومختصر شواذ ابن خالويه ص٥٧، والبحر المحيط ٧٦/٦.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ١٩٦/٣.

(٣) سورة النور، الآية (٢٢).

(٤) ينظر مختصر ابن خالويه ص١٠١، وشواذ القراءة للكرماني واختلاف المصاحف ورقة (١٧١) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٠٠٧٣ قراءات.

(٥) البيت من بحر الخفيف، وقائله مجهول، وورد فيه أمر المخاطب باللام في قوله (لتقم)، ينظر الإنصاف ٥٢٥/٢، ومغني اللبيب ص٣٠٠، ٧١٦، وتذكرة النحاة ص٦٦٦، والتصريح ٣٦١/٢٠٠،٤/١.

(٦) البيت من بحر الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٢٧/٢، والشاهد فيه قوله: (لتبعد) حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة، المقرون بلام الأمر.

فلان، تأمر بها المخاطب، كما تأمر الغائب، وقال (ﷻ): (فبذلك فلتفرحوا)....."[1]

وقال ابن الشجري: " يجوز عندي استعمال الأصل في قولك: لتعن بحاجتي، ولتوضع في تجارتك، مخاطبا به حاضراً"[2]

ويصفها المبرد بالجودة، قائلا: " فاللام في الأمر للغائب، ولكل من كان غير مخاطب، نحو قول القائل: قم، ولأقم معك، فاللام جازمة لفعل المتكلم، ولو كانت للمخاطب لكان جيداً"[3]

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن للعرب في أمر المخاطب طريقتين:

الأولى: بصيغة (افْعَلْ)، وهذا هو الكثير الغالب، نحو: اعلم، واذهب، واجلس.

الثانية: بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة الدالة على الخطاب، والمقرون بلام الأمر، وهو الأصل للصيغة السابقة، والكسائي لا يجيز هذا الاستعمال، ويجعله معيباً، وقد تبعه في ذلك بعض النحاة، أما الفراء، وكثير من الكوفيين، وبعض من البصريين يجيزون ذلك، لأنه الأصل في الاستعمال. والأولى أن نأخذ بقول الفراء، ومن تبعه؛ استناداً إلى ما ورد من الشواهد العربية الفصيحة نثراً، وشعراً.

وقد استدل كثير من الكوفيين بهذه الشواهد على أن فعل الأمر للمواجه المُعَرَّى عن حرف المضارعة، نحو: (افْعَلْ) معرب مجزوم، وعامل جزمه اللام المحذوفة؛ لما سبق ذكره من أن أصل (افْعَلْ): (لِتَفعَلْ)، وهذا الأصل

---

(١) الأصول لابن السراج ١٥٧/٢.

(٢) أمالى ابن الشجرى ٢٥٩/٢.

(٣) المقتضب للمبرد ٤٣/٢، ٤٤.

معرب، فإذا كان أحد الأمرين معربا، كان الآخر كذلك وحذف اللام من الصورة الطارئة لا يكون مزيلاً لها عن أصلها، ولا مبطلا لعملها[١].

وقد ورد عن العرب إعمال حرف الجزم مع حذفه في قول الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ إِذا مَا خِفْت مِنْ أَمْرٍ تَبالا [٢]

وقوله:

عَلى مِثلِ أَصحَابِ البَعُوضَةِ فَاخشَمِي لَكِ الوَيلُ حُرَّ الوَجهِ أَو يَبكِ مَن بَكَى[٣]

وذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب منها لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر، والأسماء، ولذلك بقي على أصله في البناء[٤]، ومما يدل على بنائه أن ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال، كـ (نَزَالِ) مبني؛ لأنه ناب عن فعل الأمر (انْزِلْ).[٥]

---

(١) ينظر اللامات للزجاجي ص٩١، وائتلاف النصرة المسألة رقم (١١)، وأسرار العربية للأنبأرى ص٣١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧، والتبيين عن مذاهب النحويين ص١٧٧، والمسائل الخلافية للعكبري ص٩٩.

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو لأبي طالب، و (تفد) أصله (لتفد) فأضمر لام الأمر وأبقي عملها، ينظر الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٩١/١، وأمالى ابن الشجرى ١٥٠/٢.

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لمتمم بن نويرة، وقوله (يبك) أصله (لبيك) وهو كسابقة، ينظر الكتاب ٩/٢، والمقتضب ١٣٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٧، ومغني اللبيب ص٢٩٧.

(٤) ينظر المقتضب ٨١/٤، والإنصاف ٥٣٤/٢.

(٥) ينظر الإنصاف ٥٣٥/٢.

ورد الكوفيون ذلك بأن (نَزَالِ) إنما بني لتضمنه معنى لام الأمر، فهو بمعنى (انْزِلْ)، وأصله (لِتَنزِلْ)، فلما تضمن معنى اللام، كتضمن (أَينَ) معنى حرف الاستفهام، وكما أن (أين) بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام فكذلك بُنِيَتْ (نَزَالِ) لِتَضَمُّنِهَا معنى اللام(١).

وقد اختار ابن هشام مذهب الكوفيين، مُعَلِّلًا ذلك بأن الأمر معنى إنشائي، فحقُّهُ أن يُؤَدَّى بالحرف، قياسًا على المعاني الإنشائية الأخرى، كالنداء والتمني والقسم، وأن الأمر طَلَبٌ كالنَّهي، والنهي يُدَلُّ عليه بالحرف، فَيُقَاسُ عليه الأمر، ولأنه لم يُعْهَدْ البناء في كلام العرب بالحذف، فعلينا لأجل أن نتخلص من القول بالبناء على الحذف أن نقول: إنه معرب، ولأن الأمر (إنشائي)، ودلالته على الإنشاء لم تأت عن طريق نقله من الخبرية؛ لأنه ليس له إلا حالة واحد، فلابد من القول بأن (افْعَلْ) أصله (لِتَفعَلْ)، وأن إنشائيته آتية من اللام، وإلا وقعنا في محذور عدم فعليته.(٢)

وأرى أن الأدلة التي استدل بها ابن هشام على ترجيح رأي الكوفيين أدلة استنتاجية، واللغة نقل، لا تخضع للقياس، أو الاستنتاج، ولهذا نكون في غنى عن إطالة الوقوف مع هذه الأدلة وأمثالها، ورأي البصريين أقرب إلى طبيعة اللغة باعتبارها نقلًا، ولبعده عن التَّكلُّفِ الذي التزم به في توجيه رأي الكوفيين.(٣)

---

(١) ينظر السابق نفسه ٢/٥٣٤.

(٢) ينظر مغني اللبيب ص٣٠٠.

(٣) ينظر اللامات للدكتور عبد الهادي الفضلي ص١٠٦، ١٠٧.

الخاتمة

الحمد لله أوفي الحمد، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفي، وبعد:

فقد انتهيت – بعون الله وتوفيقه – من دراسة الخلاف النحوي بين علمين من أعلام مدرسة الكوفة، وقد أسفرت هذه الدراسة عن عدة أمور، أهمها:

أولا: أن على بن حمزة الكسائي هو مؤسس المنهج الجديد لمدرسة الكوفة النحوية، والفراء كان له الفضل في تنظيم هذه الدراسة، وتثبيت قواعدها.

ثانيا: أن الفراء خالف الكسائي، مع أنه أستاذه وعمدته وولي نعمته، وهما ينتسبان إلى مدرسة واحدة؛ إلا أن هذا الخلاف لا يمس وحدة المنهج العام الذي رسمه الكسائي، وسار علىه أتباع المدرسة الكوفية، وإنما كان خلافا دعا إليه الدليل، واختلاف وجهة النظر.

ثالثا: أن الفراء كان شديد الاحترام لشيخه الكسائي، ومما يدل على ذلك قوله في جواز فتح همزة (إن) وكسرها من قوله تعالى: " إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم": "فمن كسر استأنف، ومن نصب أراد: كنا ندعوه بأنه بر رحيم، وهو وجه حسن، والكسائي يفتح (أنه) وأنا أكسر، وإنما قلت: حسن؛ لأن الكسائي قرأه".

فالفراء لم يستحسن قراءة الفتح إلا لأن الكسائي قرأها، رغم أنه يقرأ بالكسر، وهذا مما يدل على مكانة الأستاذ في نفس التلميذ.

رابعا: أن كتاب (معاني القرآن) يعج بقواعد النحو وأصوله، واللغة وروايتها، والقراءات القرآنية وتوجيهها، والاحتجاج لها، وقد أسس فيه الفراء مذهبه النحوي في ظلال النص القرآني، وتحليل هذا النص وفق أساليب العربية، وما أثر عن العرب من فصيح الكلام.

خامسا: رجح البحث ما ذهب إليه الفراء – تبعا لسيبويه – من عدم جواز نعت ضمير الغيبة، وذلك لأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرف، ولأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد لا يكون ظاهراً ومضمراً.

سادسا: دفع ما ذهب إليه الفراء من أن التاء في نحو (أرأيتك) حرف خطاب، والكاف في موضع رفع بالفاعلية، وذلك لأن التاء لا يستغني عنها، بخلاف الكاف، فإنه يستغني عنها، وما لا يستغني عنه أولي بالفاعلية مما يستغني عنه.

سابعا: جواز الأخذ برأي الفراء في جواز الأمر بالمضارع المبدوء بالتاء بعد لام الطلب، نحو: لتفرحْ يا محمد؛ لكون ذلك هو الأصل، ولكثرة الشواهد المؤيدة لذلك شعرا ونثراً.

وصلي الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم

المصادر والمراجع

القرآن الكريم [قراءة حفص]

• الآراء النحوية التي انفرد بها أبو عبيدة بين القبول والرد، أ.د/ عبد الهادى أحمد فراج بمجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد ١٢، ١٩٩٩م.

• ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى، تحقيق/ د/ رجب عثمان محمد ومراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

• الأزهية في علم الحروف للهروى، تحقيق د/ عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

• الأصول في النحو لأبى بكر بن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة رسالة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

• إعراب القراءات الشواذ، لأبى البقاء العكبري، دراسة وتحقيق د/ محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت- لبنان- ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

• إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق الأستاذ/ إبراهيم الإبياري، مطبعة دار الكتب الإسلامية، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

• إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازى زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

• الأعلام لخير الدين الزركلي، طبع دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٤م.

• الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، دار الثقافة، بيروت، الطبعة السادسة١٩٨٣م.

• الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي، تحقيق/ مصطفي السقا، ود/ حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٢م.

• أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
• إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
• إنباة الرواة على أنباه النحاة للقفطي ت/ محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب، ط١.
• الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، لناصر الدين أحمد بن المنير الإسكندرى، بهامش الكشاف، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون.
• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات الأنبارى، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصارى، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، بدون.
• ائتلاف النصرة بين نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، تحقيق/ طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧.
• الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
• البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
• بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، دار الفكر، بيروت، لبنان، بدون.
• البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، مطبعة السعادة، ط١، ١٣٤٨هـ.
• البسيط لابن أبي الربيع، د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

• بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، ط١.
• البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفي السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١٤٠٠، ١٩٨٠م.
• تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
• التبصرة والتذكرة للصميري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفي على الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
• التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٩٨٦.
• تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق عباس مصطفي الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٦م.
• تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسى، تحقيق د/ عفيفي عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦م- ١٩٨٦م.
• التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري، تحقيق أ.د/ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، نشر دار الزهراء للإعلام العربي- ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
• تطور النحو العربي في مدرسة البصرة والكوفة د/ طلال علامة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١/١٩٩٣.
• تفسير القرطبي، دار الريان للتراث، بدون .
• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق عبد الرحمن على ابن سليمان،دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
• تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد تحقيق د/ على محمد فاخر وآخرون، دار السلام،القاهرة، الطبعة الأولى٢٠٠٧م.

• الجمل في النحو للخليل ابن أحمد الفراهيدي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
• جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق/ رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
• الجنى الدانى في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
• جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربيلي، تحقيق د/ حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
• حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
• حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب، للشيخ مصطفي محمد عرفة الدسوقي، دار السلام للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
• حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، الحلبي.
• حجة القراءات لأبي زرعة ، تحقيق /سعيد الأفغاني ،دار الرسالة، الطبعة الخامسة ١٩٩٧.
• الحجة للقراء السبعة للفارسيّ، تحقيق/ بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٧م.
• حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي.
• خزانة الأدب ولب لباب العرب على شواهد شرح الكافية للبغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.
• الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.

• دائرة المعارف الإسلامية، تحقيق وتعليق د/ رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة دار الفكر – بيروت، ١٩٧٠م.
• الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١١، ١٩٩١م.
• دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٩٧٢م.
• الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد السيد جاد، مطبعة دار الكتب الحديثة، بدون.
• دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١.
• الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف ط ٣.
• رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق د/ محمد أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
• روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثانى، لشهاب الدين السيد محمود الآلوسي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
• الروضة فى القراءات الإحدى عشرة، تحقيق د/ مصطفي عدنان، نشر مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة وسوريا، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
• السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣.
• سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
• شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

• شرح ابن عقيل تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر- ط١٤، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
• شرح الأشموني بحاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، الحلبي، بدون.
• شرح أبيات سيبويه للسيرافي ، تحقيق د/ محمد الريح هاشم ، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦.
• شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختوم، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
• شرح ألفية ابن مالك لابن الواردي تحقيق د/ عبد الله بن على الشلال، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
• شرح الكافية للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
• شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبي جناح، بغداد، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
• شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٣٧١هـ- ١٩٥١م.
• شرح الهداية للمهدوي، تحقيق د/ حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٥.
• شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي القاهرة.
• شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تحقبق د/ الشريف عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.
• الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، القاهرة، ١٣٥٣هـ.
• الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، دار إحياء الكتب العربية، فيصل الحلبي، القاهرة، بدون.
• الفريد في إعراب القرآن المجيد لأبي عز الهمداني تحقيق محمد نظام الفتيح، مكتبة دار الزمان، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

• الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.
• القراءات أحكامها ومصدرها، دكتور شعبان محمد إسماعيل، مطبعة دار السلام، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
• القراءات في نظر المستشرقين والملحدين للشيخ عبد الفتاح القاضي، طبعة القاهرة.
• الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم السيد شحاته، مطبعة نهضة مصر بالفجالة.
• الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
• الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت لبنان .
• اللامات: دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية د/ عبد الهادي الفضلي ، دار القلم بيروت ط١ ١٩٨٠م .
• اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي مختار، دار الفكر، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
• لسان العرب لابن منظور، دار المعارف مصر.
• اللمع لابن جني، تحقيق د/ حامد عبد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٨٥م.
• مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق محمد فؤاد سزكين، نشر الخانجي، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
• مجالس العلماء لأبى القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
• مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥، بدون.

• مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، بدون.
• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق على النجدي ناصف، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
• المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
• المدارس النحوية د/ شوقي ضيف، دار المعارف- ١٩٩٢، ط٧.
• مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د/ عبد الرحمن السيد، مطبعة القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.
• مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدى المخزومي، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، ط٢/١٩٥٨.
• مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ت/ محمد أبي الفضل إبراهيم، دار النهضة مصر بالفجالة، ط٢، ١٣٩٤هـ.
• المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي – مطبعة الحلبي
المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
• المسائل العضديات لأبي على الفارسي تحقيق د/ على جابر المنصوري، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
• المسائل المشكلة المعروفة بالغداديات لأبي على الفارسي، تحقيق د/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
• المسائل المنثورة لأبي على الفارسي تحقيق مصطفي الحادري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦م.

• المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م،
• معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق د/ فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٤٠١، ١٩٨١م.
• معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي، والشيخ محمد على النجار، دار السرور، بدون.
• معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
• معجم البلدان لياقوت الحمومي، مطبعة دار صادر، بيروت، سنة ١٤٠٤هـ.
• معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي ت/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٨هـ.
• المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، د/ عبد العزيز عبده أبو عبد الله، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلام والمطالع، طرابلس، ط١، ١٣١٩هـ- ١٩٨٢م.
• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك، والأستاذ/ محمد على حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
• المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ، دار صادر، بدون.
• المقتصد في شرح الإيضاح للشيخ عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.
• المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
• القرب لابن عصفور، تحقيق د/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٦م.

• نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
• النجوم الزاهرة لابن تغرى بردي، دار الكتب المصرية، ١٩٢٩م.
• النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء، د/ كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
• النحو الوافي للأستاذ/ عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٥.
• نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المنار، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
• النحو وكتب التفسير للدكتور/ إبراهيم عبد الله رفيده، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٩٩٠.
• هدية العارفين أسماء المؤلفين من كشف الظنون إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
• وفيات الأعيان لابن خلكان، ت/ إحسان عباس، مطبعة دار صادر، بيروت، سنة١٩٧٢م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	١٤٦٩
المبحث الأول: التعريف بالشيخين الكسائي والفراء	١٤٧٣
أولا: التعريف بالإمام الكسائي	١٤٧٥
اسمه وكنيته ولقبه	١٤٧٥
مولده ونشأته	١٤٧٥
أساتذته	١٤٧٧
تلاميذه	١٤٧٩
مصنفاته	١٤٨٠
مكانته العلمية	١٤٨١
خلقه	١٤٨٣
وفاته	١٤٨٤
مذهبه النحوي	١٤٨٥
ثانيا: التعريف بالفراء	١٤٨٨
اسمه وكنيته ولقبه	١٤٨٨
مولده ونشأته	١٤٨٨
أساتذته	١٤٨٨
تلاميذه	١٤٩٠
مصنفاته	١٤٩١
مكانته العلمية	١٤٩٣
وفاته	١٤٩٥

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
مذهبه النحوي	١٤٩٦
كتاب معاني القرآن وأثره في الدراسة النحوية	١٤٩٨
المبحث الثاني: المسائل النحوية التي خالف فيها الفــراء شيخه الكسائي	١٥٠٣
نعت ضمير الغائب	١٥٠٥
إعراب الكاف في نحو (أرايتكم)	١٥١٠
العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا)	١٥١٦
جواز فتح همزة (إن) وكسرها	١٥٢٥
العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر	١٥٢٨
حذف ناصب المفعول به	١٥٣٥
محل (أنْ) و (أنَّ) المصدريتين بعد حذف الجار	١٥٤٣
زيادة (من) الجارة في الموجب وقبل المعرفة	١٥٤٩
حقيقة نعم وبئس اللفظية	١٥٦١
حذف العائد المجرور من جملة النعت	١٥٦٨
قطع النعت عن المنعوت بالنصب	١٥٧٥
حكم المضارع المقرون بالفاء في جواب الطلب	١٥٨٢
دخول لام الطلب على المضارع المسند إلى المخاطب	١٥٨٩
الخاتمة	١٥٩٧
أهم المصادر والمراجع	١٥٩٩
فهرس الموضوعات	١٦٠٩